إيناس أحمد غزال الحميري

الدول الاقليمية واقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣

"دراسة في تطور المواقف والعوامل المؤثرة"

إيناس أحمد غزال

الدول الاقليمية واقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣

الدول الاقليمية واقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣

تُعد القضية الكردية بشكل عام وقضية اقليم كردستان العراق بشكل خاص من اهم القضايا ذات التأثر الكبير على الدول التي يتواجد فيها الكرد (العراق، تركيا، ايران، سوريا)، وذلك لما لهذه القضية من ابعاد مختلفة على الصعد المحلية والاقليمية والدولية.

وقد تطورت القضية الكردية في منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وبروز الفكر القومي الكردي، واكتسبت منطقة اقليم كردستان العراق اهمية جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية كبيرة، ولا سيما بعد ان تم اكتشاف النفط في اراضي محافظات الاقليم، ويتركزون الكرد في محافظات العراق الشمالية (اربيل، السليمانية، دهوك)، ويقدر عدد سكانهم اكثر من (٥) مليون نسمة، ويمكن القول ان اكراد العراق كانوا الاوفر حظاً من بين كرد باقي دول المنطقة (تركيا ايران وسوريا) بحصولهم على مطالبهم وحققوا حكماً ذاتياً لأنفسهم

9789922951591

الدول الاقليمية واقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣
"دراسة في تطور المواقف والعوامل المؤثرة"

- **اسم الكتاب: الدول الاقليمية واقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣ "دراسة في تطور المواقف والعوامل المؤثرة**
- **المؤلف : إيناس أحمد غزال**
- **الطبعة : الاولى ٢٠٢١**
- **الناشر:**

صلاح الدين – تكريت – حي الزهور / ٠٧٧١٠٦٥١٩٦٨
٠٧٨٠٦٣٩١٢٤٩ ٠٧٧٠٨٣٦١٩٢٦/

alabdae2013@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة / لا يسمح بطباعة هذا الكتاب أو تصويره أو نسخه إلا بإذن خاص و مسبق من المؤلف.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or utilized in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording, or by any information storage or retrieval systems, without permission in writing from the Author.

رقم الإيداع الدولي:9789922951591

- **الغلاف والإخراج: محمد أسامة محمد**
- **تنضيد: أحمد عبد الرحمن محمد**

هام : إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر
الدار غير مسؤولة عن الاخطاء الإملائية والنحوية ويتحمل المؤلف تلك الأخطاء

الدول الاقليمية واقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣
"دراسة في تطور المواقف والعوامل المؤثرة"

إيناس أحمد غزال

المقدمة:

تُعد القضية الكردية بشكل عام وقضية اقليم كردستان العراق بشكل خاص من اهم القضايا ذات التأثر الكبير على الدول التي يتواجد فيها الكرد (العراق، تركيا، ايران، سوريا)، وذلك لما لهذه القضية من ابعاد مختلفة على الصعد المحلية والاقليمية والدولية.

وقد تطورت القضية الكردية في منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وبروز الفكر القومي الكردي، واكتسبت منطقة اقليم كردستان العراق اهمية جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية كبيرة، ولا سيما بعد ان تم اكتشاف النفط في اراضي محافظات الاقليم، ويتركزون الكرد في محافظات العراق الشمالية (اربيل، السليمانية، دهوك)، ويقدر عدد سكانهم اكثر من (٥) مليون نسمة، ويمكن القول ان اكراد العراق كانوا الاوفر حظاً من بين كرد باقي دول المنطقة (تركيا ، ايران ، سوريا) بحصولهم على مطالبهم وحققوا حكماً ذاتياً لأنفسهم، وبشكل خاص بعد حصولهم على الحكم الذاتي عام ١٩٧٤ ثم تشكيل حكومة كردستان العراق بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وساعدت الاحداث الداخلية والاقليمية والدولية والاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ على تطبيق الفيدرالية في العراق التي نشأ اقليم كردستان بشكل رسمي وفقاً لها وتم تشكيل برلمان وحكومة كردستان العراق، الامر الذي مثل خطوة للأمام باتجاه تحقيق المطلب الكردي بالعيش في ظل عراق فيدرالي ديمقراطي، ولكن كان ذلك حافزاً بدأ الطموح الكردي وفقاً له بالازدياد الى ان وصل حد التصادم مع الحكومة الاتحادية، بل والتصادم مع دول الجوار العراقي وخاصة تركيا وايران، وظهرت مطالبتهم العلنية بالانفصال عن العراق واقامة دولة كردية

مستقلة وتجسد ذلك باعلان اجراء استفتاء الانفصال في سبتمبر ٢٠١٧، الامر الذي اثار مخاوف وقلق الدول الاقليمية واتخاذها مواقف صارمة تجاه اكراد العراق باعتبار ان قضية الكرد ليست عراقية فقط .

ويشكل العامل الإقليمي أكثر العوامل تأثيراً على موقف ووضع إقليم كردستان العراق، نظراً لما تمتلكه الدول الإقليمية المعنية بالأمر –لا سيما تركيا وإيران– من وسائل ضغط وتأثير على إقليم كردستان وعوامل قوة تمكنها من تغيير مجريات الاحداث في الاقليم، وقد رفضت كلا الدولتين أي خطوات من شأنها أن تمنح الكرد مزيداً من مظاهر الاستقلال، مما ينعكس بشكل مباشر على أوضاع الكرد في هاتين الدولتين.

ونظراً لحساسية القضية الكردية واهميتها لمختلف دول المنطقة لم يكن الموقف ليقتصر على كل من تركيا وايران فحسب بل كان لإسرائيل وسوريا موقفهما ايضاً من تطورات الاحداث في كردستان العراق بغض النظر عن تناقض موقف الدولتين ونوع تأثيرهما في الامر.

ومن الجدير بالذكر ان المواقف الاقليمية من كردستان العراق قد تطورت بحسب الظروف الداخلية لها وتحولات الساحتين الاقليمية والدولية، التي تشكل محددات مهمة ومؤثرة تتحكم بشكل وطبيعة وتحولات موقف كل من هذه الدول ازاء اقليم كردستان العراق.

– الاهمية : يستمد موضوعنا هذا اهميته من خلال ارتباطه بإحدى اهم المسائل الاكثر تعقيداً وبروزاً في المرحلة الحالية على مستوى الحياة السياسية الدولية هذا من جهة، ومن جهة اخرى فموضوع اكراد العراق وطموحاتهم الانفصالية بات يشكل خطراً على الاستقرار في الدول المجاورة

للعراق و التي يتواجدون فيها الاقلية الكردية، كما تسهم الدراسة هذه في اظهار تحالف اكراد العراق مع دول وحكومات معادية للعراق على مر التاريخ، لنيل مكاسب سياسية، لاسيما التعاون الكردي– الامريكي قبيل واثناء الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والوقوف على مدى تأثير واقع الاحتلال الامريكي في صياغة الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ التي اعطى مزيداً من الحرية السياسية للأكراد، وتفسير طبيعة المواقف الاقليمية والمتمثلة بدولة (تركيا، ايران، سوريا، اسرائيل) من كردستان العراق.

– الاشكالية : تتمحور مشكلة الدراسة حول الاسئلة التالية:

١–كيف انعكست التطورات السياسية العراقية في ظل الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ على كردستان العراق؟

٢–كيف اثرت المسألة الكردية في شمال العراق على الاستقرار الداخلي والاقليمي ؟

٣–كيف تعاملت تركيا وايران مع الاوضاع السياسية الجديدة لأكراد العراق ؟

٤–ما هي مواقف كل من سوريا واسرائيل تجاه كردستان العراق؟

– **الفرضية** : من خلال الاشكالية المطروحة، سنحاول دراسة الموضوع انطلاقاً من عدة فرضيات مفادها:

وجود ارتباط وثيق بين اكراد العراق والاستقرار الداخلي والاقليمي بالمنطقة التي تتواجد فيها الجماعات الكردية.

١- استغلال اكراد العراق للاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وتأثير الادارة الامريكية في صياغة الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، بحجة تفعيل الديمقراطية والتعددية.

٢- يتأثر الموقف الاقليمي بتطورات الاحداث في اقليم كردستان العراق وتشكل كفعل ورد فعل نتيجة لما يمكن ان تأول اليه الاحداث في هذا الاقليم وبالمقابل فإن مستقبله مرتبط بسياسات ومواقف الدول الاقليمية منه.

- **المنهجية : لبلوغ هدف هذه الدراسة اعتمدنا وحسب طبيعة الموضوع المناهج الثلاثة وعلى النحو التالي:**

١- المنهج التاريخي: الذي يساعدنا في تتبع الاحداث التاريخية والتطورات التي مربها كردستان العراق قبل وبعد عام ٢٠٠٣.

٢- المنهج الوصفي: لوصف وضع اكراد العراق بعد عام ٢٠٠٣ ووصف مواقف الدول الاقليمية من كردستان العراق والعوامل المؤثرة على هذه المواقف.

٣- المنهج التحليلي: لدراسة وتحليل الاوضاع والمحددات التي اثرت وتؤثر على مواقف الدول الاقليمية من كردستان العراق.

- **الهيكلية** : تم تقسيم الكتاب الى فصلين، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات، ويمكن توضيحها من خلال التقسيم الاتي:

جاء **الفصل الاول** بعنوان " **كردستان العراق ـ النشأة والتطور**" ليبحث في النشأة والتطور لإقليم كردستان العراق من خلال ثلاث مباحث: يتناول المبحث الاول النظرة التاريخية للقضية الكردية في العراق، اما المبحث الثاني يدرس كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣، ثم يأتي المبحث الثالث ليلقي الضوء على استفتاء اقليم كردستان للانفصال عن العراق وردود الافعال منه.

اما **الفصل الثاني** فحمل عنوان " **تطور المواقف الاقليمية من كردستان العراق**" وتم التركيز فيه على مواقف الدول الاقليمية من كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣ من خلال تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث: يتضمن المبحث الاول الموقف التركي من اقليم كردستان، وشمل المبحث الثاني الموقف الايراني من اقليم كردستان، اما المبحث الثالث فقد تناول موقفي سوريا و(اسرائيل) معاً، كون ان سوريا لم يكن لها تأثير كبير على اكراد العراق بقدر تأثير تركيا وايران اما (اسرائيل) فقد تم دراسة موقفها من اقليم كردستان العراق الى جانب الدول الاقليمية للعراق (تركيا وايران وسوريا) كون (اسرائيل) من اهم داعمي التقسيم في الشرق الاوسط ومؤيدي مشروع تأسيس الدولة الكردية.

ثم تأتي الخاتمة واهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الكتاب.

الفصل الاول

كردستان العراق ـ النشأة والتطور

يتطلب البحث في تطورات وضع اقليم كردستان العراق الراهنة ان يتم البحث ابتداء بالتطور التاريخي للقضية الكردية في العراق ونشأتها وما مرت به من مراحل وتعرضت له من احداث، ومن ثم تتبع الوضع الجديد الذي وصل له الكرد بعد عام ٢٠٠٣ وبروز اقليم كردستان العراق بوضعه وشكله ومؤسساته راهناً، وصولاً الى حدث مفصلي اخر في مسيرة الحركة الكردية العراقية او وضع اقليم كردستان بعد استفتاء الانفصال عن العراق وما انتجه هذا الاستفتاء من آثار ونتائج وتداعيات سواء بالنسبة للإقليم او للعراق ودول المنطقة بشكل عام، ومن هنا سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث هي:

المبحث الاول نظرة تاريخية للقضية الكردية في العراق

المبحث الثاني كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثالث استفتاء اقليم كردستان للانفصال عن العراق وردود الافعال منه

المبحث الاول

نظرة تاريخية للقضية الكردية في العراق

اكراد العراق هم جزء مكمل للامة الكردية، ويتركز وجودهم في الجزء الشمالي من البلاد، في محافظات اربيل – السليمانية – دهوك – وكركوك وبعض المناطق المجاورة لهذه المحافظات، ويمكننا القول ان اكراد العراق كانوا الاوفر حظاً من اكراد باقي الدول الموزعين فيها (تركيا، ايران، وسوريا)، حيث نالوا بعض مطالبهم وحققوا حكماً ذاتياً لأنفسهم، وان اهتمامنا بدراسة النظرة التاريخية لأكراد العراق في هذا المبحث، جاءت لتوضيح الاحداث والتطورات التي مرت بها القضية الكردية لاسيما في العراق، وتأثرها وتأثيرها بالمحيطين الداخلي والخارجي. وسنتناول في هذا المبحث، اصل الكرد وتطور الحركة الكردية منذ بداية الحرب العالمية الاولى ١٩١٤– ١٩١٨ وصولاً الى الحرب الامريكية لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣.

المطلب الاول: الكرد اصولهم ولغتهم

اولاً – اصل الكرد، الكرد يمثلون جماعه قوميه متميزة تمتلك المقومات الأساسية والمعايير التي تحدد على اساسها الجماعات القومية، اذ ان الكرد يجمعهم تاريخ مشترك ولهم عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم المشتركة ولغتهم التي وان تعددت لهجاتها تعتبر لغة واحدة لها قواعدها.[١] لقد تعددت وتباينت الآراء والنظريات

---

(١) هناء فاضل عبيد، دور الاحزاب والقوى الكردستانية في المسار الديمقراطي العراقي بعد عام ٢٠٠٣،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،بغداد،٢٠٠٨،ص ١٦.

حول اصول الكرد الاولى ونشأتهم والمنطقة التي قدموا منها، وسكنهم الاول، وقد يكون ذلك بسبب ندرة الوثائق والاثار التي تدل على ذلك [١].

كتب الكثير عن اصل الكرد، ولكن ما كتب متفاوت فمن جهة هناك التحليلات التي تبحث في نسب الكرد القديم، ومن جهة اخرى هناك من يدرسون الكرد بوصفهم تجمعاً بشرياً غير متجانس من سكان الجبال اصبحت لهم على مر الدهور والقرون ممارسات وثقافة واحدة او متماثلة واصبحوا يتكلمون لهجات او لغات تصنف ضمن مجموعة فرعية محدده من العائلة الهندو–اوروبية[٢]. ويقول (منذر الموصلي) بانه لم يختلف المؤرخون حول نسب شعب او أصلة كما اختلفوا حول الشعب الكردي خاصة منهم علماء الاجناس ومؤرخو الاقوام والشعوب القديمة، ولن تجد رأياً لهؤلاء يتفق مع اخر كما لم يقطع مؤرخ او عالم براي حاسم فهوا يورد عدة اراء ثم يعطي ترجيحاً لواحد منها، وهذا شيء طبيعي بسبب الافتقار لما يشكل سنداً او مستنداً علمياً في البحث التاريخي، ويرجع (منذر الموصلي) سبب ذلك الى انه ليس للكرد ماضي قديم معروف بالدقة ولا ما يدل او يعرف بهم في التاريخ البعيد[٣].

---

(١) محمود رزوق احمد، الحركة الكردية في العراق دور البرزانيين في طريق الحكم الذاتي ١٩١٨ ١٩٦٨، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص١٣ .

(٢) علي فخري جاسم الزاملي، عقود المشاركة في الانتاج النفطي في اقليم كردستان واثرها في العلاقة مع الحكومة المركزية، رسالة ماجستير معهد العلمين، النجف، ٢٠١٦، ص ١٠ .

(٣) منذر الموصلي، عرب واكراد رؤية عربية للقضية الكردية، دار الغصون، بيروت، ١٩٨٦، ص١٠٧ .

ويرى البعض بأن هذا الاختلاف يرجع الى كون موضوع الاكراد او الكرد لم يدرس بصفة كافية ووافيه لحد الان، ويدور هذا الخلاف حول أمكانية ارجاع الاكراد الى العرب ام للأتراك ام الى الآريين، لذلك تعددت النظريات حول أصل الكرد[١]. ومن هذا النظريات:

١- هناك من يقول أنهم من سلالة انحدرت من اصل شمالي قديم كانت تتكلم بلغة (هندية – اوروبية) وانها نزحت من اواسط اسيا منذ منتصف الالف الثاني قبل الميلاد.

٢- وهناك من يذهب الى ان اصل الكرد يرجع الى الكوتيين الذين نتجوا عن التزاوج بين سكان جبال زاجروس الاصليين وبين الموجات الاولى من الآريين التي اكتسحت منطقتهم[٢].

٣- كما ونجد ايضاً من يرجع اصولهم الى اصول عربية وردهم الى قبيلتي ربيعة او مضر[٣]. ومما يؤكد هذه النظرية ان بعض القبائل الكردية ترجع

---

(١) ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٤٢٠٠٥، ص٣٦ .

(٢) زينب ماهر السيد مرسى، العلاقات التركية – العراقية : دراسة (لحالة الاكراد)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية 14.أغسطس ٢٠١٥، ص ٦٧، متاح على ارابط : https://democraticac.de/?p=18020

(٣) زينب ماهر السيد مرسى، مصدر سبق ذكرة، ص٧ .

بنسبها الى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) كما هو معروف بالنسبة للبرزنجية والداودية في شمال العراق مثلاً.[١]

٤- وهناك من يعتقد بأن اصل الكرد من الكردوخيين الذين ورد ذكرهم على لسان (اكسينوفون) عند انسحابه مع مقاتليه الذين تجاوز عددهم العشرة الاف مقاتل في قتاله مع الجيش الفارسي في المدة (٤٠١-٤٠٠ ق.م) حيث عبر عنهم انهم شعب عاش في منطقة كردستان وهم اصل الكرد لانهم فرسان جبليون مثلهم، ويقطنون البلاد نفسها وقد دلت العلوم الى ان اسمائهم متشابهة[٢].

وخلاصة القول ان رغم الاختلافات الكثيرة في اصل الكرد الا ان العديد من البحوث والدراسات الأنثروبولوجية قامت بأثبات الكرد من اصل آري وانهم قدموا الى كردستان في عهد ما قبل التاريخ واستطاعوا ان ينصهروا مع شعوب المنطقة الاصليين فاندمجوا معهم على مر السنين. ولكن الاختلاف ظل موجودا حولة الحقبة الزمنية التي وفد فيها هؤلاء الآريون الى كردستان، واقرب الاحتمالات انهم قدموا من جهة اسكندناوا في عصر ما قبل التاريخ، ومن الثابت تاريخيا ان الكرد أمة من الامم الآرية ومن الجنس الآري الخالص وليس المختلط. واستطاع الاكراد ان يحافظوا على استقلالهم طوال فتره الإمبراطورية

---

(١) سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم, ناشرون، بيروت، ٢٠٠٥، ص١١١٢ .

(٢) محمود رزوق احمد، الحركة الكردية في العراق، مصدر سابق ذكره، ص١٣.

الأشورية ثم ما لبثوا ان انقلبوا على الاشوريين وعقدوا تحالفا مع الميديين بعد ان اضطروا للخضوع لسلطان قيروش الذي استولى على نينوى عاصمة الاشوريين وفوض دولتهم[١] .

ثانياً – اللغة الكردية، تُعد اللغة الكردية تركيبة جامدة بمعنى أنها غير اشتقاقية كاللغة العربية، والمفردة البسيطة في اللغة الكردية، مبنية من مقطع صوتي واحد، وكان الكرد يستعملون الأبجدية الخاصة بلغتهم قبل دخول الاسلام بلادهم ولكن انتشار الاسلام وفتح المسلمين لبلاد ما بين النهرين قد أدى الى استعمال الكرد الأبجدية العربية في كتابة لغتهم حتى اليوم في كردستان العراق وايران، بينما يستعمل الكرد في سوريا وتركيا الابجدية اللاتينية، اما في الاتحاد السوفيتي فقد أستعمل الكرد الابجدية الروسية[٢]، وترجع اللغة الكرد في اصلها الى المجموعة (الهندو– اوروبية) [٣]. وتتميز اللغة الكردية من جهة أخرى بتعدد وتنوع لهجاتها الذي يرجعه البعض الى غياب وحده سياسيه تتمتع بها كردستان وبالتالي كان تجزؤ اللغة الكردية كتجزؤ الكرد ذاتهم من منطقه لأخرى، وعلى هذا الاساس فأن اللغة الكردية تتضمن لهجتين اساسيتين:

١–الكورمانجي أو الكرمانجية: وهي لهجه يتحدث بها الكرد في تركيا وسوريا وفي الجزء الشمالي من المنطقة الكردية العراقية وكذلك ارمينيا وتعرف بالعراق بالبهدنانية.

---

(١) زينب ماهر السيد موسى، مصدر سبق ذكره، ص٧ .

(٢) محمود رزوق احمد، مصدر سبق ذكره، ص١٩

(٣) سعد ناجي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢ .

٢-لهجة السوراني: ويتحدث بها أغلبيه اكراد ايران والعراق حيث اصبحت لغة رسميه بها، وتجدر الاشارة الى أن لهجة السوراني، هي اللهجة السائدة في الأدب الكردي المعاصر، والتي يعتمد عليها الأكراد في كتاباتهم ومؤلفاتهم، أضافه الى هاتين اللهجتين الأساسيتين هناك لهجات ثانوية منها:

أ- اللهجة الزازائية: وهي لهجة ايرانية حسب البعض يتحدث بها حوالي (٤) ملايين كردي أو جزء من اكراد تركيا.

ب- اللهجة الكرمنشاهيه: وتسود في كل من خانقين ومندلي في العراق وباقي المناطق الايرانية المجاورة كمدينه كرمنشاة.

ت- اللهجة الفيلية: ويقال بانها تأثرت باللغة العربية وكذلك باللورية وأخذت منها، وهي تسود بالمناطق الجنوبية الحدودية الواقعة على الحدود بين العراق وايران.

ث- لهجة الكوراني: ويتحدث بها حوالي (٣) ملايين كردي وتنتشر في بعض القبائل بالعراق[١].

ثالثاً: مصطلح كردستان، وهو مصطلح حديث نسبياً يستعمل لوصف المناطق التي تقطنها الشعوب الناطقة باللغة الكردية وقد أستعمل هذا المصطلح أول مره السلاجقة الترك،الذين طبقوه على منطقه لم تشكل سوى جزء صغير مما يعرف حالياً باسم كردستان وتضم حدود كردستان (وهي منطقة شاسعة على شكل هلال في قلب الشرق الاوسط) معظم شرق تركيا وشمال العراق وجزأً كبيراً من

(١) ويفي خيرة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠ .

شمال غرب ايران وأجزاء من شمال وشمال شرق سوريا، وبعض الاراضي في جنوب وجنوب شرق أطراف أرمينيا[١]

اول مؤرخ ذكر كلمة كوردستان هو (القزويني) في القرن الرابع عشر للميلاد، ولفظة كردستان تعني (بلاد الاكراد) وقد اطلقها سنجار وهو اخر ملوك السلجوقيين على احدى مقاطعات مملكته، وذلك في القرن الثاني عشر بعد الميلاد، وكانت هذه المقاطعة تضم عدة ولايات يفصل بينها سلسلة جبال زاكروس ففي شرق هذه السلسلة تقع ولاية همدان و دينور وكرمنشاه وفي غربها تقع ولايتي شهرزور وسنجار، اما عاصمتها فكانت قلعة بهار الواقعة شرقي همدان، وكانت هذه المنطقة قبل القرن الثاني عشر تدعى جبال الجزيرة او ديار بكر ويحدها شمالاً اذربيجان وغرباً العراق العربي وجنوبا خورستان وشرقاً العراق الفارسي وكانت مقاطعه كردستان تضم ستة عشر قضاءً ادارياً، و نجد انه في القرن الخامس عشر فقدت مقاطعة كردستان معظم اجزائها باستيلاء الفرس على ولايتي همدان و لورستان، و لم يبقى من الكردستان الفارسي سوى ولاية اردلان مع عاصمتها (سنندج*) [٢].

---

(١) خضير عباس عطوان واسراء علاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١ .

*(سنندج)، ومعناها قلعة سنه، وهي عاصمة اقليم كردستان الايراني، وتقع في الجزء الغربي من ايران على حدود العراق ويبلغ عدد سكانها حوالي ٣٦٠ الف نسمة، غالبيتهم اكراد سنة، الى جانب اقلية ارمينية وتقع على مسافة ٥١٢ كم من طهران، وترتفع عن مستوى سطح البحر ٤٨٠م ومن اهم معالمها حصن يعود لفترة حكم العباسيين، (الجزيرة نت) .

(٢) علي فخري جاسم الزاملي، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

وان مصطلح (كردستان) له كثير من الدلالات و التعريفات وبين جيرارد جاليديان ان المصطلح الجغرافي لكوردستان لم يطلق على دولة بحدود سياسيه معينه في الماضي القريب ففي العهد العثماني استعمل للدلالة على (مقاطعة) كانت مساحتها تساوي مساحة ولاية (ديار بكر) اما في ايران فاطلق على المقاطعة ذات الاغلبية الكردية من ناحية سكانها. واشار الاستاذ الدكتور شاكر خصباك الى ان كوردستان تعني بصورة عامة البلاد التي يسكنها الكرد، بيد ان حدودها الجغرافية لم تحدد بدقة، ولعل اقدم المصادر التي ظهر فيها الاصطلاح هي المصادر (اليونانية والرومانية) فقد سمى اليونانيون والرومانيون (كردستان) باسم كوردنوس او كورد باي، في حين جاءت تسميتهم بالكتابات السريانية بـ(الكاردوخيون) موضحا انها تضم المنطقة المحصورة بين ديار بكر و زاخوا وامتداداتها وان لم تكن حدودها واضحه تماما، مؤكدا ان تلك المنطقة لم تمثل جميع البلاد التي يسكنها الكرد. وعلى كل حال ان مصطلح كوردستان في رأي عبد القادر البريفكاني متكون من كلمتين (كورد) و(استان) والمقطع الاخير يعني (الموطن) اي موطن او بلاد الكرد مثل (افغانستان) و(عربستان) اي موطن الافغان وموطن العرب[1].

(١) نـزار بلاسـم بجـاي العكيلـي، التـطورات السياسيـة فـي اقلـيم كـردستان الـعراق (١٩٩١_٢٠٠٩) دراسة سياسية – تاريخية، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، ٢٠١٥ – ٢٠١٦، ص ٧٩.

وخلاصة القول لم تكن كردستان بلدا مستقلاً ذا حدود سياسية معينه في يوم من الايام[١]. حيث تم تقسيم كردستان حسب المصالح الاقليمية والدولية التي انتهت الى توزيعهم بين خمس دول هي تركيا، والعراق، وايران، وسوريا، وأرمينيا. وفي ماعدا أرمينيا التي يعد الوجود الكردي فيها مستقراً بدرجه لا تجعله يمثل مشكله، فأن هذا الوجود يعد مشكله كبرى في كل من تركيا والعراق وايران والى حد ما في سوريا، نتيجة السياسة وتوازناتها وعجز هذه الدول عن ايجاد آليه سياسية واقتصادية وثقافية لاستيعاب الكرد داخل دول تعطي حقوقاً متساوية لمواطنيها، فتحولت هذه المشكلة الى صراع مسلح اخذت تعانيه هذه الدول. وقد تفاوتت اساليب التعامل مع الاكراد من انكار تام لوجود التمايز القومي، كما هو الحال في تركيا وايران، الى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي، كما حصل في العراق وصولاً به الى مستوى اعلان المناطق الكردية مناطق اقليمية مميزه بإقليم سياسي محدد [٢].

المطلب الثاني: التطور التاريخي للقضية الكردية

اولاً/ القضية الكردية في ظل الحكم الملكي ١٩٢١- ١٩٥٨:

افرزت حالة التجزئة التي عاشها الاكراد منذ القرن الثالث عشر الى محاولات جزئية قاموا بها لأنشاء كيانات مستقلة استطاعت خلال المدة بين

---

(١) نائل الدهشان، القضية الكردية، معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، سلسلة الدراسات (٥٤)، غزة، ٢٠٠٩، ص ٥ .

(٢) خضر عباس عطوان واسراء علاء الدين نوري، فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان، اراء ومناقشات، مجلة المستقبل العربي، العدد 434، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ٢٠١٥، ص ١٧٠ .

القرنين السادس عشر والتاسع عشر النجاح بتأسيس امارات ذات طابع قبلي انتشرت في شمال شرق العراق، فظهرت الى الوجود الامارة السورانية في راوندوز والامارة البهدانية في العمادية والامارة البابانية في السليمانية مع بعض الامارات الصغيرة في تركيا وايران[١]. واستمر وجود الامارات الكردية حتى تولي السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) سلطنة الدولة العثمانية فاراد اعادة الهيبة للدولة العثمانية، فقام بحملة عسكريه كبيره اسقطت الامارات الكردية في العراق[٢].

الا ان تغيير السياسة العثمانية في ولاياتها جاء في ايام حرجة تعيشها مما زاد المخاطر حولها واصبحت تشهد تدخلاً اجنبياً واضحاً املته التطورات السياسية العالمية والاندفاع الاستعماري الكبير الى الشرق الاوسط والخليج العربي اضافة الى الاثار السلبية التي افرزها نظام الامتيازات الاجنبية الذي وقعته الدولة العثمانية مع اغلب الدول الاوربية، والذي سمح بموجبه لتلك الدول بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية لحماية مصالحها[٣]. شجعت هذه الظروف الاكراد لبذل المزيد من الجهود لتحقيق طموحاتهم القومية فبدأوا في القرن التاسع عشر بمرحلة العصيان والفتن الاجتماعية والثورات الإقطاعية، ودخلوا في مطلع

---

(١) محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ اقدم العصور التاريخية حتى الان، ترجمة: محمد علي عوني، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٩٣ ٢٤٠ .

(٢) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، الدار العربية للموسوعات، بغداد،2004 ، ص ٢٧٣٧ .

(٣) فرنان ويليه، الاسس التاريخية لمشكلات الشرق الاوسط، ترجمة نجدة هاجر وطارق شهاب، بيروت ١٩٦٠، ص٤٠ .

القرن العشرين بمرحلة جديدة الا وهي المحاولات الرامية الى الاعتراف بمميزاتهم القومية كحق طبيعي لهم كأمه، ولكن بذات العقلية السائدة فيهم منذ قرون[١].

لان ظهور الوعي القومي الكردي، او بروز حركة عامة ممثلة للكرد قد تأخر كثيرا بفعل تخلف البيئة الحياتية والاجتماعية والجهل المطبق بين القبائل الكردية، مضافا الى ذلك الانقطاعات الجغرافية التي حرمت الشعب الكردي من الشعور بالامتداد والتواصل وانتهت الى جعلة موزعا بين دول عديده، وبشكل خاص روسيا وتركيا والعراق وايران وسوريا[٢]. كما شكل الاتجاه القبلي واحدا من اهم العوامل التي اخرت تشكيل الوعي القومي الكردي في كل كردستان ولم يتشكل هذا الوعي الا تحت تأثير عاملين اثنين:

- سياسات الحكومات العراقية والتركية والايرانية في محاربة الاكراد والواقع بأنظمتهم السياسية الى اكتساب صفه عربيه او تركيه او الفارسية، واستبعاد استيعاب المكون الكردي داخلها.
- وجود دعم دولي بسبب الحرب الباردة، ورغبات في اثارت مشكلة الاقليات غير المندمجة بدولها في الشرق الاوسط[٣].

فجاءت الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) وكانت بداية لعصر جديد ابتدأ معه تاريخ شعوب ودول كثيره كانت تحت السيطرة العثمانية التي هزمت

---

(١) محمود الدره، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، منشورات دار الطليعة، ط١، بيروت، ١٩٦٣، ص٢٤.

(٢) نسرين احمد عبدالله الجاف، التجربة البرلمانية في إقليم كردستان العراق (١٩٩١(1998، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٧.

(٣) خضير عباس عطوان واسراء على الدين نوري، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.

في هذه الحرب وقطعت اوصالها، فأرادت بريطانيا وحلفاؤها رسم خارطة جديدة للشرق الاوسط[١]. تجسدت في اتفاقية سايكس بيكو التي ابرمت سنة ١٩١٦[٢]. واسفرت عنها تقسيم الإمبراطورية العثمانية وكانت بمثابة كارثه للكرد وما اعقب هذه الاتفاقية من سلبيات جعلت وضع الاكراد اكثر تعقيداً، فعندما كان الاكراد قبل عام ١٩١٤م يعيشون في دولتين فقط هما تركيا وفارس، ساقتهم الظروف فتفرقوا في خمس دول، فجاء رفض الاكراد لهذا التقسيم مما جعلهم يقومون بثورات متكررة تعكر صفوف تلك الدول[٣]. وتعد معاهدة سايكس بيكو اول معاهدة دولية اشتركت فيها ثلاث دول كبرى (روسيا، بريطانيا، فرنسا) وحطمت الآمال الكردية في تحقيق حلمهم في تقرير المصير، مما عمق بشكل فعال من تعقيد القضية الكردية [٤].ثم جاء مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ وكان للحركة القومية الكردية لأول مرة في تاريخها وفداً دبلوماسياً حضر المؤتمر لمناقشة قضيتهم بقيادة شريف باشا فقدم خريطة للوطن الكردي تقتطع اراضيه من تركيا وايران والعراق وسوريا وأصر على ان تبقى ثروات المنطقة تحت سيطرة الاكراد وحدهم[٥]. ومن ثم وقع المشاركون في مؤتمر باريس على خمس معاهدات من ضمنها معاهدة فرساي التي تفرعت عنها اتفاقيه سيفر التي ابرمها

---

(١) عبدالرحمن قاسملو، كردستان والاكراد، دراسة سياسية واقتصادية، بيروت، ١٩٧٠، ص٣٩.

(٢) ويفي خيرة، مصدر سبق ذكره، ص٦١٦٢

(٣) توماس بوا، تاريخ الاكراد، دار الفكر، ط١، دمشق ٢٠٠١، ص ١٩٦.

(٤) نائل الدهشان، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(٥) امينة قصراوي، حقوق الاقلية الكردية في السياسة الخارجية التركية، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، العدد ٦، ٢٠١٧، ص١٦٥.

الحلفاء بباريس في اغسطس ١٩٢٠م، حيث نجح ممثل الاكراد شريف باشا في ادخال ثلاثة بنود تتعلق بالقضية الكردية في هذه الاتفاقية [١]. نصت البنود (٦٢، ٦٣، ٦٤) من الباب الثالث على وجوب تأسيس ادارة كردية في المنطقة الواقعة شرق الفرات وجنوب غربي ارمينيا وشمال خط الحدود التركية المتاخمة لسوريا والعراق، ليس هذا فقط بل ان المعاهدة المذكورة دعت ممثلا كرديا للاشتراك في اعمال اللجنة الدولية لتعيين حدود كردستان وتقرير مصيرهم[٢]. واعتبرت معاهدة سيفر منزلة اول اعتراف دولي بوجود المسألة الكردية رغم وجود اراء اخرى تقول ان القضية الكردية ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر كقضية موضع نزاع دولي[٣]. وهكذا كان من الممكن ان تصبح معاهدة سيفر محطة مهمة في تاريخ القضية الكردية، الا ان هذه المعاهدة لم ترا النور[٤]. بسبب اعادة حسابات الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الاولى وادخال تركيا ضمن مواقفها الجديدة، والتي اسفرت عن توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز١٩٢٣ التي اهملت تماما اعلان دولة كردية او اي اشارة الى مطالب الاكراد[٥].

---

(١) نائل الدهشان، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

(٢) يوسف ملك، كردستان او بلاد الاكراد، مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني، ط٢، السليمانية، ٢٠٠٦، ص٧٢.

(٣) عزيز الحاج، القضية الكردية في العراق التاريخ والافاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص١٤.

(٤) نائل الدهشان، مصدر سبق ذكره، ص١٣

(٥) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، لندن، ١٩٩٠، ص١٦ ٢٥

ونلاحظ ان سياسة بريطانيا تجاه القضية الكردية كانت متذبذبة حتى عقد معاهدة لوزان في ١٩٢٣، حيث افصحت بريطانيا فيها عن رغبتها في الحاق كردستان الجنوبية بالعراق والابتعاد عن الترويج لفكرة (الدولة الكردية)[١]. اذ شكلت معاهدة لوزان اساساً لتطورات ولاية الموصل ولا سيما بعد ما اخفق الجانبان البريطاني والتركي في حل المشكلة ودياً، لذا اخذت عصبة الامم على عاتقها حل القضية واقرارها بتاريخ ١٦ كانون الاول عام ١٩٢٥ ضم ولاية الموصل الى العراق ((شريطة)) ان تبقى البلاد مدة خمس وعشرين عاماً تحت الانتداب البريطاني، وان تصان حقوق أغلبية سكانها من الكرد في حق استخدام اللغة والتوظيف في مناطقهم و تسنمهم ادارة مناطقهم واضطلاعهم بالأمور العدلية والتربية لاسيما التعليم[٢].وبذلك اصبحت خارطة الشرق الاوسط واضحة مع مطلع العشرينات بتثبيت حدود تركيا الجديدة الى جانب قيام دول اخرى كالمملكة العراقية وسوريا وغيرها، وتوزيع الاكراد بين اكثر من دولة واصبح قسم منهم ضمن مناطق شمال العراق بعد اضافة ولاية الموصل الى الاراضي العراقية عام ١٩٢٥[٣].

---

(١) هزار صابر امين، اشكالية الدولة والهوية (الدولة العراقية والهوية القومية الكردية نموذجا) رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٠٢ ٢٠٣

(٢) نزار بلاسم بجاي، التطورات السياسية في اقليم كوردستان العراق، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، ٢٠١٥٢٠١٦، ص٣٩٤٠ .

(٣) احمد السيد تركي، القضية الكردية في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩، ص١١٧.

لقد رسمت السياسة البريطانية الاستعمارية خرائط المنطقة بخبث شديد ففصلوا ما فصلوا واضافوا ما ضافوا ليخلقوا كيانات ضعيفة وهزيلة وليؤسسوا لصراعات مزمنة ناهيك عن مشاكل الحدود التي زرعها الاستعمار بين تلك الدول كقنابل موقوتة يتاح لها تفجيرها وقت ما تشاء[١].

وقد ظهرت البداية الحقيقية للقضية الكردية في العراق، منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م حيث بدأ أكراد العراق مرحلة جديدة في عرض قضيتهم ضمن العراق الجديد ومحاولة التعامل مع الوضع الراهن والرغبة في الحصول على اعتراف من الحكومة العراقية بحقوقهم لاسيما وان بريطانيا سعت لإبقاء موضوع الاكراد لرغبتها في استغلالهم لزيادة نفوذها في العراق[٢]، فطالب اكراد العراق بالحقوق القومية عند تشكيل الحكومة العراقية ولكنها لم تمنحهم شيئاً من ذلك مما جعل الاكراد يثورون على الحكومة وقد تجلى ذلك في الحركات الكثيرة التي قام بها الشيخ محمود والملا مصطفى البرزاني ولكن الحكومة العراقية تمكنت من قمعها[٣].

وفي عام ١٩٣٢م حصل العراق على استقلاله واصبح عضواً في عصبة الامم بعد رفع الانتداب البريطاني عنه مما حدى في الحكومة العراقية الى

---

(١) علي شريعتي، التشيع العلوي والتشيع الصفوي، ترجمة حيدر مجيد، دار الامير للثقافة والعلوم، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٣٨ .

(٢) شذى فيصل رشو العبيدي، أكراد العراق في العلاقات العراقية الايرانية، مجلة أداب ذي قار، العدد ٦، المجلد ٢، حزيران ٢٠١٢،ص ٢٣٤. ٢٥٣ .

(٣) علي شريعتي، مصدر سابق ذكره، ص١٣٨ .

محاولة فرض سيطرتها على جميع اجزاء العراق مما فيها المنطقة الكردية[١] ، حيث تقدمت الحكومة العراقية الى مجلس عصبة الامم بلائحة من مجلس الامه تلتزم فيه بمنح (جميع سكان العراق حماية الحياة والحرية حماية كاملة من غير تميز... وان يتضمن نظام الانتخابات تمثيلاً عادلاً للأقليات العنصرية والدينية واللغوية في العراق) كما تعهدت الحكومة بأن يكون المسؤولون والموظفون الرسميون في المناطق الكردية من الناطقين باللغة الكردية، وان تكون الافضلية لمن هم من سكان هذه المنطقة في شغل هذه الوظائف[٢]. رفض الاكراد محاولة الحكومة العراقية فرض سيطرتها على مناطقهم مما ادى الى بداية مواجهه عسكريه بين الطرفين، فنشبت حركة مسلحة بقيادة محمود البرزنجي ضد الحكومة العراقية سيطر فيها على اجزاء واسعة من شمال العراق مما ادى الى قيام حملة مشتركة واسعة للقوات العراقية والبريطانية للقضاء عليه وانهاء حركته[٣].

شهد عقد الثلاثينات هدوءً في المنطقة الكردية استمر الى مطلع الاربعينات عندما اضطربت الاوضاع السياسية في العراق على اثر حركة مايس ١٩٤١ وعودة الاحتلال البريطاني المباشر والقضاء على الحركة، وهو ما ادى الى استغلال الاكراد لهذه الاوضاع واعلان حركة جديدة عام ١٩٤٣م استمرت حتى عام ١٩٤٥م. بقيادة مصطفى البرزاني الذي هرب الى ايران بعد فشل حركته.

---

(١) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٨٧، ص ٨٠ .

(٢) نسرين احمد عبدالله الجاف، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٣) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ٨٠ .

وبعد هروب البارزاني وفشل حركته وتفرق قادتها وسيطرة الحكومية العراقية على شمال العراق والمنطقة الكردية بالكامل انتشر الهدوء في المنطقة حتى عام ١٩٥٨م لتكون بداية صفحة جديده في تاريخ الحركة الكردية التي تعرضت فيه الى الكثير من التدخلات الخارجية [١]

ثانياً / القضية الكردية في ظل الحكم الجمهوري ١٩٥٨ – ٢٠٠٣:

اتسمت سياسات الحكومة التي تولت السلطة في العراق طوال الحكم الملكي (١٩٢٠–١٩٥٨م) بالوقوف من المسألة الكردية موقف التجاهل التام والتزام الحل العسكري في اكثر الاحوال وكانت السبب في قيام الحركات الكردية المسلحة وما نجم عنها من خسائر بشرية واقتصادية وما تركته من اثار اجتماعية وسياسية سلبية[٢] .

وبدخول العراق عهده الجمهوري في ١٤ تموز ١٩٥٨ دخلت علاقة الكرد بالدولة العراقية مرحلة جديدة اذ شهدت الحركة الكردية انفراجاً ملحوظاً لاسيما بعد تولي عبد الكريم قاسم لمقاليد الحكم في العراق، واتباعه لمجموعة من السياسات ومنها الغاء النظام الملكي واعلان الحكم الجمهوري والموافقة على عودة الملا مصطفى البارزاني من منفاه في الاتحاد السوفيتي[٣] والعفو عن

---

(١) علي فخري جاسم الزاملي، مصدر سبق ذكره.

(٢) عبد الفتاح علي البوتاني، الحركة القومية الكردية التحررية، مطبعة وزارة التربية، اربيل، ٢٠٠٤، ص٣٧٣.

(٣) سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧ .

الكرد المسلحين ورغبته بكسب القيادات الكردية [١] واعادة الضباط الاكراد الى الجيش بعد منحهم رتبتين اضافيتين وتعينهم في مراكز مهمه في الجيش[٢] واصدار دستوراً جديداً ينص على ان العرب والكرد شركاء في الوطن العراقي، كما يقر حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية وهي خطوة لم تكن موجودة في القانون الاساسي الذي الغي في (١٤ تموز ١٩٥٨) [٣] كما وعد بإقامة جمهورية ديمقراطية اذ عمل على تشكيل مجلس وزراء مؤلفاً من ضباط وافراد من الجبهة الوطنية المتحدة، دعا على اثره ابن الشيخ محمود "بابا علي" للانضمام للحكومة فضلاً عن تشكيله (مجلس سيادة) مؤلفاً من ثلاثة اعضاء احدهم كردي وهو (خالد النقشبندي)[٤]. بالمقابل ايد الاكراد هذه الثورة في ساعاتها الاولى حين خرجت جماهير السليمانية واربيل وكويسنجق و زاخو والعمادية في مظاهرات جماهيرية لمساندتها وتأييدها[٥]. متمنين ان تكون فاتحة عهد جديد لبناء صرح العلاقات العربية الكردية على ما فيه خير الشعبين

---

(١) طالب عبد الجبار حيدر، المسألة الكردية في الوثائق العراقية (المشكلة – الحل النتيجة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسية – جامعه بغداد، ١٩٨٢، ص٢٢٤

(٢) محمد حديد، مذكراتي : الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٦١ .

(٣) ليث عبد المحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص٢٥١ .

(٤) ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، الطبعة الاولى، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٤،ص٤٥٧.

(٥) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة للطباعة، بيروت، ١٩٧١، ص ١٨١.

وتقدمهما[١].واستقبلت معظم القيادات السياسية والجماهير الكردية النظام الجديد بالترحيب والدعم، وبدأ الشعور القومي الكردي يتزايد بشكل ملحوظ وبرزت النخبة المثقفة والتي ادت الى انتشار رقعة التعليم وامتداد الوعي القومي الكردي لفئات واسعه، و فتحت اماالاً جديدة لنيل كرد العراق موقعهم الحقيقي في الدولة العراقية الجديدة القائمة على المساواة الحقيقة بين فئات الشعب العراقي[٢] ولكن على الرغم من تغيير كل هذه الاوضاع بعد تولي عبد الكريم قاسم مقاليد الحكم في العراق فقد تحولت مطالب الاكراد الى مطالب ثقافية وتطلعات تهدف الى تغيير شكل النظام السياسي والحصول على حكم ذاتي، وتخصيص جزء من عائدات النفط في كركوك والموصل للكرد[٣] وربما كانت هذه بدايات التوتر بين نظام قاسم والكرد، حيث ان العلاقات الجيدة هذه لم تستمر خاصة يعد ان وجد الاكراد ان عبد الكريم قاسم يماطل في تحقيق مطالبهم[٤] مما تسبب في صراع بين الطرفين الحكومي والكردي في ١١ ايلول ١٩٦١ وبدعم سوفيتي للكرد، ولم يتوقف الصراع رغم تغير الحكم و تسلم عبد السلام عارف الحكم واستمر القتال بين الطرفين حتى عام ١٩٧٠م عندما تم الوصول الى صيغة بيان ١١ اذار ١٩٧٠ بين النظام العراقي الناشئ في عام ١٩٦٨ والكرد ومن بنود هذا البيان

---

(١) تكاوس قفطان، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق (١٩٥٨١٩٦٤) المديرية العامة للطباعة، السليمانية، ٢٠٠٤، ص٤٠ .

(٢) سعد ناجي جواد، العراق والمسالة الكردية ١٩٥٨ ١٩٧٠، لندن، ١٩٩٠، ص٣٥.

(٣) حسين مصطفى احمد، المسألة الكردية في الشرق الاوسط (المشكلة النتائج – الحلول) المجلة السياسية والدولية، العدد ٢٨٢٩، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٣٢٢٥٧ .

(٤) سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية وكذلك مشاركة الاكراد في الحكم والاتفاق على تعديل الدستور المؤقت، و بموجبه عدل الدستور المؤقت وحدد الاتفاق مدة (٤) سنوات لاصدار التشريعات الخاصة بذلك ثم اصدرت الحكومة قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق[١]، ولكن هذه التطورات لم تمنع تجدد القتال بين الحكومة والكرد بين (عامي ١٩٧٤-١٩٧٥م) بدعم امريكي ايراني[٢]. فتدهورت العلاقات بين الطرفين مما ادى الى صدام مسلح لتحديد حدود منطقة الحكم الذاتي الكردي، كما زاد الخلاف بسبب علاقه البارزاني بالولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٢ لامتثال التعاون مع اسرائيل وايران. وقد رفضت قيادات حزب الكرد قرار البارزاني بحمل السلاح ضد الحكومة العراقية بقرار شخصي منفرد بدعم من ايران. ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة في ذلك الوقت قد لعبت دورا كبيرا في العمل على تفتيت وحدة العراق الوطنية، وقد دعمت التمرد الكردي بزعامة الملا مصطفى البارزاني وكذلك قدم شاه ايران والذي يعد حليفا للولايات المتحدة دعما ماليا للأكراد والذي بلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار وفق مصادر كردية، وهذا الدعم كان من اجل قيام الاكراد بالتمرد ضد بغداد، وكذلك حصل البارزاني على ١٢ مليون دولار من المخابرات المركزية الامريكية في عام ١٩٧٣ ودعم من اسرائيل، وبالفعل قاد البارزاني تمرداً عارما استخدمت فيه حرب العصابات، وكانت حركة استنزاف طويله المدى ضد الجيش العراقي، مما دفع بالحكومة العراقية الى توقيع اتفاقية الجزائر مع شاه

---

(١) حسين مصطفى احمد، مصدر سبق ذكرة ص ٢٣٢، ٢٥٧ .

(٢) ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٩٤ .

ايران في ٦ اذار ١٩٧٥ والذي تنازل العراق بموجبها عن شط العرب مقابل وقف ايران دعم الاكراد مما ادى الى انهيار الحركة الكردية[١]. هذا الانكسار في الحركة الكردية المسلحة والذي صار يعرف لدى الكرد بنكسة ١٩٧٥ ساعد النظام على فرض امر واقع جديد في كردستان، وعلى المضي في مد سلطاته المباشرة على المنطقة، و تطبيق سياسات التعريب و تهجير الالاف من العوائل الكردية الى الجنوب وايران[٢].

شكل اندلاع الحرب العراقية – الايرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) منعطفا اخر في الحياة الكوردية ، خاصة وقد تحولت مناطق كثيره من كردستان العراق الى ساحة حرب بين الجانبين وكانت ممارسات الحكومة في كردستان شديدة العنف بشكل لم يسبق له مثيل، لقد اتاحت الحرب العراقية – الايرانية في ايلول (١٩٨٠) فرصه للحكومة الايرانية الجديدة بعد سقوط الشاه لمعاودة توظيف المسالة الكردية كأحد نقاط المواجهة مع سلطة بغداد، اذ شهدت تلك الحرب تقديم ايران الدعم المالي و العسكري للكرد، وتسهيل استخدام اراضيها كقاعدة انطلاق لضرب موقع الجيش العراقي في مدن متعددة، اذ اصبح هناك تقارب بين ايران والبارزاني[٣].

فاتهمت الحكومة العراقية قادة الاحزاب الكردية بالخيانة والوقوف مع اعداء الوطن فضلا عن استمرار بعض الاحزاب والقوى الكردية في اعمالها المسلحة

---

(١) زينب ماهر السيد مرسي، مصدر سبق ذكره .ص٩.

(٢) كاظم حبيب، افكار حوارية (العنصرية في الممارسات او حملات مذابح الانفال في كردستان العراق)، مجلة كولان العربي، العدد ٧٤، تموز ٢٠٠٢، ص ٤٦.

(٣) نزار بلاسم بجاي العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص٦٢ ٦٣

بعد اتفاقية الجزائر وسيطرتها على مناطق داخل الاراضي العراقية، الامر الذي دفع القيادات آنذاك الى شن حملة عسكرية كبرى عرفت بحملات الانفال للقضاء على معاقل و تمركز قوات الاحزاب الكردية فراح ضحيتها الاف الضحايا و خاصة من المدنيين العزل مع تهجير و تشريد اعداد ضخمة منهم[١]. وتدمير الاف القرى وجمع مئات الاف الاكراد معا في مخيمات اعادة توطين تخضع لسيطرة الحكومة بالقرب من المدن الكبرى. كما واجهة الاحزاب الكردية، بعد الهزيمة التي تكبدتها واضطرارها للجوء الى المناطق الجبلية، النتائج المشؤومة لقرابة عقد كامل من القتال[٢].

وجاءت احداث حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) بالفرصة الذهبية لقوى المعارضة الكردية لتفرض واقعاً جديداً في كردستان العراق لاسيما بعد الحماية الامريكية للكرد في اواخر ١٩٩١، وبذلك دخل كرد العراق مره ثانية في المحافل الدولية و بدأت مرحلة جديدة لهم[٣]. حيث فقدت الحكومة العراقية سيطرتها على منطقة كردستان العراق مما ادى الى سيطرة القوى السياسية وبحكم الواقع تقدمت جبهة كردستانية تشكلت من عدة احزاب كردية لإدارة المنطقة، وقد شهدت المدة ما بين (١٩٩٤-١٩٩٨) صدامات مسلحة بين الاحزاب والقوى الكردية

---

(١) حسين مصطفى احمد، العامل الكردي في العلاقات العراقية الايرانية، المجلة السياسية والدولية، العدد ١٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص٢٣٢ ٢٥٧

(٢) اينغا روغ وهانس ريمشا، الاكراد اطراف الصراعات الدائرة في العراق وضحايا لها، منظمة الصليب الاحمر، ص٤ .

(٣) ابو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٤٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو ٢٠٠١، ص١٥١ ١٥٢

المتنافسة ادى الى تقسيم المنطقة الى ادارتين منفصلتين احداهما في السليمانية والاخرى في اربيل وانقسمت المنطقة الى جزئيين بينهما حدود ومناطق حياد لكل منهم زعيم وحكومة وعلم وقوات بيشمركة مستقلة ونجحت واشنطن في تحقيق الوساطة بين الزعيمين الكرديين في ١٩٩٨ التي كانت مبعث امل للشعب الكردي وبعد مفاوضات طويلة الامد توحدت الادارتين في وقت لاحق، وقد كشف الكرد عن توجهاتهم الاستراتيجية عبر الدور الذي قاموا به في الحرب الامريكية ضد العراق في عام ٢٠٠٣[١].

مما تقدم يظهر بوضوح مع بداية هذه الحقبة الزمنية خطت الحكومة العراقية خطوات مهمة لحل القضية الكردية كانت بدايتها في الدستور الذي اصدرته اول حكومة للجمهورية العراقية بعد إلغاء الحكم الملكي بقيام ثورة ١٤ تموز وقد نصت المادة الثالثة من الدستور على ان العرب والكرد شركاء في الوطن العراقي ومن ثم ولأول مرة في تاريخ العراق الحديث عبر بيان ١١ اذار ١٩٧٠ وقانون الحكم الذاتي تحولت المطالب الكردية الى حقيقة، وكان لها ان تكون نقطة تحول لولا ارتكاب بعض الاخطاء من قبل الحكومة وكذلك التأثير الواضح لقوى الضغط الخارجي على القيادات والاحزاب الكردية التي ساءها وجود حل عراقي داخلي وارادت ان تبقى القضية الكردية رهن التدخلات والتوافقات الدولية غير المبالية لمعاناة ملايين الاكراد من جراء تلك السياسة ولاسيما عمليات الانفال وحلبجة وغيرها التي راحت ضحيتها مئات الاف الاكراد، كما كان على الاحزاب والقوى الكردية ان تتعامل بواقعية اكثر وتقاوم

---

(١) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي (١٩١٤٢٠٠٣)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٩٩٤٣٤ .

بشراسة اكبر التدخلات الخارجية كونها هي اعرف بالمصلحة الكردية وهي المسؤول الرئيسي امام شعبها المنكوب وكان عليها ان تتخذ اسلوباً مرناً في التعامل مع الحكومة يمكنها من تحقيق هدفها المنشود، لكن اثبتوا اكراد العراق انهم اكثر العناصر تمرد حين يتعلق الامر بمقاومة السلطة المركزية بالمقارنة مع اكراد الدول الاخرى، فهم شعروا انهم خذلوا منذ القدم من جانب القوى المنتدية، خاصة بريطانيا التي اعتبرتهم مصدر ازعاج يمكن تدبر امره ضمن عراق متعدد الطوائف والاعراق، اما في عهد نظام (صدام حسين) قام العراق بمغامرات دولية خطرة عديدة منحة الاكراد فرصا لزيادة تحديهم للنظام، فاستفادة الكرد من فرصتي الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ وفي ما بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ لاستئناف نضالهم المسلح لتحقيق الحكم الذاتي وربما حتى الاستقلال وقد ساعدتهم ايران في ذلك كما فعلت في مطلع السبعينات لزعزعة النظام القائم آنذاك[١]

(١) هنري ج . باركي، الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، ٢٠٠٩، ص١٦ .

المبحث الثاني

كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣

لقد استفاد اكراد العراق كثيراً من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية التي جاءت في معظمها معادية للنظام العراقي السابق، فتقاطعت المصالح الكردية مع المصالح الدولية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية في اضعاف وانهاء حكم النظام السابق، وشهد حكم العراق في هذه الفترة تحولاً كبيراً في بعض التوجهات، بحيث اتجه اكراد العراق نحو الولايات المتحدة، كما وجدت الولايات المتحدة ضالتها في اكراد العراق لاسيما في حربها على العراق، مقابل دعمهم ومساندتهم في تحقيق اهدافهم الاستقلالية في اطار الدولة الفيدرالية. ومن اجل توضيح ما تقدم سوف نتطرق في هذا المبحث لتأثير الاحتلال الامريكي على اوضاع كردستان العراق السياسية ثم نوضح وضع كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣، كما نتناول ايضاً ملفات الخلاف بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان.

المطلب الاول:

اولاً / الاوضاع السياسية لاكراد العراق في ضوء الاحتلال الامريكي

تعد الدول العربية عامة والعراق خاصة هدفاً حيوياً في الاستراتيجية الامريكية واكدت المتغيرات الاقليمية والدولية ظهور أهمية العراق في (الفكر الاستراتيجي) للولايات المتحدة الامريكية مما جعل امر احتلاله واخضاعهُ كلياً للهيمنة الامريكية امراً ضرورياً لاستراتيجيتها ما بعد الحرب الباردة. فشرعت ادارة بوش الابن بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ وعلى الفور اتباع سياسة الاحتواء الخارجي عن طريق بناء تحالف دولي يسمى (بالحرب الاستباقية) ضد

الارهاب الدولي، واصبحت احتلال الدول والهيمنة على مصادرها الطبيعية مباشرةً دون وسطاء ووكلاء (سياسة امريكية رسمية) تم الاعلان عنها بشكل صريح في ما يسمى ب (مبدأ بوش) او ما سمي (باستراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية) او رفع شعار (من ليس معنا فهو ضدنا) سياسة رسمية فعلية للولايات المتحدة الامريكية، وجات هذه السياسة الجديدة في ١٢ايلول ٢٠٠١ اي بعد يوم واحد من هجمات ايلول على امريكا[١].

عملت الادارة الامريكية على استقطاب المعارضة العراقية (شيعية – كردية) في الداخل والخارج للمساعدة في انهاء النظام العراقي وبناءً عليه وبالتعاون مع بريطانيا تمت دعوة رموز المعارضة العراقية للاجتماع في لندن في شهر كانون الاول عام ٢٠٠٢ وذلك لوضع الخطط والترتيبات التمهيدية لأسقاط النظام، وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد رعت المؤتمر وقدمت لهم الدعم في محاوله منها لتوحيد الفصائل المختلفة قبل الاطاحة بالنظام[٢] التي كانت راغبة وبشدة أن تشهد انهياره لأنها وجدت ان التوقعات الاولية خلال السنوات الاولى من العقوبات الاقتصادية لم تبشر بأسقاطه، فصدر "قانون تحرير العراق" عن الكونغرس الامريكي في خريف عام ١٩٩٨ الذي خصص حوالي (١٠٠) مليون دولار امريكي لمساعدة عدد من مجموعات المعارضة

---

(١) ديفيد .م. مالون، الامم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الاوربي والعراق : تحديات متعددة للقانون الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي، ٢٠٠٥.

(٢) حسن منيمنه، تنامي المعارضة للحرب على العراق في الولايات المتحدة، جريدة الحياة، ٦ اكتوبر ٢٠٠٢.

العراقية[١]. وفيما يخص علاقة الجماعات والاحزاب الكردية بالاحتلال الامريكي، منذ مرحلة ما قبل الاحتلال للعراق كانت العلاقة بين الاطراف الفاعلة فيما يسمى بالمعارضة العراقية قائمة على التعاون لتحقيق هدفهم المشترك والمتمثل في ازاحة النظام الحاكم في بغداد والسيطرة على الحكم، وقد كانت الساحة الكردية تمثل ملاذاً امناً لتلك المعارضة واخر الفعاليات المشتركة بينهم تمثلت بانعقاد مؤتمر صلاح الدين للمعارضة في اربيل بحضور (امريكي – ايراني) قبيل الاحتلال الامريكي للعراق بعدة اسابيع[٢]. واكد المجتمعون على ان الهدف هو **(قيام عراق ديمقراطي تعددي برلماني فيدرالي)** كما اكد على احترام ارادة الشعب الكردي وأدان المؤتمر ما تعرض له الشعب الكردي من تهجير واستخدام للأسلحة المحظورة ضدهم، ودعا بعودة المهجرين الى ديارهم وتعويضهم واعادة ممتلكاتهم[٣].

اما على الصعيد الداخلي لاقليم كردستان ارسى برلمان كردستان العراق المصالحة بين الفصيلين الكرديين اللذين كانا يتنازعان السيطرة على كردستان وهما زعيمي الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني عبر المصادقة على اتفاق سلام تم توقيعه في واشنطن عام ١٩٩٨، برعاية مادلين اولبرايت ودعم وزير الخارجية الامريكي

---

(١) بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجاً، المركز العربي للدراسات الانسانية القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٥ .

(٢) جاسم الشمري، الكرد والنظام التوافقي في العراق، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ١٩ اغسطس ٢٠١٧، ص٤ .

(٣) سمية جمني، صدام حسين وسياسته اتجاه الاكراد، رسالة ماجستير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٤٢٠١٥،، ص ٧١ .

كولن باول للمصالحة وتضامنه مع كرد العراق واكد باول ان الكرد (حلفاء) في حملة مكافحة الارهاب، والحقيقة أن الاتفاقية قد هيأت أرضيه مناسبة للتعاون (الامريكي ـ الكردي) الوثيق في مرحلة الحرب على العراق الاخيرة في نيسان ٢٠٠٣[١] وان التقارب بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني قد تعمق في عام ٢٠٠٢،عندما اصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني وثيقة تحدد رؤيته للنظام الفيدرالي لما بعد الحرب حيث (سيتولى الكيان الكردي المتمتع بالحكم الذاتي السيطرة على كركوك الغنية بالنفط) وسيكون للإقليم رئيس ورئيس وزراء وبرلمان اقليمي[٢]. من جهةً اخرى تعزز الوجود الكردي عالمياً عندما فشلت الولايات المتحدة الامريكية في الحصول على موافقة البرلمان التركي لفتح جبهة ثانية ضد نظام صدام حسين، اذ تعين عليها الاعتماد بكثافة على القوات الكردية شبه العسكرية للحفاظ على النظام في الشمال، وقد اعتبر الاكراد الاحتلال الامريكي بمثابة تحرير[٣] وكان لهم الدور البارز في هذا الاحتلال من خلال تعاون قوات البيشمركة الكردية مع القوات الامريكية، اذ لم تشارك قوات البيشمركة في الايام الاولى من الحرب ولم تكن الجبهة الشمالية العراقية في مجملها ساحة للقتال كما كان الحال في الجبهة الجنوبية، الا ان المقاتلين الكرد قاموا برفقة وحدات من القوات الامريكية كما انهم قدموا قبل ذلك دعماً لوجستياً للقوات الاميركية لاسيما مع بعض طواقم

---

(١) شمال عقراوي، برلمان كردستان يصادق على اتفاق السلام الموقع في واشنطن، ميدل ايست اونلاين، ٢٠٠٢\١٠\١٤، متاح على البرابط : http://soo.gd/hXls

(٢) احمد حسن علي، ازمة البيت الكردستاني في شمال العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٧، ص ٢٩ .

(٣) هنري ج باركي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦

القوات الخاصة الامريكية وعناصر الاستخبارات التي تسللت الى تلك المنطقة لتمهيد البيئة لعملية غزو العراق[١] وعندما جاء الاحتلال الامريكي على العراق عام ٢٠٠٣، كان من تداعياته فشل الولايات المتحدة في استعادة القانون والنظام العام في الاسابيع الاولى الحرجة عقب سقوط النظام وتحول العراق الى مسرح سياسي واجرامي للجميع باتت اليد العليا فيه للأطراف من غير الدول ممن يملكون وسائل هائلة للعنف وقد شمل هؤلاء الجماعات المتمردين (ضمت في البداية افراد من الطائفتين السنية والشيعية وميليشيات مرتبطة ببعض الأحزاب السياسية الى جانب العصابات الاجرامية) وكذلك الجماعات الارهابية المتطرفة[٢]. في حين تمكن الحزبان الرئيسيان في اقليم كردستان في ظل مرحلة الاحتلال من انشاء حكومة موحدة في شمال العراق، واتفق الحزبان على اقامة "علاقة استراتيجية" لتشكيل حكومات موحدة متعاقبة في الاقليم بغية العمل معاً على توحيد القائمة الكردية في الانتخابات الاتحادية العراقية وصار الاتفاق بينهما على ان يتولى مسعود البارزاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني رئاسة الاقليم، ونيجيرفان البارزاني رئاسة حكومة اقليم كردستان، في مقابل ان يتولى جلال الطالباني من الاتحاد الوطني الكردستاني رئاسة جمهورية العراق، و يبدو ان اتفاق تقاسم السلطة هذا منذ عام ٢٠٠٥ كان مرضياً للحزبين الى حدٍ ما و لكنة لم يكن الحل الشافي تماما للصراع الكردي و في الوقت نفسه احتفظ الحزب

---

(١) فايز عبدالله العساف، الاقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠٠٩٢٠١٠، ص .

(٢) بوست هيلتر مان، هل يتعرض الشرق الاوسط لتهديدات طائفية جديدة، المجموعة الدولية لمعالجة الازمات انترناشيونال كرايس غروب، ص ٨ .

الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بحكومتين موازيتين لكل منهما في المنطقتين، يتولى كل حزب ادارة خدمات حكومية خاصة، وميزانية مستقلة، وجهاز قضاء منفصل، ووزارة خارجية منفصلة، واجهزة امن خاصة وقوات بيشمركة وقوات شرطة واجهزة استخبارات مستقلة لكل حزب، ووسائل اعلام مختلفة، وكل هذه الكيانات والمؤسسات والاجهزة تدين بالولاء للحزب السياسي اولاً، ثم الى حكومة اقليم كردستان[١]. الا ان تقاسم السلطة بين الحزبين بهذه الطريقة ادى الى نشوء حركة سياسية معارضة تحت قيادة نوشيروان مصطفى في عام ٢٠٠٦ الذي انشق عن الاتحاد الوطني الكردستاني، واسس حركة التغيير في ٢٠٠٩ واعلن مصطفى ان هناك عدة عوامل ادت الى تأسيس الحركة، أهمها الاستياء الجماهيري الواسع على الفساد الناشئ من حكم الحزبين الرئيسيين و احتكارهما لكل مفاصل المؤسسات الحكومية في كردستان العراق بنظام (٥٠-٥٠) ونجحت الحركة في جمع قيادات سياسية وعسكرية منشقة عن الاتحاد الوطني وانضمت اليها مجموعات شابة حديثة العهد بالسياسية[٢]، وخلاصة القول دخلت المسألة الكردية بعد نيسان ٢٠٠٣ الى عصر جديد، هو عصر الشراكة الامريكية – الكردية، واصبحت ليست جزءاً من الماضي كما يتصورها البعض، بل جوهر الحاضر، وما يعزز هذه الشراكة رسالة (باول) وزير الخارجية الامريكي حينها الى البرلمان الكردستاني عام ٢٠٠٣ وبوصف الشعب الكردي ب (الحليف)، وكذلك موقف بريطانيا الداعم والمساند لتوجيهات الكرد المستقبلية، اذ كان لزيارة وزير خارجيتها

---

(١) احمد حسن علي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١ .

الى اقليم كردستان العراق عام ٢٠٠٤ الاثر البالغ في تعزيز الرؤيا الكردية وتثبيت حقوقهم المشروعة، وهذا يعطي انطباعاً مفاده ان الدول الكبرى وضعت في سياستها ثوابت جديده لكي يكون للكرد دور فاعل ومؤثر في النظام السياسي الجديد في العراق[١].

ثانياً / وضع اقليم كردستان في ضوء الدستور الدائم عام ٢٠٠٥:

عانى العراق بعد عام ٢٠٠٣ من فوضى عارمة بسبب انهيار النظام السياسي وحل بعض المؤسسات الامنية وتفكك الجيش، مما جعل الدولة تتجه الى خيارات مفتوحة وكانت الخيارات المطروحة هي استمرار الاحتلال او الشروع ببرنامج لا عادة بناء نظام سياسي جديد سواء تحت الاحتلال او بعد خروجه، وهو ما تم الاتفاق عليه أن العراق بحاجة الى صياغة مؤسساته ونظامه في ظل مرحلة انتقالية تحت حماية القوات الامريكية[٢]. وسرعان ما تنبه المجتمع الدولي الى الوضع الجديد، فصدرت قرارات مجلس الامن (١٤٨٣ في ٢٠٠٣/٥/٢٢ و ١٥١١ في ٢٠٠٣/١١/١٦ و ١٥٤٦ في ٢٠٠٤/٦/٨) لتنظيم ترتيبات الانتقال السياسي في العراق، وتجلت هذه الترتيبات في البدء بتجربة **(مجلس الحكم)** الذي أصدر قانون ادارة الدولة الانتقالية ثم انتقال السلطة وأجراء عمليتين انتخابيتين خلال عام ٢٠٠٥ الى جانب كتابة دستور دائم والاستفتاء الشعبي عليه وفي كل هذه التطورات كان اقليم كردستان طرفاً

---

(١) نزار بلاسم بجاي العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣ .

(٢) خضر عباس عطوان وحسين مصطفى احمد، خيارات الدولة للكرد في العراق (مرحلة ما بعد داعش)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (٣)، العدد (٩)، تكريت، ص ٣٣.

فاعلاً في الاحداث[١] وعليه تشكلت حكومة مؤقتة في حزيران عام ٢٠٠٤ تمهيداً لتشكيل حكومة انتقالية في اوائل ٢٠٠٥، والتي عليها ان تعيد النظر بقانون ادارة الدولة الصادر في اذار ٢٠٠٤ ليكون معيار لصياغة النظام السياسي العراقي وصولاً الى تاريخ اقرار الدستور الدائم في تشرين الاول ٢٠٠٥[٢]. وتمت صياغة الدستور الجديد في ١٥ آب ٢٠٠٥م، حيث انيطت كتابة الدستور العراقي بالجمعية الوطنية الانتقالية التي شكلت (٥٥) عضواً للصياغة، بحيث اضافت اليهم في وقت لاحق عدداً ممن غيبوا من العرب السنة فوصل العدد الى (٧١) عضواً[٣].

اما بالنسبة للأكراد ووضعهم، فقد شهدت هذه المرحلة تنسيقاً بين الاطراف السياسية الكردية في اطار قائمة التحالف الكردستاني وكانت جزءاً من انتخابات ٢٠٠٥/١٠/٣٠، حيث تشكل ثاني برلمان كردستاني، وكانت ايضاً جزءاً من التصويت على الدستور الجديد في ٢٠٠٥/١٠/١٥، وقبل ذلك المشاركة في تجربة مجلس الحكم والحكومة الانتقالية والانتخابات التشريعية العراقية. وقد اتخذت خطوات لتوحيد الادارتين (اربيل – السليمانية) وتشكيل حكومة مشتركة نالت ثقة البرلمان الكردي في السابع من مايو / ايار ٢٠٠٦، الى جانب خطوات اخرى سبقت ذلك كاستحداث مناصب رئاسة الاقليم[٤]. ويتلخص

---

(١) نجدت عقراوي، اقليم كردستان بعد الحرب ..رؤية نقدية، الملفات الخاصة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٦، ص ١٠٥ .

(٢) خضر عباس عطوان وحسين مصطفى احمد، مصدر سبق ذكره، ص٣٣ .

(٣) هاني العامري، ٨ مطالب يسعى الاكراد لإدخالها في الدستور الدائم للعراق، اربيل ـ بغداد، موقع نحن التركمان، ٢٠٠٥، متاح على الرابط : http://soo.gd/yEn0

(٤) نجدت عقراوي، اقليم كردستان بعد الحرب، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥ .

الموقف الحالي لكرد العراق في وجود حكومتين الاولى:- مركزها اربيل وتتبع الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني وتسيطر على الجانب الاكبر من كردستان العراق، كما تتحكم في البوابة الحدودية مع تركيا ومن ثم تسيطر على موارد مالية معقولة في صورة رسوم جمركية، والثانية: مركزها السليمانية وتتبع الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني وهي محاصرة جغرافياً بين مناطق نفوذ كل من الحزب الديمقراطي شمالاً وحكومة العراق غرباً وجنوباً ولا تطل على العالم الخارجي الامن خلال ايران كما ان مواردها محدودة(١).

كانت للكرد مطالب تمثل الحد الادنى في مواجهة السلطة العراقية أقرها البرلمان الكردستاني بوجود الحزبين الرئيسيين وبمباركة الاحزاب الاخرى في كردستان العراق، وتتمثل هذه المطالب في اقامة نظام فيدرالي في العراق، يتمتع في ظله الكرد بكافة حقوقهم القومية والثقافية والادارية المشروعة(٢). كما طالب الكرد بأدراج مطالبهم وتضمينها في الدستور الدائم للعراق وان هذه المطالب هي ان يكون اسم الدولة (جمهورية العراق الفيدرالي) او الاتحادي، ونظام الحكم يجب ان يكون نظاماً جمهورياً برلمانياً اتحادياً فيدرالياً ديمقراطياً تعددياً، وان الاكراد يريدون ان يجري تقاسم السلطة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات والبلديات والادارة المحلية وان يكون النظام الفدرالي على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية وليس على اساس اثني او مذهبي، كما يريد الاكراد

---

(١) ابراهيم دشتي، المسألة الكردية نشأة المشكلة وابعادها السياسية والقومية وانعكاساتها الاقليمية، قطاع البحوث والمعلومات في الامانة العامة لمجلس الامة، الكويت، ١٩٩٩،ص٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٣١ .

ايضاً ان تخضع القوات المسلحة للسيطرة المدنية وتحديد ميزانية القوات المسلحة من ميزانية العراق وان يحتفظ كل اقليم فيدرالي بقواته المسلحة على الا تتجاوز ٤%، وان الكرد مصرون على ان تكون دولة العراق من قوميتين رئيسيتين وهي العربية وتكون جزءً من الامة العربية والكردية وتكون جزءً من الامة الكردية، كما طالبوا ان يمثل اقليم كردستان ممثل لرعاية شؤون الاقليم في وزارة الخارجية والسفارات[١]. ونجد ان هذه المطالب تعطي للكرد مساحة واسعة من الحرية والاستقلالية، وانهم تعمقوا كثيراً في مطالبهم التي وصلت حد الموازاة احياناً مع الحكومة المركزية، فمثلاً مطلب الكرد بان يكون للإقليم تمثيلاً خاصاً ضمن السلك الدبلوماسي في السفارات والممثليات العراقية خارج البلاد مع معرفتهم ان الشؤون الخارجية للدولة الاتحادية تكون بيد الحكومة المركزية ووزارة خارجيتها كونها تمثل المجموع الكلي لمكونات الدولة الفيدرالية. بالإضافة الى مطلب الحفاظ على قوات مسلحة تحفظ امن الاقليم فالحق في الدفاع عن البلاد هو واجب الجيش الاتحادي[٢].

وهكذا انتهت القوى الكردية الى المشاركة في مجلس الحكم وكتابة قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية بقصد توسع امتيازات الكرد، فتم تضمين القانون الكيان الفيدرالي للدولة، وحقوق الكرد في تعديل حدود الاقليم ومنها حدود كركوك وغيرها من المدن التي تتكون من اغلبيه كرديه، وضمنوا بذلك اشتراك كردي في مفاصل الدولة عبر اقامة نظام محاصصة يضمن للكرد بعضاً من

---

(١) هاني العامري، مصدر سبق ذكره .

(٢) نجدت عقراوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥ .

المناصب السيادية وغيرها من الامتيازات[1]. وبعد صياغة الدستور والاستفتاء عليه في ٢٠٠٥/١٠/١٥ ظهرت اكثر من ٢٢ مادة استفاد منها اكراد العراق، حيث جاء في:

المادة الاولى / بان الدستور أقر (الفيدرالية) الامر الذي يعطيهم مساحة اكبر من الاستقلالية والحرية التي طالما ناضلوا من اجلها.

وجاءت المادة الثالثة / لتقر بالتعددية القومية في العراق مما يعطي اقرار بوجود القومية الكردية في البلاد وبالتالي الاقرار بحقوقهم القومية.

اما المادة الرابعة / فلقد اعترفت باللغة الكردية كلغة رسمية الى جانب العربية في البلاد وهي مكون اساسي من مكونات القومية.

وفي المادة ١١٣ / تم الاقرار باللامركزية، وبالإدارات المحلية مما يعطي الكرد اعترافاً بإداراتهم لإقليم كردستان العراق بشكل مستقل عن المركز في بغداد.

وفي المادة ١١٨ / اقر الدستور حق الاكراد بفتح مكاتب خاصة في السفارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج وهذا ما يعني ان للأكراد نصيباً في الاستقلالية الدبلوماسية، باستثناء الامور الاتحادية المتفق عليها.

ومن خلال الاطلاع على المادة ١١٠ / نجدها تنص على توزيع عوائد النفط وتخصيص حصة للأقاليم المتضررة التي حرمت بصورة مجحفة من قبل النظام السابق.

وكذلك تنص المادة ١٢٠ / بأن يقوم الاقليم بوضع دستور له يحدد هيكل سلطات الاقليم وصلاحياته.

---

(١) خضر عباس عطوان وحسين مصطفى احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٣٣ .

هذا بالإضافة الى المادة ١٤٠ / من الدستور التي تناولت المادة ٥٨ من قانون الدولة الانتقالية عام ٢٠٠٤ التي أجلت تسوية مسائل المناطق المتنازع عليها ومنها كركوك[١].

ولابد من ذكر ان رغم وجود الجوانب الايجابية في الدستور لصالح الكرد من خلال المواد الدستورية التي ذكرناها الا ان هناك جوانب سلبية ظهرت في مواد دستورية اخرى تناقض عمل المواد السابقة وتحتاج الى تفسير وتوضيح دقيقين.

وهكذا لعب الكرد دوراً سياسياً فاعلاً في بغداد، وفي العام ٢٠٠٥ تسلم احد زعيمي الكرد جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني رئاسة جمهورية العراق، اما الزعيم الاخر مسعود برزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد تسلم رئاسة الحكومة الاقليمية لكردستان، وقد تمكن الاكراد عبر المناورات، من تغليب رؤيتهم على وجهة نظر منافسيهم حيال اعادة رسم حدود المحافظات، والحصول على مكاسب كبيرة سياسية واقتصادية[٢]. وفي سعيهم الى ضمان ديمومة الانجازات السياسية التي حصلوا عليها، بذلت حكومة اقليم كردستان جهوداً كبيرة لاستقطاب المستثمرين الاجانب الى الاقليم كما اولت عناية خاصة للثروة النفطية في المنطقة[٣] وتمكنت حكومة الاقليم من رفع مستوى تقديم الخدمات والبنية التحتية والتي تم تغيير المشهد الاقتصادي في المنطقة كما

---

(١) لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ من دستور جمهورية العراق، المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، www.com140.com.

(٢) هنري ج. باركي، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

(٣) اينغا روغ وهانس ريمشا، مصدر سبق ذكره، ص٩ .

عملت حكومة الاقليم على جذب شركات الطيران الدولية وذلك بفتح المطارات والخ[١]. وبالفعل استمر وضع الكرد بالتحسن، فبات الاقليم شبه مستقل وبدأ مسيرته نحو النمو والازدهار بينما بقيت مدن العراق تحت وطأة الصراعات الطائفية والارهاب، ومع الربيع العربي وما تلاها نما الاقليم الكردي أكثر وبات المنطقة الوحيدة التي تتمتع بأمن حقيقي وازدهار مقبول يتجه اليها اغلب السياسيين العراقيين المعارضين لنهج الحكومة الاتحادية او الراغبين ببدائل سياسية تمنحهم خيارات افضل في التعامل مع العملية السياسية ولاسيما في الاعوام التي سبقت عام ٢٠١٤، ومنها مقررات مؤتمري اربيل ٢٠١٢، ٢٠١٠ لتشكيل الحكومة الاتحادية والاتفاق على تصحيح مسار العملية السياسية وصولاً الى احداث اندلاع حركة الاحتجاج في غرب العراق وشماله. مما جعل من كردستان العراق ملاذاً لاستقبال العديد من السياسيين والمعارضين العراقيين، وتحديداً في ظل نهج تصاعد حجم الاختلاف بين حكومتي المركز والاقليم في قضايا عدة: كالموازنة، وقضية كركوك والبيشمركة وقضية النفط والغاز وحدود الاقليم[٢].

ومما تقدم يمكن القول ان اقليم كردستان اصبح يتمتع بحكم ديمقراطي برلماني مع حكم اقليمي يتكون من ١١١ مقعداً[٣]، وتسلم مسعود البرزاني في

---

(١) بارك بيل، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والافاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٦، ص٣٠ .

(٢) مجلة المسيرة ، العدد ١٤٦٣، ٣٠ حزيران ٢٠١٤ .

(٣) عبد الكريم يحيى الزيباري، سؤال الهوية الكردية، دار الفارابي، ط١، بيروت، ٢٠١٢، ص١٢.

٢٠٠٥ منصب رئاسة الاقليم بشكل رسمي واعيد انتخابه في ٢٠٠٩، ومع ان المدة القانونية لمنصب رئاسة الاقليم (وهي دورتان رئاسيتان مدة كل واحدة منها ٤سنوات) قد انتهت عام ٢٠١٣، فأن مسعود البرزاني مازال يشغل منصبه، وقد تم التمديد لفترته الرئاسية لمدة سنتين عن طريق البرلمان، وبعد انتهاء فترة التمديد في ٢٠١٥ تم تقديم مشروع من طرف الحزب الديمقراطي الكردستاني للتمديد له لمدة سنتين اضافيتين، الا ان الاحزاب الاخرى لم تقبل بذلك، وتسبب الخلاف بتعطيل برلمان الاقليم منذ عام ٢٠١٥ وحتى تاريخ ٢٠١٧/٩/١٥، حيث عقدت اول جلسة للبرلمان بعد سنتين من تعطيله وبقى البارزاني رئيساً لسنتين اداريتين بقرار قضائي[١].

وادت الظروف الموضوعية في العراق والمنطقة الى منح اقليم كردستان العراق فرصاً اقتصادية وسياسية مميزة منذ عام ١٩٩٢ وحتى اليوم، ولكن هناك ظروف ذاتية واخرى موضوعية حدت من قدرة الاقليم على الاستفادة من هذه الفرص، اهمها ضعف الحوكمة الرشيدة، حيث يتم توزيع معظم المناصب العامة على اساس الولاءات العشائرية والحزبية، اضافة الى الانقسام الداخلي، فالإقليم منقسم عملياً بين حزبيين، يتصرف كل منهما في مناطق نفوذه بشكل مستقل (الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية وحلبجة) و(الديمقراطي الكردستاني في اربيل ودهوك) كما يمتلك كل منهما اجهزة امنية وعسكرية مستقلة، وتسبب هذا الانقسام الداخلي في الارتباط بأطراف خارجية لمصالح حزبية، فارتبط حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بعلاقات وثيقة مع ايران، واتبع ذلك بعلاقات وثيقة

(١) البارزاني يتنحى عن رئاسة اقليم كردستان العراق، الجزيرة نت، ٢٠١٧/١٠/٢٩، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/LrUWR9

مع حزب العمال الكردستاني ايضاً، بينما توجه الحزب الديمقراطي الكردستاني نحو بناء علاقات مع تركيا، لتصبح المنطقة (الخضراء*) ذات نفوذ ايراني، و(الصفراء**) ذات نفوذ تركي، اضافة الى اقتصاد اقليم كردستان الذي يعاني من اعتماده بشكل كبير على الصناعة الاستخراجية، في ظل ضعف كبير في الاستثمارات الزراعية والصناعية والتحويلية، مما يدفعه لاستيراد الغالبية المطلقة من احتياجاته من ايران وتركيا، وتذهب معظم عوائد النفط كرواتب لموظفي حكومة الاقليم، وتتأثر موازنة الاقليم بشكل كبير بأسعار النفط الذي تشكل عوائده حوالي ٩٠% منها، ووصلت ديون الاقليم لما يقارب (٢٠) مليار دولار.

المطلب الثاني: ملفات الخلاف بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية

دار الخلاف بين الكرد والعرب في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ حول العديد من الامور ومنها حجم الشراكة الكردية في القرار السياسي العراقي وحصة كردستان من الموازنة العامة فضلاً عن ملف عوائد النفط ومشاكل الحدود الادارية بين محافظات الاقليم والمناطق المحاذية لها ومن هذه المحاور هي:

اولاً/ <u>المناطق المتنازع عليها</u>: بداية لابد من تعريف المناطق المتنازع عليها باختصار وهي المدن والبلدات والقرى الاستراتيجية التي يسكنها مكونات مختلفة من العرب والكرد والتركمان والتي تشكل حدود اقليم كردستان الغربية والجنوبية والشرقية والتي تقع بمحاذاة مدن وبلدات عربية[١].

استطاعت القوى الكردية بعد الاحتلال الامريكي على العراق من مد سيطرتها على الكثير من المناطق العراقية التي افترضت انها (كردستانية) بالقوة

(١) كفاح محمود كريم، "المناطق المتنازع عليها" في العراق، شبكة روداو الاعلامية، متاح على الرابط : http://www.rudaw.net/arabic/opinion/150320152

من دون سند قانوني او دستوري يقابلها رفض شعبي من كافة مكوناتها من عرب وتركمان مستغلة في ذلك حالة الدولة. اذ نشأ الخلاف بين حكومة اقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد منذ تأجيل تنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور العراقي نهاية ٢٠٠٧، وزادت العلاقة توتراً بعد نقض نوري المالكي اتفاقية اربيل ٢٠١٠، ثم ازداد التوتر اكثر بعد سقوط نينوى بيد داعش في حزيران ٢٠١٤[١]. وترى الحكومة الاتحادية في بغداد ان حدود اقليم كردستان العراق تنحصر داخل ما متعارف علية بالخط الازرق اي جميع المناطق التي كانت تدار من قبل القوى والاحزاب الكردية لغاية اذار ٢٠٠٣، وهي الحدود التي تم تأطيرها دستورياً في المادة ٥٣ الفقرة (أ) من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وهو نص صريح يحدد حدود اقليم كردستان في محافظات (اربيل ودهوك وسليمانية)، اما حكومة اقليم كردستان فترى ان حدود الاقليم لاتقف داخل ما يعرف بالخط الازرق بل يمتد الى المناطق العراقية الاخرى التي ترى ان الكرد يشكلون غالبية سكانها وتقع عليها مسؤولية حماية وادارة تلك المناطق التي استقطعت من الاقليم في مرحلة سابقة وحان الوقت لاسترجاعها[٢] وهكذا اصر الكرد على توسيع حدود اقليمهم لتشمل المناطق الغنية بالنفط، اضافة على اصرارهم ان تكون مدينة كركوك عاصمة اقليم كردستان، والتي تعتبر من اهم المناطق المتنازع عليها، وكانت دوماً في صلب الصراع بين الكرد والحكومة

(١) عمر عبد الستار، ما سر الخلاف بين بغداد واربيل؟، روسيا اليوم، ٢٠١٦/٨/٢٠، متاح على الرابط : http://cutt.us.com/SWqr6mtR

(٢) أنظر : لمياء محسن الكناني، هادي حسين، محسن المفرجي، الحدود الادارية لإقليم كردستان دراسة تاريخية (١٩٢١ ٢٠١٢)، قضايا سياسية ISSN، العدد ٣٥٣٦، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٤، ص ٣٥٩٣٧٨ .

المركزية لأهميتها البالغة، حيث سيطر الحزبان الرئيسيان في كردستان على هذه المدينة على اثر سقوط النظام، كما وضعا كل ثقلهما وقدرتهما على المساومة للضغط من اجل حل كردستاني وقد اثمرت الجهود عن المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية والتي ادرجت في ما بعد ضمن المادة ١٤٠ للدستور العراقي عام ٢٠٠٥ [١]. والتي تشير الى ضرورة اعادة تطبيع الاوضاع في "المناطق المتنازع" عليها من خلال الغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، وقرارات الحكومة العراقية ولجنة شؤون الشمال في تغيير الحدود الادارية، ومن ثم القيام بالإحصاء العام لهذه المناطق وتنتهي بأجراء استفتاء كتعبير عن ارادة اهالي هذه المناطق في الانضمام الى اقليم كردستان او البقاء كما هي[٢]. وبعد سيطرة داعش على الموصل وعدد من المدن الاخرى وجدت الحكومة العراقية نفسها في موقف صعب نتيجة للتخبط الحكومي وانسحاب الجيش صوب بغداد، حيث استغل الكرد الفراغ الذي خلفه انسحاب الجيش في كركوك وقيامهم بالسيطرة عليها بعدما دخلت قوات البيشمركة الكردية الى احياءها بحجة الخوف من توغل التنظيمات الارهابية، وفي ٢٧ حزيران ٢٠١٤، اكد مسعود البرزاني (ان سيطرة الكرد على كركوك ومناطق اخرى متنازع عليها بات امراً نهائياً) بعدما اعتبر ان المادة ١٤٠ لم يعد لها وجود، وبعد معركة الموصل بدأت عمليات التهجير ومضايقات محدودة للعوائل العربية في كركوك ويقول الكرد انهم يعملون ببساطة لاصلاح اخطاء تأريخيه ارتكبها قادة العراق المتعاقبون وخاصة صدام حسين، وفي خطوة جديده قرر مجلس محافظة كركوك نهاية

---

(١) اينغاروغ وهانس ريمشا، مصدر سبق ذكره،ص١٣.

(٢) عبد الحكيم خسرو جوزل، مصدر سبق ذكره، ص٨.

اذار ٢٠١٧ رفع علم كردستان الى جانب علم العراق على المباني الحكومية وسط مقاطعة العرب والتركمان، وقد لاقت هذه الخطوة غير المدروسة بعناية ردود فعل كبيرة داخل العراق وكذلك في بعض دول الاقليم ومنها تركيا وايران[١].

ثانياً/ عقدة الموازنة المالية: نلاحظ ان اول موازنة اضيفت لها عبارة (الفيدرالية) وتم نشرها ونصت على حصة اقليم كردستان بشكل نسبة هي موازنة عام ٢٠٠٥ وتم النص في الفقرة (أ) من المادة (١٢) على ان تحدد حصة اقليم كردستان العراق من اجمالي النفقات المشتركة بنسبة ١٧% [٢]. وان حصة الاقليم البالغة ١٧% هو رقم عشوائي تم باتفاق سياسي، اما عن موقف غالبية الكتل البرلمانية عن حصة الاقليم فقد كانت متباينة، اذ طلب البعض بتحديد نسبة الاقليم الى ١٢,٨%[٣]. اما اعضاء اخرون فقد رفضوا بشدة تخصيص الحصة ال (١٧%) لإقليم كردستان وطالبوا بتقليلها الى (١٣%)، كما يرى اقتصاديون ان تخصيص ١٧% للإقليم امر غير دستوري وبعيد عن عملية تقسيم الميزانية على اساس نسبة السكان وان عملية تقسيم الميزانية في الاعوام السابقة جرت على اساس (الاتفاقات السياسية وليس القانونية) ويرى الاخرون ان الكرد يجب ان يحتفظوا بهذه النسبة لأنها مقررة قانوناً، متجاهلاً بذلك

---

(١) جاسم الشمري، الكرد والنظام التوافقي في العراق، مصدر سبق ذكره،ص١٧١٨.

(٢) الامر رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٥ قانون الموازنة الفيدرالية للعراق لسنة ٢٠٠٥، الوقائع العراقية، العدد ٣٩٩٦، ١٧ اذار ٢٠٠٥ .

(٣) حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، ط١، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف، ٢٠٠٨، ص٣٠٧.

الدستور[١]. ولهذا رفضت حكومة الاقليم قانون الموازنة الذي صادق عليه مجلس النواب، واكدت بأن ما جاء ضمن الفقرات المتعلقة بإقليم كردستان من قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٧ واعتبرته مؤامرة سياسية خطيرة ضد الاقليم[٢].

ثالثاً/ السياسة النفطية لإقليم كردستان: سعى الكرد لوضع سياسة نفطية مستقلة وقد اتخذوا خطوات هامة لتحقيق تلك الغاية بوضعهم مسودة لقانون نفط خاص بهم في عام ٢٠٠٧ وتوقيع ٤٠ عقداً مع شركات نفطية عالمية، حيث عرضت معظم اراضي اقليم كردستان العراق وجزء كبير من المناطق المتنازع عليها من اجل التنقيب، ودون مشاركة الحكومة المركزية في بغداد او موافقتها، وقد رفضت الحكومة المركزية هذه السياسة وقد كرر نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ولعدة مرات بأن الحكومة المركزية تعد عقود الانتاج المشترك التي ابرمتها حكومة اقليم كردستان غير قانونية[٣].

واعتمد الاقتصاد العراقي سابقاً ولايزال على الثروة النفطية وعلى الحقول الموزعة في كافة محافظاته، وبخاصة في السنوات الاخيرة وتأثر بشكل واضح بتذبذب اسعاره في الاسواق العالمية، ونلاحظ ان حكومة اقليم كردستان اولت عناية خاصة للثروة النفطية في المنطقة، حيث تشكل وفرة النفط في اقليم كردستان عامل مهم في رغبة الاقليم في الاستقلال، فضلاً عن ذلك وبعد تطور الاحداث التي اعقبت سقوط الموصل بيد داعش وسيطرة الاكراد على كركوك

---

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بغداد، ص٥٨٦.

(٢) إقليم كردستان: قانون الموازنة العراقي "مؤامرة"، العربي الجديد، ٧ ديسمبر ٢٠١٦ .

(٣) علي فخري جاسم الزاملي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠ .

ادى الى سيطرتهم على الحقول النفطية في كركوك، وبذلك تعد حكومة اقليم كردستان هي الفائز الاكبر في الازمة العراقية الحالية [١]. واحتجاجاً على سياسية اربيل النفطية الجديدة وغير المرتبطة بالحكومة الاتحادية، توقفت بغداد عن تقديم حصة الميزانية المخصصة لأربيل، مما خلق ازمة مالية في القطاع العام التابع لحكومة الاقليم خلال العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦[٢].

رابعاً / موازنة البيشمركة:. تأسست البيشمركة بداية عشرينيات القرن العشرين كمجموعات مقاتلة وارتبطت توجهاتهم الفكرية والايدولوجية بالأحزاب والحركات التي تنتمي اليها، ساندت البيشمركة قوات الغزو الامريكي البريطاني على العراق في عام ٢٠٠٣، وتولت بعد سقوط النظام العراقي مسؤولية الامن الكاملة بالمناطق الكردية، حيث تحولت قوات البيشمركة لنواة جيش اقليم كردستان بعد تأسيسه عام ٢٠٠٥، وسمح لها دستور الاقليم الجديد بالقيام بعمليات في الاراضي العراقية[٣]. كما شاركت هذه القوات فيما بعد في معارك الموصل ضد تنظيمات داعش الارهابية، وكانت قضية رواتب قوات البيشمركة واحدة من المشاكل المتجددة بين حكومة المركز وحكومة الاقليم، وتفاقمت هذه المشكلة بعد مشاركة البيشمركة في المعارك المستمرة في الموصل وكركوك والمناطق

---

(١) عبد الصمد سعدون الشمري وخضير عباس النداوي، اتجاهات الايرادات النفطية العراقية بعد ٢٠٠٣ في ظل تذبذب اسعار النفط العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٨، العدد ٦٨، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٦٢ .

(٢) موقع DW، كردستان العراق من الازدهار الى حافة الافلاس، متاح على الرابط : http://cutt.us.com/z573qeRf

(٣) الجزيرة نت، البيشمركة، متاح على الرابط : http://cutt.us.com/Lo5kt

المحاذية لها، وعدت نائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية (نجيبة نجيب) (ان عدم ايراد تخصيصات مالية للبيشمركة الذي امتزجت دمائهم مع الحشد الشعبي والجيش لتحرير المناطق يعتبر حرمان من حقهم) [١]. كما اكد مستشار مجلس امن اقليم كردستان العراق مسرور البرزاني، ان دور قوات البيشمركة في معركة الموصل مهم جداً، وحذر البارزاني قائلا: (ان افراد البشمركة اذا لم يتم دفع رواتبهم فاعتقد ان هذا سيؤدي الى عدم تأدية واجباتهم بالشكل المطلوب)، مؤكداً ان لدينا عدو مشترك علينا محاربته وهو داعش[٢]. واختلفت الآراء والحلول بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، حيث اكد رئيس كتلة الدعوة النيابية علي الاديب، ان حرس الاقليم ووفق الدستور لا يؤتمر بأمرة القائد العام للقوات المسلحة بل بأمرة القائد المحلي لرئاسة الاقليم لذلك لا يمكنهم الحصول على مخصصات وزارة الدفاع الاتحادية لان نسبة الكرد ال ١٧% من الموازنة تندرج ضمنها رواتب البيشمركة[٣].

خامساً/ واردات المنافذ الحدودية: تعد المنافذ الحدودية شريان العراق الاقتصادي، وتعتبر من اهم مصادر الايرادات لميزانية العراق، ويمتلك اقليم كردستان عدة منافذ حدودية مع ايران وتركيا وتشكل تلك المنافذ شرايين حيوية

---

(١) وكالة الفرات نيوز، نائبة كردية :تخصيصات الاقليم في موازنة ٢٠١٧ حبر على ورق، متاح على الرابط :
http://alforatnews.com/modules/news/article.php?storyid=131414

(٢) سكاي برس الاخبارية، البارزاني يفجرها : اذا لم تدفع رواتب البيشمركة فلن يؤدوا واجباتهم المناطة بهم، متاح على الرابط : http://ksa.pm/c2k

(٣) المصدر نفسه .

للتجارة بين الاقليم ودول الجوار وعبرها يمر تبادل تجاري بمليارات الدولارات، بالإضافة الى كونها ممراً لتصدير النفط، حيث تفرض حكومة اقليم كردستان سيطرتها على هذه المنافذ الحدودية ولا تعود وارداتها الى خزينة الحكومة الاتحادية في بغداد[١]. وحسب احصاءات رسمية، تؤمن المنافذ الحدودية البرية التي تربط اقليم كردستان بكل من تركيا وايران نحو ١٠٠ مليون دولار شهرياً للحكومة، حيث يستقبل معبر الخابور اكثر من (١٠٠٠) شاحنة في الاتجاهين يومياً تنقل البضائع الى العراق، ويعتمد الاقليم على هذا المعبر لتأمين جزء كبير من وارداته السلعية المختلفة، بالإضافة الى مساهمته في استمرار عمل الشركات التركية في الاقليم حيث تعتمد معظمها على نقل احتياجاتها عبر هذا المعبر[٢]. حيث شكلت هذه المنافذ الحدودية واحدة من المحاور الرئيسية للخلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، وسعى الاقليم الى توسيع المنافذ بين الاقليم وتركيا بحجة توسيع حجم التجارة والعلاقات الاجتماعية بين الطرفين وتقليل مشكلة البطالة التي يشكو منها اهالي تلك المناطق[٣].

سادساً/ المطالبة بالتعويضات عن النظام السابق: طالبت حكومة اقليم كردستان الحكومة الاتحادية بأكثر من ٣٨٤ مليار دولار تعويضات لما اقترفه

---

(١) BBC عربي، ماهي المنافذ الحدودية التي تتنازع عليها اربيل وبغداد؟، ٢٠١٧/١٠/30، متاح على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/41804154

(٢) العربي الجديد، اغلاق تركيا لمعبر حدودي يزيد متاعب كردستان العراق، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/FxdiJtv

(٣) عبد الخالق دوسكي، منافذ تجارية جديدة بين اقليم كردستان وتركيا، متاح على الرابط : http://www.niqash.org/ar/articles/economy/3403/

النظام العراقي السابق بحقهم، حيث اعلنت وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين في حكومة اقليم كردستان ان السياسات التي مارسها النظام المباد خلال السنين الماضية خلفت خسائر بشرية ومادية كبيرة، ناهيك عن الاضرار النفسية التي لحقت بالشعب الكردي وان حكومة كردستان وضعت هذه النقطة في اولوية نقاط المفاوضات التي جرت مع الحكومة الفيدرالية[١] وان مطالبة الاكراد بدفع هذه التعويضات اثار انتقاد الحكومة المركزية، حيث انتقد(سامي العسكري) النائب عن ائتلاف دولة القانون مطالبة الاقليم بهذه التعويضات وقال العسكري ان هذا المبلغ فيه اشكالان: الاول / ان الدولة العراقية غير مسؤولة عن ممارسات صدام وما ارتكبه. كما اكد ان الامر الثاني / هو تعرض كافة مكونات الشعب العراقي للإبادة والمعاناة ولم يكن الكرد فقط من تعرض لذلك. وبين العسكري (ان طرح هذه المطالب ذات السقوف العالية هي محاولة للحصول من خلالها على مكاسب من الموازنة و الابقاء على نسبة ١٧% من الموازنة كحصة الاقليم)[٢].

سابعاً/ محاولة الانفصال: ان توجه الكرد وطموحهم في اقامة دولة قومية كردية ليست وليدة احداث آنية بل فكرة قديمة منذ رسم الخرائط السياسية في المنطقة العربية بعد الحرب العلمية الاولى وظلت الفكرة في الوجدان الكردي كلما سنحت

---

(١) وكالة انباء براثا، كردستان تطالب بغداد بأكثر من ٣٨٤ مليار دولار تعويضات لما اقترفه صدام حسين، متاح على الرابط :

http://burathanews.com/arabic/news/219051

(٢) صحيفة الاخبار، ائتلاف المالكي : مطالبة الاقليم بدفع تعويضات عن سياسيات صدام مرفوضة و غرضها تحقيق مكاسب في الموازنة، 19نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣ .

الظروف والمتغيرات الاقليمية متناسبة مع قناعة بان هذه الفكرة تصطدم بالدول المجاورة، لأنها تمس حدود جغرافيتها وسياستها، وعليه ظل الكرد طوال العقود الماضية محافظين على ان تكون شعاراتهم القومية مقبولة تحاشيا للصدام مع الانظمة التي تحكمهم، لا سيما ان المصالح الدولية كانت في اغلبها لصالح العلاقة مع هذه الدول، وليس مع الطموحات القومية الكردية، ولكن برزت قناعة كردية باتت تترسخ بانهم امام فرصة تاريخية لإعلان "الدولة الكردية"[١] وان تأييد أنشاء دولة للكرد ظهر قوياً بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ و هي المرحلة التي وضعت الاساس للدولة الكردية فظهر بطريقة فعلية على الارض، حيث ادى فرض الامريكيين مناطق الحظر الجوي في العراق وتراجع قوة الدولة والامن نحو مناطق الوسط المحيطة ببغداد الى منح كرد العراق الفرصة التاريخية لنيل وضعية تقارب الاستقلال وتتجاوز الحكم الذاتي حيث اصبحت منطقة كردستان العراق مستقلة بحكم الامر الواقع[٢]. وبعد الاحتلال الامريكي للعراق في نيسان عام ٢٠٠٣ تحولت منطقة الحكم الذاتي الى اقليم كردستان العراق ضمن الكيان غير الاتحادي وانتخبت مؤسساته الرسمية واصبح الاقليم يتمتع بصلاحيات واسعة مقررة في دستور العراق[٣]. كما ساهم الاحتلال الامريكي للعراق في تعزيز فكرة "الدولة" لدى الكرد، عندما اتاح لهم تثبيت

---

(١) خضر عباس عطوان وحسين مصطفى احمد، مصدر سبق ذكره، ص .

(٢) انظر : عبد العظيم محمود حنفي، سيناريوهات ثلاث الموقف التركي من دولة الاكراد، معهد العربية للدراسات، متاح على الرابط : http://ksa.pm/c2l

(٣) الجزيرة نت، اكراد العراق من الحكم الذاتي الى استفتاء الانفصال، الرابط : http://ksa.pm/c2m

وجودهم في الخارطة العراقية ابتداءً من عضويتهم الفاعلة في مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم الامريكي (بول بريمر) في عام ٢٠٠٣ وانتهاءً بقانون الدولة العراقية ٢٠٠٤ والدستور العراقي الدائم في ٢٠٠٥، والذي نال فيه الكرد العديد من مطالبهم وزاد استغلالهم للوضع في العراق من اجل بناء كيانهم [١]. ومع تصاعد اعمال العنف في العراق بعد عام ٢٠٠٥، استمر الكرد بطرح فكرة انهم سيتجهون الى خيار الاستقلال عن العراق، الا ان هذا الخيار لم يكن جدياً بسبب الظروف الاقليمية والدولية. ولكن بسبب نجاح الكرد في مهادنة كل من تركيا وايران، وغياب الحكومة العراقية وغرقها في ملفات الفساد والعنف السياسي، فان الكرد نجحوا في التأسيس لكيانهم السياسي الذي يمكن ان يتحول الى دولة سريعاً[٢]. وبدأت الخلافات تظهر بصورة واضحة بين القوى والاحزاب الكردية والحكومة الاتحادية في نهاية عام ٢٠٠٧، وبالأخص بعد ظهور المشاكل المؤجلة بين بغداد واربيل بخصوص جملة من القضايا العالقة بينهما ومنها حصة الكرد في الموازنة، والمناطق المتنازع عليها وغيرها من القضايا التي تطرقنا لها، وما أن اتجهت الاحداث في العراق الى الاضطراب السريع بعد انتخابات نيسان ٢٠١٤، نتيجة عوامل عديدة وسرعان ما استقرت بسيطرة تنظيمات ارهابية على مدن عراقية عدة، اكد رئيس الاقليم مسعود البرزاني لقناة ال CNN: " ان العراق لم يعد على حاله، وان الدولة تشهد عراقاً جديداً، وآن

---

(١) محمد محي الهيمص، دولة تحت التشكيل : كردستان العراق نموذجاً، مجلة كلية التربية، واسط، ايلول ٢٠١٣، ص١٥.

(٢) خضر عباس عطوان واسراء علاء الدين نوري، فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣ .

الاوان لكي يحدد الكرد هويتهم ورسمهم لمستقبلهم " وأضاف البرزاني " ان الاحداث الاخيرة في العراق أكدت بأن الشعب الكردي عليه ان يغتنم الفرصة الان وان يحددوا طريقهم"[١]. ومع نهاية عام ٢٠١٦ فأن القوى الكردية اكدت ان كردستان العراق بلغ مرحلة كيان سياسي قادر على تشكيل دولة، وان الوعي القومي الكردي وصل مرحله متقدمة يشعر به الكرد كأنهم غير معنين بما يجري في باقي اجزاء العراق، حتى دعا مسعود البرزاني لتحديد موعد للاستفتاء على الاستقلال عن بغداد واكد ان لديه دعماً دولياً في قضية تقرير مصير الكرد[٢] ورغم كل ما حققه الكرد الا ان هناك عقبات هائلة تقف بوجه الرغبة الكردية في قيام دولتهم المنشودة وهي تجتمع بعدة عوامل ومنها[٣].

– **العامل الجغرافي**، ويمكن وصف هذا العامل بأنه (سلاح ذو حدين) حيث تشكل الاراضي الكردستانية مجموعة من الجبال والمرتفعات شديدة التعقيد مما مثل حماية للكرد انفسهم في صراعاتهم الاقليمية والداخلية المختلفة.

– **الظروف الاقليمية**، هذه الظروف التي تأتي لتشكل رفضاً صريحاً لأي توجه كردي للاستقلال فالحكومات المركزية في الدول المتواجدين فيها الكرد تسعى بكل قوتها منع اي توجه كردي يفضي للانفصال.

---

(١) بارزاني : ان الاوان لكي يحدد الكرد هويتهم، صحيفة الصباح الجديد، ٢٤ يونيو ٢٠١٤ .

(٢) الجزيرة نت، استفتاء اقليم كردستان تفاصيل وتطورات، متاح على الرابط : http://cutt.us.com/IsXdqT

(٣) علي الجمال، معوقات قيام الدولة الكردية، المركز المصري للدراسات والابحاث الاستراتيجية، متاح على الرابط : http://soo.gd/DtTX

- **نقص الموارد،** يشكل العامل الاقتصادي ونقص الموارد تأثيراً بالغاً في الاستقلال، فنقص الموارد الطبيعية عاملاً يجب وضعه باستمرار في اعتبار صانعي السياسات الكردية، وخاصة في ظل الحصار التي قد يفرض عليها في حالة اتخاذ قرار الانفصال.

- **الانقسام الداخلي،** ويمثل العائق الاكبر امام قيادة الدولة الكردية، فدائماً ما يحدث انقسام كردي على كيفية ادارة العملية السياسية في الاقليم، الامر الذي قوض من احتمالية قدرة الحزبيين الحاكمين في الاقليم على المضي فعلاً في اجراء استفتاء تقرير المصير. حيث اتهم رئيس كتلة حركة التغيير في بيان له الحزبيين (بأنهما لا يمتلكان سنداً شرعياً او سياسياً او قانونياً كي يخولهما التحدث باسم شعب اقليم كردستان، والتطرق الى ملف المشاكل العالقة بين الاقليم وبغداد او التفاوض بشأن موضوع مصير الاقليم وعلاقته المستقبلية مع الدولة العراقية).

- **العامل الدولي،** الذي يرفض اي تغيير في خارطة المنطقة والسماح بقيام دولة كردية تتجاوز الواقع الجغرافي لما بعد الحرب العالمية الاولى، فهذا مرتبط بمصالح الدول الكبرى، فتأسيس واقع جديد قد يضر بمصالح دول وتستفيد منه دول اخرى لها مصالح استراتيجية.

المبحث الثالث

استفتاء اقليم كردستان للانفصال عن العراق وردود الافعال منه

قدم الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فرصة سانحة للكرد الذي اصبحوا يتمتعون بمزايا الاستقلال ويعيشون مظاهر الدولة المستقلة، بعد ان حصلوا على الحكم الفيدرالي، وفق الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وبدأ الطموح الكردي بالازدياد الى ان وصل حد التصادم مع الحكومة الاتحادية، وكذلك التصادم مع دول الجوار وخاصة تركيا وايران، وبدأت مطالب ودعوات رئيس اقليم كردستان "مسعود البارزاني" تعلوا بحق تقرير المصير، والمتمثلة بانفصال اقليم كردستان عن الحكومة الاتحادية، مستنداً الى عدة عوامل منها ان الكرد باتوا يشكلون قوة حليفة للولايات المتحدة الامريكية والغرب عموماً في الحرب ضد داعش، اضافة الى الانفتاح الغربي والاقليمي على اقليم كردستان، فإقليم كردستان نجح في نسج علاقات مع امريكا واوروبا، وعلى المستوى الاقليمي مع تركيا والاردن ودول الخليج العربي والى حد ما مع ايران، وبفضل هذه السياسة بات الاقليم لاعباً مهماً في المعادلة العراقية والاقليمية، كما حصل مشروع تأسيس الدولة الكردية على تأييد من اهم داعمي التقسيم في الشرق الاوسط وهو الكيان الصهيوني الاسرائيلي، الذي لديه التأثير الواضح على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، وسوف نقوم في هذا المبحث بشرح طبيعة استفتاء انفصال اقليم كردستان العراق، وردود الافعال الدولية والاقليمية والمحلية من هذا الاستفتاء.

المطلب الاول: استفتاء انفصال اقليم كردستان في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧

يتمتع اقليم كردستان العراق بحكم ذاتي منذ عام ١٩٩٢، وقد اعطى الدستور العراقي الذي جرى اقراره في ضل الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٥، صلاحيات واسعة بما فيها تشكيل حكومة خاصة به وانشاء اجهزته الامنية والعسكرية، واقامة قنصليات واستقبال مسؤولين اجانب واجراء معاملات خارجية من دون العودة الى الحكومة المركزية في بغداد، وللإقليم ايضاً علمه ونشيده الوطني، وقد سمحت الشركات الاقتصادية والامنية مع تركيا والولايات المتحدة خصوصاً بمراكمة ما يمكن عده "سيادة محدودة " للإقليم، ومع ان حلم "الاستقلال الكردي" قديم، فأن مظاهر السيادة المحدودة هذه ساهمت في تغذية التطلعات الانفصالية للإقليم عن الحكومة الاتحادية، ولكن هذه التطلعات كانت ترتفع وتنخفض بحسب موازين القوى مع الحكومة الاتحادية، وكذلك وفق الظروف الاقليمية والدولية السائدة[١] بالإضافة الى ان الساسة الكرد لم يتوقفوا عن التهديد وترديد دعواتهم لتكوين "الدولة الكردية"، فقد اعرب رئيس الاقليم (مسعود البارزاني) عن نيته اجراء استفتاء، وفي بداية تموز/ يوليو ٢٠١٤، دعا رئيس اقليم كردستان البرلمان الكردي لتحديد موعد "للاستفتاء على استقلال الاقليم" عن العراق[٢] غير ان هذه الخطة تعطلت بسبب تصاعد خطر تنظيم الدولة الاسلامية داعش، ونتيجة الحرب ضد التنظيم، اجلت هذه العملية، ومع اقتراب نهاية الحرب ضد هذا التنظيم فقد اعاد رئيس الاقليم طموحه في عام

---

(١) وحدة تحليل السياسات، استفتاء اقليم كردستان : بين الاصرار الكردي والمعارضة الاقليمية، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سبتمبر ٢٠١٧، ص ١٢.

(٢) جاسم الشمري، الكرد والنظام التوافقي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧ .

٢٠١٦[١] وفي نهاية ايلول ٢٠١٦، اكد رئيس مجلس الامن في الاقليم مسرور البارزاني لصحيفة واشنطن بوست: "ان الاقليم جرب جميع السبل مع حكومة بغداد، الا انه من دون اية نتيجة، وان الاقليم يريد الاستقلال عن المركز ولكن بشكل سلمي، بلا عنف واقتتال، وانهم ماضون في اجراء استفتاء لتقرير المصير"[٢]. وأعقب الاعلان العلني عن نوايا اجراء الاستفتاء انشاء اللجنة المستقلة للانتخابات ولجنة الاستفتاء للأشراف على الاعداد "للاستفتاء على الاستقلال"، وفي ٧حزيران ٢٠١٧، حددت هذه اللجنة موعداً في ٢٥سبتمبر /ايلول ٢٠١٧، لإجراء الاستفتاء[٣]. وتمثل الرغبة الكردية في الانفصال عن طريق الاستفتاء احباطاً عربياً عراقياً، خصوصاً ازاء نية حكومة كردستان المعلنة بالبقاء في العراق فقط طالما ان ذلك يمثل شبكة مالية ايجابية بالنسبة لها، ولا يوجد شك في ان هناك قطاع من الكرد يريدون "دولة مستقلة" لهم. الا ان هناك خلافات كبيرة بين الكرد انفسهم حول كيف ومتى يمكن ان يحدث ذلك، وهناك اجماع اكبر على ان العملية يجب ان تدار بطريقة تجعل اقليم كردستان المستقل له علاقة وثيقة مع بغداد، خاصة في المجالين الاقتصادي والامني[٤]. وقد نظرت رئاسة الاقليم المتمثلة برئيسها مسعود البارزاني، الى

(١) غالب دلاي، مستقبل استفتاء كردستان العراق، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٧ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧، ص٣ .

(٢) جاسم الشمري، الكرد والنظام التوافقي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧ .

(٣) غالب دلاي، مستقبل استفتاء كردستان العراق، تقارير، مصدر سبق ذكره، ص٣ .

(٤) السفير ريان كروكر واخرون، تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق، مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط، المجلس الاطلنطي، مايو ٢٠١٧، ص٢٦ .

الاستفتاء بوصفه مخرجاً لها من ازمات وملفات شائكة كثيرة، تتصدرها مسألة (المناطق المتنازع عليها) بين الاقليم والمركز، وخاصة ما يتعلق بمحافظة كركوك الغنية بالنفط، والمناطق التي دخلتها قوات البيشمركة ابان الحرب على الارهاب، كما ان الاقليم الذي وضع يده على اسلحة ثلاث فرق عسكرية في الجيش العراقي الذي انسحب امام تنظيم داعش في حزيران ٢٠١٤، لا يرغب في اعادتها الى الحكومة العراقية، ويعدها تعويضاً عن الاعباء المادية والعسكرية التي تحملها الاقليم في هزيمة داعش في محافظة نينوى. فضلاً عن ذلك يمثل الاستفتاء مخرجاً للرئيس البارزاني في مواجهة جملة تحديات سياسية واقتصادية حرجة، وكذلك لمسألة شرعية وجوده في السلطة بعد انتهاء مدة ولايته والتمديد له (وهو عامل شخصي ذاتي لا يجوز التقليل من اهميته في توقيت هذه القرارات المصيرية) الامر الذي دفعه الى تعطيل البرلمان عام ٢٠١٥، واحتقان علاقته، بسبب ذلك مع القوى والتيارات السياسية الكردية الاخرى، وعلى راسها الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير[١]. بالإضافة الى ذلك انهم ينظرون الى التصويت على الاستفتاء من جانب اخر وهو ليس بالضرورة ان تترتب على التصويت بـ(نعم) نتائج حقيقية، ولكن ستحصل حكومة اقليم كردستان على صفقة مساومة مع الحكومة الاتحادية وستمضي قدماً لتحقق استقلالها[٢].

---

(١) وحدة تحليل السياسات، استفتاء اقليم كردستان بين الاصرار الكردي والمعارضة الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

(٢) جراهام فولر، مستقبل الاكراد في العراق، ترجمة : هبة عباس محمد، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧/١٠/٦، متاح على الرابط : http://fcdrs.com/polotics/908

ثانياً/ المبررات والدوافع الرئيسية لإجراء استفتاء انفصال اقليم كردستان: تقف العديد من المبررات والدوافع وراء لجوء القيادة السياسية في كردستان العراق الى اجراء استفتاء الاستقلال والتي مثلت فرصة سانحة للإعلان عنه على رغم الاصوات المحلية والاقليمية الرافضة لهذا الاستفتاء ويمكن قراءة بعض هذه المبررات:

١- بناء مؤسسات الدولة المستقلة المتمثلة في حكومة الاقليم ووزاراته وبرلمانه المنتخب ودستوره وجيشه (البيشمركة).

٢- اصدار دستور لإقليم كردستان واقراره في حزيران ٢٠٠٩ الذي يحتوي على الاسس والركائز التي تحقق امل الكرد في اقامة دولتهم المستقلة.

٣- تأسيس دائرة للعلاقات الخارجية خاصة بإقليم كردستان، وفتح اكثر من (١٤) ممثلية للإقليم في دول العالم المختلفة، واكثر من (١٤) ممثلية لدول اجنبية في الاقليم، ومكاتب دائمة وممثلين لبعض المنظمات الدولية.

٤- ابرام كثير من الاتفاقات الدولية التجارية والنفطية وتبادل الزيارات الخارجية مع عدد كبير من الدول والمشاركة في المؤتمرات الدولية واستضافتها[١] .

٥- من جهة نظر بعض زعامات الكرد عدم جدوى الاستمرار في الشراكة السياسية مع الحكومة المركزية، فضلاً عن عدم جدية الاخيرة في حلحلة ومعالجة الملفات العالقة بينها وبين الاقليم.

---

(١) جاسم الشمري، الكرد والنظام التوافقي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢٤ .

٦- ظهور تنظيم الدولة الاسلامية داعش وسيطرته على مساحات واسعة من شمال العراق وغربه في صيف ٢٠١٤.

٧- استغلال حالة الفوضى والخراب الذي خلفته سيطرة تنظيم داعش في مناطق شمال العراق، حيث تمكن الاقليم من توسيع المنطقة الخاضعة لسيطرته بنسبة ٤٠% لتضم ما يسمى "بالمناطق المتنازع" عليها بما في ذلك مدينة كركوك الاستراتيجية بموقعها والغنية بالنفط والغاز الطبيعي، وهو ما شجعها لتحقيق الاستقلال.

٨- شعور الاكراد بالظلم والحيف الذي تعرضوا له بسبب السياسات التعسفية للنظام البائد وحسب ادعائهم ان حالة الظلم لم ترفع عن الكرد بسبب سيطرة مكون معين على عملية صنع القرار في الحكومة الاتحادية.

٩- يبرر الساسة الكرد بأن نجاحهم بإدارة شؤون الاقليم على كافة المستويات طوال السنوات الماضية يمكنهم من النجاح في تحقيق الاستقلال[١].

١٠- توجه الولايات المتحدة الى الاعتماد على الاقليم وخصوصا قوات البيشمركة الكردية في محاربة الارهاب، وكذلك في مواجهة النفوذ الايراني في العراق.

١١- الانهيار الامني وانسحاب القطعات العسكرية في عدد من المحافظات المجاورة للإقليم في مرحلة ما بعد ١٠ حزيران ٢٠١٤، ووقف الحكومة الاتحادية صرف ميزانية الاقليم.

---

(١) أيلاف راجح هادي، الاهمية الاستراتيجية لكركوك في ضل الطموحات والواقع الاقليمي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الاول، ديسمبر ٢٠١٧ .

١٢- عدم اكتمال مؤسسات الدولة الاتحادية، التي كانت الضمانة الاساسية لبقاء العراق دولة موحدة ذات سيادة.

١٣- تخلي السلطات الاتحادية عن تنفيذ مقررات الدستور العراقي وبالذات فيما يخص البنود التي تتعلق بإقليم كردستان[١].

مما تقدم نجد ان حكومة اقليم كردستان اجرت الاستفتاء بتاريخ ٢٥سبتمبر٢٠١٧، الذي يقضي بالاستقلال والانفصال عن العراق، رغم التحديات التي تواجه العراق منذ اكثر من ثلاثة اعوام والتي تمثلت بالتصدي لتنظيم داعش الارهابي وتحرير الاراضي العراقية من سيطرته، ومع وجود مخاوف بشأن عدم اليقين الذي يحتمل ان يترتب على الاستفتاء فأن مزاج العاصمة الكردية في اقليم كردستان (اربيل) كان احتفالياً في يوم التصويت وقد ادى حوالي ٨٠ % من هذا الاقبال على الاستفتاء منهم ٩٢ % تأييداً لقرار الاستقلال الى رفع معنويات الساسة الكرد متبنو المشروع، وشمل الاستفتاء المحافظات الثلاث (أربيل، سليمانية، دهوك) الى جانب مناطق متنازع عليها مع الحكومة الاتحادية وتشمل كركوك خاصة، ومناطق اخرى واسعة في كل محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين[٢].

ثالثاً/ الموقف القانوني من عملية الاستفتاء: ان الاستفتاء الذي جرى في اربيل في ٢٥ سبتمبر٢٠١٧، غير قانوني لعدم حصوله على موافقه البرلمان

---

(١) عبد الحكيم خسرو، رؤية كردية : ماذا لو استقلت كردستان العراق ؟، مجلة اتجاهات الاحداث، العدد ٢٢، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، اغسطس ٢٠١٧، ص .

(٢) غالب دلاي، مستقبل الاستفتاء كردستان العراق، مصدر سبق ذكره، ص .

العراقي، وعدم وجود اشراف دولي على عملية التصويت، كما ان هذا الاستفتاء الذي حصل على ما يفوق ٩٠% من الاصوات المؤيدة للانفصال عن العراق والاستقلال، لم يكن امراً جاداً ودلالة ذلك تصريح مسعود البارزاني رئيس اقليم كردستان بان (الهدف من الاستفتاء فقط معرفة من سيصوت ويدعم من اكراد الاقليم والمهجر فكرة الاستقلال عن العراق) [١] وان قرار الانفصال الكردي عن الحكومة العراقية الناتج عن الاستفتاء ليس ملزماً للحكومة العراقية دستورياً وقانونياً، وصاحب الحق الوحيد بذلك هو قرار البرلمان العراقي، علماً بأن الدستور العراقي لا يجيز الانفصال ولا تقسيم اراضي العراق اطلاقاً ومع ذلك فأن الجهة الاولى المعنية بمنع الانفصال هي الحكومة الاتحادية في بغداد، لان الانفصال يعني تقسيم العراق وتغير بنيته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وغيرها[٢] وان المجتمع الدولي وكل الهيئات الدولية والقوى الاقليمية ذات الصلة وفي مقدمتها الامم المتحدة معنية ان تتعامل مع نتائج الاستفتاء من خلال الحكومة العراقية والبرلمان العراقي صاحب الصلاحية التشريعية فلا يمكن فرض الامر الواقع على الحكومة والبرلمان العراقي بالقوة، علماً ان موازين القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية هي بيد الحكومة العراقية، وانها وحدها قادرة على الغاء نتائج الاستفتاء داخلياً وان تعتبر الاستفتاء ضرباً من الخيال والترف

---

(١) عيسى الحربي، دراسة استفتاء كردستان العراق غير قانوني .. وهذه اسباب الموقف التركي، ١٨ اكتوبر ٢٠١٧، الرابط : http://soo.gd/d6j3

(٢) محمد زاهد غول، مستقبل اقليم شمال العراق بعد استفتاء الانفصال، اورينت نت، ٢٠١٧/١٠/١، متاح على الرابط : http//orientnews.net/ar/newsshow .

السياسي[١] وبالإضافة الى ان الاستفتاء غير ملزم، فستكون الاثار المترتبة على ذلك سياسية اكثر منها قانونية[٢].

المطلب الثاني:

اولاً/ نتائج الاستفتاء والاجراءات المتبعة من قبل حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية: نفذ الكرد وعدهم بإجراء الاستفتاء في موعده، مما اثار غضب الحكومة الاتحادية التي صوت برلمانها على اجراءات ضد الاقليم فيما هددت دول الجوار باتخاذ خطوات عقابية، اما من جانب حكومة اقليم كردستان فقد اعلنت مفوضية الانتخابات والاستفتاء في اقليم كردستان عن نجاح عملية الاستفتاء، وبلغ عدد المصوتين ب (نعم) ٩٢% وحوالي ٧% صوتوا ب(لا)، وبلغ عدد الناخبين المشاركين في الاستفتاء ٤.٥ مليون ناخب من الاقليم وخارجه[٣].

أ / الاجراءات التي اتخذتها رئاسة الاقليم بعد الاستفتاء: اقدمت قيادة اقليم كردستان باتخاذ بعض الاجراءات بعد الاستفتاء وهي:

١-الاعلان عن نجاح الاستفتاء بنسبة مشاركة بلغت تقريباً ٨٠% وبنسبة تأييد للاستقلال بلغت ما يفوق ٩٠%.

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) غالب دلاي : مستقبل استفتاء كردستان العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢ .

(٣) العربية نت، نتائج استفتاء كردستان العراق ٩٢% ايدوا الانفصال، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/nK3kUx

٢- دعوة الحكومة الاتحادية للحوار من اجل التوصل الى اتفاق سياسي يسهل عملية الاستقلال من خلال تحديد جدول زمني لا يتجاوز العاميين ترسم وفقاً له الحدود البرية بين الاقليم وبقية مناطق العراق الملاصقة له.

٣- رفض برلمان الاقليم جميع القرارات التي اصدرها مجلس النواب العراقي والحكومة المركزية واعتبرها غير دستورية ومن اهمها غلق المطارات والمناطق الحدودية وتسليمها للسلطة المركزية.

٤- قرر المجلس الاعلى للاستفتاء في اقليم كردستان العراق، حل نفسه وتشكيل مجلس قيادي سياسي اعلى برئاسة مسعود البارزاني للتفاوض مع الحكومة الاتحادية بشأن مستقبل الاقليم.

٥- الاعلان عن اجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تشرين الثاني ٢٠١٧[١].

وتوصف الخطوات التي اتخذتها حكومة الاقليم بالاستفزازية حيث يعمد الكرد الى تصعيد الموقف لغرض وضع الحكومة العراقية بموقف معقد يصعب في ظله اتخاذ مواقف حكيمة. وهم بذلك يكسبون الوقت ويحاولون كسب الاصدقاء الى جانبهم، اذ يبدو ان القوى الكردية ترسل رسائل قوية على جديتها واثباتها على موقفها الرامي للاستقلال ولن تتراجع عنه دون تحقيق مكاسب حقيقية من اهمها الاتفاق على صيغة شراكة جديده مع الحكومة المركزية[٢].

---

(١) ايلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص١٨ .

(٢) المصدر نفسه .

ب / موقف الحكومة الاتحادية من الاستفتاء والاجراءات المتخذة على اثره:

رفضت الحكومة الاتحادية الاستفتاء وطالب رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي رسمياً تعليق خطط اجرائه، وابدت المحكمة الاتحادية العليا الموافقة على طلب العبادي بشأن (عدم دستورية انفصال اي اقليم او محافظة عن العراق)، ووصف العبادي قرار الاستفتاء بأنه خطير ولعب بالنار وانه غير دستوري واجراؤه يعرض امن العراق والمنطقة للخطر وان فرض سياسة الامر الواقع بالقوة من قبل سلطات اقليم كردستان بتنفيذ الاستفتاء لن ترضى بها الحكومة الاتحادية كما كان هناك رفض من قبل اعضاء البرلمان العراقي حيث جاء رفض الاستفتاء بأغلبية اعضائه في الجلسة التي عقدها في ١٢سبتمبر ٢٠١٧، ودعا رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري الى (ضرورة ان يكون الاستفتاء ضمن الاطر الدستورية، بما يكفل مصلحة العراق، مع الاخذ في الاعتبار الظروف التي يمر بها البلد)، كما جاء موقف غالبية القوى السياسية العراقية بالرفض لأجراء الاستفتاء وكان التعبير عن هذا الرفض واضح وصريح في بياناتها وتصريحاتها، التي صدرت عن رؤساء اعضاء القوى السياسية بمختلف توجهاتها وانتماءاتها الدينية والقومية واهما (التحالف الوطني، اتحاد القوى الوطنية، الجبهة التركمانية)[١] وسارعت الحكومة الاتحادية بعد الاستفتاء الى اتخاذ اجراءات بحق الاقليم وهي:-

---

(١) مثنى العبيدي، تداعيات خطرة :خيارات اللحظة الاخيرة امام استفتاء كردستان، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط : http://soo.gd/pAJe

١-طالبت حكومة اقليم كردستان بتسليم المطارات الموجودة فيه الى الحكومة الاتحادية خلال مهلة ثلاثة ايام واغلاق الاجواء، اعتباراً من يوم ٢٩ سبتمبر ٢٠١٧.

٢-دعا العبادي الى الغاء نتائج الاستفتاء للدخول في حوار لحل المشاكل العالقة بين المركز والاقليم حيث قال في جلسة استثنائية للبرلمان العراقي انه (لابد من الغاء نتائج الاستفتاء والدخول بحوار تحت سقف الدستور، ولن نتحاور حول نتائج الاستفتاء مطلقاً).

٣-بعد انتهاء المهلة التي منحتها الحكومة الاتحادية للإقليم يوم ٢٩ سبتمبر ٢٠١٧، فرضت بغداد حظراً جوياً على اقليم كردستان، وتوقفت كل الرحلات الدولية من مطاري مدينتي اربيل والسليمانية واليهما.

٤-لجأ القضاء العراقي الى اتخاذ اجراءات ضد المسؤولين عن استفتاء انفصال اقليم كردستان بتهمة المساس بوحدة البلاد وتعريضها للخطر[١].

٥-تمسكت الحكومة الاتحادية بموقفها الرافض للاستفتاء واعلنت عزمها استعادة المعابر الحدودية مع اقليم كردستان بالتنسيق مع ايران وتركيا.

٦-صوت البرلمان العراقي على اقالة محافظ كركوك بعد تأييده الاستفتاء، وسعيه الى ضم كركوك الى هذا الاستفتاء.

---

(١) الجزيرة نت، استفتاء اقليم كردستان .. تفاصيل وتطورات، مصدر سبق ذكره .

٧-فوض البرلمان العراقي من جهته يوم ٢٧ سبتمبر/ايلول ٢٠١٧ رئيس الوزراء بنشر قوات للسيطرة على حقول النفط في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها[١].

كما اعلن العبادي بأن (فرض الامر الواقع والاستيلاء على الاراضي لن يستمر، وستفرض السلطات الاتحادية في الاقليم) مؤكداً ان المناطق المتنازع عليها يجب ان تعود الى السلطة الاتحادية لحين حسمها دستورياً[٢] واستطاعت الحكومة العراقية بعد مرور اسابيع على الاستفتاء، استعادة مدينة كركوك وباقي المناطق المتنازع عليها، واصبح هناك تغيير لموازين القوى في البلاد بعد استعادة الحكومة المركزية لهذه المدن بعد ما كانت تحت سيطرة حكومة اقليم كردستان، حيث مثل تقدم القوات العراقية نقطة تحول في العملية التي بدأتها الحكومة المركزية، ومثل انزال العلم الكردي ورفع العلم العراقي بدلاً عنه في مبنى محافظة كركوك، رمزاً لعودة المحافظة الى سيطرة الحكومة الاتحادية، وانتكاسة كبيره لمسعود البارزاني الذي تعرض لانتقادات كبيرة حتى من اطراف مواليه له في اربيل بسبب تعنته وعدم قبوله طريق الحوار، حيث دعا رئيس برلمان اقليم كردستان (يوسف محمد) رئيس الاقليم مسعود برزاني الى التنحي عن السلطة، مضيفاً ان بارزاني سيقدم خدمة كبيرة لشعب كردستان عند استقالته من

---

(١) الجزيرة نت، استفتاء اقليم كردستان .. تفاصيل وتطورات، مصدر سبق ذكره .

(٢) اكثم سيف الدين وسلام الجاف، هذه خيارات بغداد للسيطرة على كركوك والمناطق المتنازع عليها بعد استفتاء كردستان، العربي الجديد، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧، الرابط : http://soo.gd/q10y

منصبه[١] في الوقت الذي وجهه البارزاني اللوم في تفاقم ازمة الاقليم للأحزاب والحركات الكردية الاخرى واتهمها "بالخيانة العظمى" وان خيانة تسليم كركوك احدثت شرخاً كبيراً ما يعني ان مسألة التحالف معهم مستقبلاً لن تتحقق بسهولة لعدم وجود ثقة متبادلة بين هذه الاطراف وهذا دليل على تفاقم الخلافات الكردية فيما بينهم[٢]. وان عملية اعادة فرض القانون على كركوك والمناطق المتنازع عليها قد انهت وظيفة مسعود البارزاني كرئيس لإقليم كردستان، ولكن سيظل يمارس نفوذه كقائد للحركة الكردية ويؤثر في ادارة شؤون الاقليم من وراء الستار، ولابد من الاشارة الى ان البارزاني اكد مراراً خلال حملة الاستفتاء انه لن يترشح للرئاسة مرة اخرى، وان رئاسته لاقليم كردستان هي اكبر خطأ في حياته، وفي العام ٢٠١٦ قال البرزاني في اليوم الذي سيكون لدينا كردستان مستقلة، سوف اتخلى عن موقعي كرئيس، ولكن بعد عملية كركوك والخسائر التي لحقت بحكومة اقليم كردستان، كان هناك شبه اجماع داخلي وخارجي بأن البارزاني كان مسؤول عن ما حدث[٣].

ورداً على اجراءات الحكومة الاتحادية، عقد برلمان اقليم كردستان جلسة خاصة للرد على قرارات حكومة بغداد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧، حيث وصفت

---

(١) عبد الامير رويح، استعادة كركوك هل تعني نهاية العهد البارزاني؟، شبكة النبأ المعلوماتية، ١٩/١٠/٢٠١٧، الرابط : https://annabaa.org/arabic/reports/12860

(٢) مثنى العبيدي، رسائل التنحي : من يخلف بارزاني في رئاسة كردستان العراق؟، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، ٤ نوفمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط : http://soo.gd/Pn0f

(٣) عثمان علي، كردستان العراق تحولات وافاق، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ٢٧ يناير ٢٠١٨، ص ١٢ .

حكومة الاقليم قرارات بغداد بأنها غير دستورية، كما وصف وزير النقل في حكومة الاقليم قرارات الحكومة الاتحادية الخاصة بالحظر الجوي على مطارات الاقليم بأنها (ليس لها اساس قانوني) مشدداً على انها (سياسية) كما اكد ايضاً (ان قرار بغداد بفرض حظر الرحلات الجوية الدولية على مطاري اربيل والسليمانية أضر بالمرضى والمسافرين من الاقليم)[١] وشدد برلمان كردستان على ان هذه القرارات لن تنفذ في الاقليم الا في حال موافقة برلمان الاقليم عليها، كما اشار الى ان اغلاق المنافذ الحدودية البرية والجوية ليست من ضمن صلاحيات الحكومة الاتحادية، ولفت الى ان العالم يجب ان يقلق من ردة فعل العراق على الاستفتاء، مشدداً من جانبه على ان هذا الاستفتاء قانوني حسب الدستور العراقي[٢].

ثانياً / ردود الافعال الداخلية والخارجية من استفتاء اقليم كردستان: ان اعلان مسعود البارزاني اجراء استفتاء انفصال اقليم كردستان عن العراق، اثار ردود فعل غاضبة، وتوترا حاد في جميع الاوساط المحلية والاقليمية والدولية. اذ لم يحظ الاستفتاء بأي تأييد، سواء من الحكومة والقوى السياسية العراقية او من المحيط العربي والاقليمي او من القوى الدولية التي كانت يعول القادة الاكراد على موافقتها بشأن حق تقرير المصير. وعلى نقيض ذلك واجه الاستفتاء

---

(١) المصري اليوم، برلمان كردستان : نرفض القرارات الصادرة عن بغداد، ٢٠١٧/٩/٣٠، متاح على الرابط:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1198767

(٢) احمد الحمداني، برلمان كردستان لبغداد :قرارات الحكومة لن تسري علينا، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧، قناة العربية، متاح على الرابط : http://soo.gd/xyT5

معارضة قوية من داخل اقليم كردستان ذاته ومن مختلف الفصائل العراقية، فضلاً عن توافق القوى الاقليمية على رفض اجرائه رغم التباين الحاد في مصالحها[١].

أ / المواقف المحلية:

موقف القوى الكردية: اتسمت المواقف الكردية بالانقسام الواضح والتشتت بين الاحزاب السياسية الكردية حول اجراء استفتاء انفصال اقليم كردستان، حيث ابدى اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني، تحمساً لإجراء الاستفتاء، بينما ابدى الحزبان الاخران (حركة كوران بقيادة نوشيروان مصطفى، والاتحاد الوطني الكردستاني) تحفظهما تجاه فكرة الاستفتاء، حيث لم يعلنا تأييدهما الصريح لتلك الفكرة، وقد غلب على موقفهما نوع من الارتياب العميق الناتج عن اعتقادهما ان ذلك الاستفتاء ما هو الا مناورة سياسية من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني لضمان سيطرته على حكومة اقليم كردستان، وصرف نظر الناس عن مسألة الخلافة الرئاسية[٢] حيث دعت حركة التغير الكردية، والجماعة الاسلامية الكردستانية، في بيان مشترك لهم لتأجيل الاستفتاء وذلك لان قرار الاستفتاء كما تعتقد حركة التغيير الكردية ليس له " ارضية قانونية واقتصادية وسياسية

---

(١) مثنى العبيدي، تداعيات خطرة : خيارات اللحظة الاخيرة امام استفتاء كردستان، مصدر سبق ذكره.

(٢) بريفان سعيد، من المسؤول عن غياب الدولة الكردية بعد سايكس بيكو؟، معهد واشنطن، متاح على الرابط: :

https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/whotoblameforth eabsenceofakurdishstateaftersykespicot

واجتماعية مناسبة"، غير ان البارزاني اعلن انه لا تراجع عن قرار اجراء الاستفتاء، بحجة ان ذلك "حق طبيعي للكرد"، اما بالنسبة الى رئيس وزراء اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني فاعتبر ان "ردود الفعل طبيعية حيال الاستفتاء ولا يوجد هناك امر يدعو للقلق"[١].

ب / ردود الفعل العربية:

جامعة الدول العربية: اصدر المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية وبالأجماع قرار رفض الاستفتاء على استقلال اقليم كردستان العراق لعدم قانونيته وتعارضه مع الدستور العراقي لما تمثله من عامل رئيسي لأمن واستقرار المنطقة، وان تهديد هذه الوحدة يمثل خطراً على امن المنطقة وقدرة دولها وشعوبها على مواجهة الارهاب[٢]. كما دعت جامعة الدول العربية الى الحفاظ على وحدة العراق، واعرب الامين العام (احمد ابو الغيظ) عن اسفه ازاء استفتاء الاستقلال الذي نظمه اقليم كردستان العراق رغم المساعي العربية والدولية التي بذلت لعدم عقده حيث قام (ابو الغيظ) مسبقاً بزيارة لإقليم كردستان العراق بغرض اقناع حكومة الاقليم بالعدول عن قرار الاستفتاء[٣].

---

(١) انفصال كردستان عن العراق، اسرائيل الداعم الوحيد، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٧/٨/١٨، متاح على الرابط: https://www.arab48.com/articleprint/1223467

(٢) جريدة الصباح الجديد، ردود فعل دولية وعربية رافضه بشأن استفتاء كردستان .٢٥ سبتمبر ٢٠١٧.

(٣) حيدر صبي، مجمل ردود الافعال المحلية والعربية والدولية حول اجراء الاستفتاء في اقليم كردستان، الصدى، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧ .

الموقف المصري: رفضت مصر اجراء استفتاء بشأن استقلال اقليم كردستان، مؤكدين دعم بلادهم لوحدة العراق وسلامة اراضيه، حيث اوضح السفير المصري في العراق (علاء موسى) لشبكة رؤية الاخبارية ان "قوة العراق تكمن في وحدته ونرفض اي تحركات احادية بدون التنسيق مع الحكومة المركزية "[١].

الموقف السوري: جاء الرد السوري بالرفض الشديد لاستفتاء استقلال اقليم كردستان العراق وفي الوقت نفسه رحبت دمشق بفكرة ان يحكم الكرد مناطقهم في الشمال السوري، بشرط البقاء ضمن حدود الدولة السورية[٢].

موقف قطر: كانت قطر من اوائل الدول المناهضة لفكرة انفصال كردستان العراق، انطلاقاً من مسؤولياتها القومية، وادراكاً منها لمخاطرة على الجسد العربي، ولكي لا يفتح ابواباً امام الاقليات والإثنيات المنتشرة بالدول العربية واغراقها في جحيم التفتيت والتشظي، واكدت وزارة الخارجية القطرية ان الاستفتاء الذي جرى في كردستان العراق من دون التوافق عليه بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان يجب الا يؤدي الى مزيد من التداعيات السلبية، وتفاقم الخلاف والفرقة بين الشعب العراقي، في الوقت الذي ينصب التركيز على تحقيق امن واستقرار ووحدة العراق والقضاء على الارهاب[٣].

---

(١) عاطف عبد اللطيف، مصر ترفض استفتاء اقليم كردستان دون التنسيق مع حكومة العراق، شبكة رؤية الاخبارية، ١٠اغسطس ٢٠١٧، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/3RH0ML2o

(٢) حيدر صبي، مجمل ردود الافعال المحلية والعربية والدولية حول اجراء الاستفتاء في اقليم كردستان، مصدر سبق ذكره .

(٣) قطر : استفتاء كردستان يشكل خطراً على وحدة العراق واستقرار المنطقة، العربي الجديد، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط : http://soo.gd/Ujej

موقف الامارات: تقف دولة الامارات بقوة وراء انفصال كردستان العراق، حيث بينت مواقف مسؤولين امارتين دعمهم لانفصال كردستان عن العراق، من بينهم رئيسة مركز الامارات للسياسات، ابتسام الكتبي التي وقعت مذكرة تفاهم مع الاقليم للمساعدة في تنظيم عملية الاستفتاء، واكدت في تصريحاتها انه اذا اعلن عن استقلال كردستان بشكل كامل عن بغداد فان ابو ظبي ستعترف بهذا الاستقلال وهذه التصريحات اثارة غضب قيادات سياسية عراقية، وهو ما دعا لمهاجمة ابو ظبي، وشن القيادي في التحالف الوطني الحاكم بالعراق النائب جاسم محمد جعفر، هجوماً على ابو ظبي، مؤكداً ان عليها ان تعرف حجمها، وانها متهمة بالتآمر على العراق ووحدته[١].

ج / ردود الافعال الاقليمية:

- **تركيا،** كان الموقف التركي والايراني الرافض لاستفتاء انفصال اقليم كردستان العراق الموقف الابرز والاكثر حده من بين المواقف الدولية، حيث وصف رئيس الوزراء التركي علي يلدرم خطة الكرد بانها (غير مسؤولة) وان المنطقة بها ما يكفي من المشاكل وان بلاده تريد ان يعيش العراقيون جميعهم كأمة واحدة، كما وصفت الخارجية التركية بيان اعلان كردستان تنظيم استفتاء على "الاستقلال" بمثابة (خطأ فادح) كما حذر وزير الخارجية التركية من ان الاستفتاء قد يؤدي الى حرب اهلية مشدداً على ان مصلحة الاكراد تكون ضمن عراق موحد، وكانت تركيا وايران تخشى من ان يؤدي هذا الاستفتاء الى اقامة دولة كردية في

---

(١) كردستان العراق (سايكس بيكو جديدة) تدعمها الامارات واسرائيل لتفتيت المنطقة، جريدة الشرق، الدوحة، ٢٠١٧/٩/٢٧ .

شمال العراق محركاً لدعوات مشابهه في كلا البلدين، خاصة مع وجود نسبة كبيرة من الاكراد فيهما[١].

ايران: على اثر اعلان مسعود البارزاني اجراء استفتاء الانفصال، وجدت ايران نفسها امام مأزق كبير وخطر حقيقي قد يهدد امنها الداخلي ووحدة اراضيها، وبدأت في البحث عن سبل توقف هذا الاستفتاء او مروره باقل تأثير على اكرادها الذين بدأوا مؤخراً حراكاً مكثفاً ضد طهران[٢]. فقد اثار اعلان الاستفتاء ردوداً فورية وحازمة من عدد من كبار المسؤولين الايرانيين ومن بينهم المرشد الاعلى اية الله علي خامنئي والرئيس حسن روحاني بحيث اجمعوا على رفض اجراء الاستفتاء جملة وتفصيلاً والتحذير من انه قد يؤدي الى تقسيم كل من سوريا و تركيا ويدخل المنطقة في حرب قد تمتد فترة طويلة حيث ارسل الجميع تحذيرات مباشرة الى القوى الكردية، تحذرها من مغبة المضي في خيار استفتاء "الاستقلال"[٣].

الموقف الاسرائيلي تفردت اسرائيل بالتصريح علناً عن دعمها لإقامة دولة مستقلة للكرد في شمال العراق، مؤكدين على علاقات ممتدة تربط الدولة العبرية بالكرد ولابد من (استخدام نفوذهم لدى الولايات المتحدة للضغط من اجل تعزيز

---

(١)أحمد عبد المطلب، استفتاء كردستان بين القلق التركي – الايراني وحلم الدولة، جريدة الشرق الاوسط، ٢٣ اغسطس٢٠١٧ .

(٢) التقارير، القلق الايراني من استفتاء اقليم كردستان العراق، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية،٢٠١٨/١/٢٩،الرابط: https://arabiangcis.org .

(٣) نبيل العتوم، استفتاء كردستان وايران، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧/٩/١٦، الرابط:

http//www.umayya.arg/articles/umayyaarticles/12851

موقع الاكراد في لحظة حاسمة للغاية في نضالهم الوطني) [١] حيث اكد رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو في تصريحاته ان اسرائيل تدعم الجهود التي يبذلها الاكراد للحصول على دولة خاصة من خلال الاستفتاء، وان الاكراد بحاجة الى تحقيق دولة مستقلة لكونهم اقلية في الشرق الاوسط مثل اليهود، وانهم كانوا وسيظلون حلفاء يعتمد عليهم، وان علاقة اسرائيل مع الاكراد ناجحة، كما تعتبر اسرائيل الاكراد من اصول عربية وتركية وسورية وايرانية، هم مركز قوتها ضد العرب واعدائها، كما يعد دعم اسرائيل لاستقلال انفصال اقليم كردستان جزءً من سياستها الرامية الى اضعاف جميع الدول الاقليمية[٢].

د ــ ردود الافعال الدولية:

الموقف الامريكي: رغم الموقف الامريكي الداعم لظهور دولة كردستان الكبرى ودعمه بصورة خاصة لكرد العراق منذ فترة التسعينات مروراً بفترة الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، الا ان امريكا اخذت موقف من عملية استفتاء انفصال الاقليم الذي نادى به مسعود البارزاني ودعت امريكا اقليم كردستان مراراً وتكراراً الى الغاء الاستفتاء واللجوء الى التفاوض مع الحكومة الاتحادية بدلاً من تنفيذه حيث صدر بيان للبيت الابيض " ان واشنطن لا تدعم نية حكومة اقليم كردستان في اجراء الاستفتاء الذي سيتسبب بتشتيت جهود هزيمة داعش " تبرر واشنطن موقفها الرافض للاستفتاء وصرف النظر عنه لعدم انتهاء المعارك ضد تنظيم

---

(١) لماذا تنفرد اسرائيل بدعم اقامة دولة كردية في العراق، القدس، متاح على الرابط: http://www.alguds.com/articles .

(٢) اسماء الدراملي، اقامة دولة كردية .. في مصلحة اسرائيل، الاهرام المسائي، سبتمبر ٢٠١٧ .

داعش في العراق وفي حال قيام الدولة الكردية المستقلة فان صراعاً جديداً قد يلوح بالآفق وبالتالي لا يمكن ترجيح الموقف الامريكي برفض انفصال الاقليم وهي التي ساهمت في التأسيس لانفصاله في الدستور العراقي بعد حرب عام ٢٠٠٣ [١].

الموقف البريطاني: اعلنت بريطانيا رفضها لقرار اجراء استفتاء انفصال الاقليم عن العراق وقالت الخارجية البريطانية في بيان لها "لا نؤيد عزم حكومة اقليم كردستان اجراء الاستفتاء لأنه سيحمل خطر زيادة عدم الاستقرار في المنطقة " ويمكن تفسير الموقف البريطاني بانه رافض لإجراء الاستفتاء كونه يزعزع استقرار تركيا التي تعتبر الحليف الاهم لها في المنطقة[٢].

الموقف الروسي: تميز الموقف الروسي بالضبابية من الاستفتاء وتفادى الرئيس فلاديمير بوتين الاعلان عن موقف واضح برفض الاستفتاء موكد على موقف روسيا الداعم لسيادة العراق ووحدته لكنه في الوقت نفسه يحترم "التطلعات القومية للشعب الكردي"[٣].

موقف الامم المتحدة: جاء موقف الامم المتحدة من اجراء الاستفتاء واضح في اعلان امينها العام "انطونيو غويتريش" " ان الاستفتاء تم اعلانه من قبل جانب واحد، وشمل مناطق متنازع عليها وتحت سيطرة البيشمركة (قوات الاقليم) وكان

---

(١) للمزيد من التفاصيل، ماذا يفعل وفد كردي من العراق في اسرائيل ؟ ١٦ اغسطس ٢٠١٧، متاح على الرابط: http//afkarhura.com/p=6429 .

(٢) احمد التلاوي، خطوات للخلف ام للأمام، البارزاني ومواقف واشنطن وطهران الخفية في ملف كردستان، مركز سام للدراسات الاستراتيجية، ١٧ اكتوبر ٢٠١٧، ص ٨ ٩ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٦ .

يواجه معارضه من جانب السلطات الدستورية العراقية، ودول الجوار والمجتمع الدولي " كما اكد الناطق بأسم الامين العام (ستيفان دوجاريك) ان " لدى المنظمة الدولية ملاحظات على قرار اقليم كردستان اجراء الاستفتاء مشدداً على ان موقف الامم المتحدة واضح ويتوافق مع ما جاء في الدستور العراقي، ودعا الى ضرورة الالتزام بالدستور العراقي الذي صوت عليه الكرد والعرب وبقية مكونات الطيف العراقي[١].

-**موقف الاتحاد الاوروبي:** اعلن الاتحاد الاوربي في ٢٠ سبتمبر٢٠١٧ معارضته لجراء الاستفتاء، ودعا اقليم كردستان الى عدم اجرائه خاصة وان الاتحاد يدعم وحدة وسيادة الاراضي العراقية، وان اجراء الاستفتاء من طرف واحد غير مثمر ويجب تجنبه، يضاف الى هذا وجود قضايا خلافية بين الحكومة الاتحادية والاقليم يجب حلها عن طريق الحوار السلمي بالاستناد الى بنود الدستور العراقي [٢]

---

(١) كردستان العراق (سايكس بيكو جديدة) تدعمها الامارات واسرائيل لتفتيت المنطقة، جريدة الشرق، الدوحة، ٢٧/ ٢٠١٧/٩

(٢) مثنى العبيدي، تداعيات خطرة : خيارات اللحظة الاخيرة امام استفتاء كردستان، مصدر سبق ذكره .

الفصل الثاني

تطور المواقف الاقليمية من اقليم كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣

يشكل الموقف الاقليمي من تطورات اقليم كردستان العراق احد اهم العوامل المؤثرة فيه وفي القضية الكردية وبالمقابل تشكل هذه القضية احد اهم القضايا المؤثرة في سياسات وتوجهات الدول الاقليمية المعنية بالقضية الكردية في المنطقة.

ومن هنا يتطلب الامر عن دراسة موضوع المواقف الاقليمية من اقليم كردستان العراق ان يتم تقسيم الموضوع ثلاثة مباحث وكما يلي:

المبحث الاول: الموقف التركي من كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثاني: الموقف الايراني تجاه كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثالث: الموقف (الاسرائيلي) والسوري من كردستان العراق بعد ٢٠٠٣

المبحث الاول

الموقف التركي من كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣

شكلت المسألة الكردية هاجس امني وسياسي واجتماعي لغالبية الحكومات التركية المتعاقبة وذلك لاعتبارات عده اهمها، مسألة مدينتي الموصل وكركوك، ووجود التركمان التي تهتم بهم تركيا بحكم انتمائهم العرقي لها، اضافة الى تأثير القضية الكردية وانعكاساتها في العراق على اكراد تركيا، وضبط الحدود، وتقليل خطر حزب العمال الكردستاني، الذي خاض منذ عام ١٩٨٤ حرباً انفصالية ضد الدولة التركية [١]. وسنتناول في هذا المبحث طبيعة الموقف التركي تجاه اقليم كردستان العراق، وماهي المحددات التي تقف وراء هذا الموقف.

المطلب الاول: طبيعة الموقف التركي تجاه كردستان العراق

اولاً- الموقف التركي تجاه كردستان العراق عقب حرب الخليج الثانية ١٩٩٠- ١٩٩١

عندما نشبت ازمة اجتياح القوات العراقية للكويت وظهرت بوادر شن الحرب على العراق عبر توركوت اوزال عن رغبته في مشاركة تركيا عسكرياً في الحرب وبشكل مباشر من خلال تقدم القوات التركية الى شمال العراق للسيطرة عليه حال دخول قوات الحلفاء الى العراق، ولكن قوبل هذا المقترح بالرفض الشديد من قبل رئيس الاركان العامة (الجنرال نجيب طور وفلي)، اذ اعد ذلك

---

١ سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء العراق، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، متاح على الرابط:

http://idraksy.net/turkishforeignpolicydeterminantsaboutiraq/?print=pdf

مغامرة قد تهدد امن تركيا ووحدة اراضيها ودفعها نحو مستنقع الخلافات في الشرق الاوسط[١].

عقب حرب الخليج الثانية وانحسار السلطة المركزية العراقية عن شمال العراق وجدت تركيا نفسها متورطة في المسألة الكردية بعد ان قفزت هذه المسألة الى واجهة الاحداث التركية واضحت مدرجة في جدول اعمال السياسة الداخلية والخارجية التركية، واسفرت التطورات اللاحقة لحرب الخليج الثانية عن ظهور نواة دويلة كردية في شمال العراق تخشى تركيا من انسحاب اثارها مستقبلاً على مواطنيها الاكراد[٢]. وظهرت تصريحات تركية بخصوص تركمان العراق بعد حرب الخليج ١٩٩١ ومسألة اهمية حماية حقوقهم حيث تعتبرهم تركيا امتداداً طبيعياً لها، كما يطلق تركمان العراق على تركيا "الوطن الام تركيا" او "الامة التركية العظمى"[٣]. في الوقت نفسه انزعجت تركيا لمساعدة ايران لأكراد العراق، وذلك للتأثير السلبي الذي ينعكس على تركيا من خلال اتساع حركة التمرد الكردي في شمال العراق، اضافة الى ان هناك اعتبارات اخرى ذات اهمية بالنسبة لتركيا وهي:

---

(١) ابراهيم الداقوقي، بين تركيا والتقاطعات الاقليمية، قضايا دولية، عدد ٣٥١، معهد الدراسات السياسية، اسلام اباد، باكستان، سبتمبر ١٩٩١، ص٥٠ .

(٢) مثنى فائق العبيدي، سياسة تركيا تجاه القضايا العربية دراسة في طبيعة المحددات والمواقف، الطبعة الاولى دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص٧٩ .

(٣) سيدي محمد حيماد، الازمة الكردية واثرها في العلاقات التركية العراقية، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الاول، المركز الديمقراطي العربي، برلين،٢٠١٧، ص٣٣ .

١-زيادة توتر وتعقد الاوضاع الامنية المضطربة في جنوب شرق تركيا في ظل تزايد نشاطات حزب العمال الكردي.

٢-تهديد المصالح الاقتصادية لتركيا في شمال العراق المرتبطة بالطريق البري بين تركيا والعراق، الذي ينقل صادراتها الى العراق والدول الخليجية العربية ايضا مصالح تركيا النفطية .

٣-تهديد مصالح ووجود الاقلية التركمانية في شمال العراق في ظل علاقات العداء والشكوك المتبادلة بين الاكراد والتركمان في العراق، لاسيما ان التركمان استمروا يعكسون مواقفهم وتوجهاتهم الرسمية التركية، وكذلك اصرار تركيا على ترتيب اوضاع امنية مستقرة للتركمان واعطائهم دور في شمال العراق[١].

وغدت مرحلة التسعينات نقطة تحول في العلاقة بين الاكراد وتركيا واصبحت علاقة التحالف امر واقع، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الكردية عام ١٩٩١، وذلك بسبب رد فعل النظام السابق العنيف التي دفع حوالي نصف مليون لاجئ الى الحدود التركية، بعدها اصدر مجلس الامن في ابريل ١٩٩١ القرار رقم (٦٨٨) والذي تمخض عنه ادانة العراق، واقامة منطقة حظر جوي (ملاذ امن) الى الجنوب الشرقي من الحدود التركية العراقية، احتضنت تركيا الاحزاب

(١) زينب ماهر السيد مرسي، مصدر سبق ذكره .

الكردية العراقية الرئيسية، وسمحت لهم بفتح مكاتب في انقرة وتعاونت هذه الاحزاب مع تركيا في محاربة حزب العمال الكردستاني[١].

ودعمت الاكراد مالياً وعسكرياً بعد صدور قرار مجلس الامن رقم (٩٨٦) في نيسان ١٩٩٤ والذي اعطى الاكراد حصة من مبيعات النفط العراقي، الا انها وقفت ضد مشروع اقرار دستور دولة كردية مستقلة في شمال العراق في مؤتمر باريس الذي عقد في تموز ١٩٩٤، وحذرت من ان اي حل للمشكلة الكردية يجب ان يكون في اطار الدولة العراقية. وفي العام نفسه عملت تركيا كوسيط في الصراع الدائر بين الحزبين الكرديين الرئيسين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني[٢].

وانتقالاً من دور تركيا كوسيط الى التدخل العسكري في شمال العراق، واصلت تركيا عملياتها البرية والجوية ففي عام ١٩٩٧ نفذت ١٩ عملية واتبعتها عمليات "فجر" و"فولاذ" لمطاردة حزب العمال الكردستاني وتصفية قواعده، وبعدها اعلنت القوات التركية بأنها لن تنسحب من شمال العراق الا بعد انشاء منطقة امنة عازلة، لمنع عودة حزب العمال الكردستاني (PKK)[٣].

وخلال هذه المرحلة تغيرت ديناميكيات التجاذب السياسي المحيط بالحزام الكردي، واصبح اكراد العراق اكثر اعتماداً على تركيا في توفير مظلة امن لهم،

---

(١) خليفة محمد، تركيا وازمة الخليج، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، السنة الاولى، العدد ٢، ١٩٩١م، ص١٢٤ .

(٢) زينب ماهر السيد مرسي، مصدر سبق ذكره،

(٣) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م، ص ١٥١ .

من جهة اخرى تعاون اكراد العراق (الحزب الديمقراطي تحديداً) مع تركيا في مواجهة حزب العمال[١].

ونجد ان السياسة التركية تجاه القضية الكردية تبدو متناقضة، حيث شهد الموقف التركي من الاكراد نوعاً من التغيير في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، وان هذا التغير كان تجاه اكراد العراق وليس اكراد تركيا، ففي الوقت الذي لا تعترف تركيا فيه بوجود مشكلة كردية في تركيا وتتعامل مع قضيتهم على انها قضية ارهاب ودعوه للانفصال، لاسيما بعد العمليات المسلحة التي قام بها حزب العمال الكردستاني، كانت تقوم بدور الحامي لأكراد العراق ضمن ما يطلق عليه (عملية توفير الراحة) التي قامت بتنفيذه (قوة المطرقة المتأهبة) وتقيم مع الفصائل الكردية في شمال العراق اشكالاً من التعاون الامني والسياسي[٢].

وتميز الدور التركي مع اكراد العراق في هذه المرحلة بثلاثة ابعاد تمثلت، بالحامية للاكراد العراقيين وهذا ما اكد عليه الرئيس (تورغوت اوزال) بتصريحه من ان "تركيا صارت حارسة لحقوق الاكراد ليس في العراق وحدها ولكن في المنطقة بأسرها "، "وان بلاده لن تسمح للانظمة القمعية في المنطقة ان تؤذي الاكراد الذين يرتبطون بصلة قربى للاكراد في تركيا"، والبعد الثاني تمثل بكونها الوسيط في الصراع الدائر بين الحزبين الكرديين الرئيسيين (الاتحاد الوطني

---

(١) سعود كابلي، المسألة الكردية .. ديناميكيات الصراع الممتد، العربية، ٢٠١٣/٣/١٣، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/ESrAFhA

(٢) خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩، ص٥٤.

الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني)، وانتقالاً من الوساطة الى التدخل العسكري في العراق الذي مثل البعد الثالث من الدور التركي تجاه اكراد العراق، حيث قامت وحدات من الجيش التركي بحملات كبيرة في كردستان العراق لمطاردة حزب العمال الكردستاني وتصفية قواعدهم المتوغلة في الاراضي العراقية[١].

ثانياً- الموقف التركي قبيل حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣:

عندما بدأت الادارة الامريكية في صيف ٢٠٠٢ بتحريك المسألة العراقية في اتجاه تشكيل مناخ ضاغط لشن حرب لإسقاط النظام حينها [٢]، سعت الولايات الامريكية الى اقناع تركيا بالانضمام للتحالف الدولي الذي تقوده عبر سلسلة زيارات للمسؤولين الامريكيين وفي مقدمتهم وزير الخارجية حينها (كولن باول) وعضو مجلس الشيوخ الامريكي (ليبرمان) ورئيس وكالة المخابرات الامريكية (الجنرال ويسلي) الذي قدم وعوداً لتركيا بامتيازات في نفط كركوك واخيراً زيارة وفد امريكي عال المستوى في منتصف تموز عام ٢٠٠٢ الذي ابلغته الحكومة التركية اربعة شروط للتفكير في قبول التغيير في العراق[٣]:

---

(١) صلاح سالم، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، السياسة الدولية، العدد ١١٦، ١٩٩٤ .

(٢) صوفيا بو علي ووفاء طوالبية، الدور الاقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة (٢٠١٠ ٢٠١٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي – تبسة، ٢٠١٥ ٢٠١٦، ص .

(٣) عامر كامل احمد، الموقف التركي من الفدرالية في اقليم كردستان العراق، دراسات دولية، عدد ٣٣، بغداد، نقلاً عن صحيفة الحياة، عدد ١٤٥٠٤، ٢٠٠٢ م .

١- الحيلولة دون انفصال شمال العراق وتكوين دولة كردية مستقلة.

٢- لا لعراق فيدرالي مقسم على حدود اثنية.

٣- الحيلولة دون سيطرة الاكراد على كركوك النفطية.

٤- عدم المساس بالأقلية التركمانية ومنحهم حقوقاً واسعة.

٥- عدم السماح بتواجد قواعد او عناصر لحزب العمال الكردستاني[١].

وبما ان تركيا تعد من حلفاء الولايات المتحدة الامريكية فكان من الطبيعي ان توافق كحليف على سياسات حليفها ولكن خالفت تركيا ورفضت المشاركة في الحرب على العراق، عندما صوت البرلمان التركي على مسودة قرار ترفض استخدام القوات الامريكية للأراضي التركية في العمليات العسكرية وهي الحادثة التي ظلت الحكومة التركية تعتبرها خطأ اخرجها من امكانية المشاركة في رسم مستقبل العراق وتركها خارج دائرة التأثير منذ ذلك الحين[٢].

فكانت سياسة تركيا تجاه مسألة الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣، مختلفة الجوانب بإختلاف المراحل التي يصل اليها التصعيد الامريكي تجاه العراق، وكان الحضور التركي مبنياً على اساس المصالح التركية قبل كل شيء، ولم يكن الموقف التركي من الحرب على وتيرة واحدة بل اتسم بالتذبذب بين المعارضة والمساهمة والتراجع وصولاً الى عودة تطور السياسة التركية ونبذ سياسة الجمود والتفرج تجاه العراق بعد تردي الوضع الامني العراقي، وهذا كان

---

(١) سيدي محمد حيماد، مصدر سبق ذكره، ص٣٣ .

(٢) اردوغان : الوضع في سوريا سيتغير في لحظة معينة ولن نكرر ما ارتكبناه في العراق، روسيا اليوم، ٢٠١٦/٢/٧، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/1eeZJE

دافع لانتقاد السياسة الامريكية في العراق، لاسيما التحالف الامريكي مع الاحزاب القومية الكردية وقلق تركيا تجاه اوضاع تركمان العراق، كما كان لتزايد النشاطات الاسرائيلية في شمال العراق مؤشر لتوتر العلاقات التركية الاسرائيلية، فاطلق اردوغان تحذيرات ابرزها "ان كركوك تتعرض لتغير جذري في تركيبتها العرقية على يد الكرد وهو ما ترفضه تركيا ولن تبقى متفرجة ولن تسمح به"، ودعا اردوغان الى حماية وحدة العراق، واشراف حكومته المركزية على الثروات الطبيعية واهمها النفط وعلى المعابر الحدودية وحماية التركمان ومنحهم ضمانات دستورية بقصد منع الاكراد من دولة مستقلة ومن ضم كركوك الى اقليمهم والسيطرة على نفطها[١].

وعلى الرغم من بذل الحكومة التركية جهوداً كبيرة قبل الحرب لدعم امن الجار العراقي واستقراره ووحدة اراضيه، ورفضها المشاركة في الضربة الامريكية على العراق الان الحرب وقعت ولم تنجح تركيا في الحول دون نشوبها، مما جعل تركيا تسارع باجتماع لتقديم مذكرة جديدة الى البرلمان التركي، لنشر قوات امريكية على الاراضي التركية وفتح جبهة شمالية، حيث اكتفت الولايات المتحدة الامريكية بهذا الوقت بطلب فتح المجال الجوي التركي لها في هذه الحرب[٢].

---

(١) مثنى العبيدي، سياسة تركيا تجاه القضايا العربية، دراسة في طبيعة المحددات والمواقف، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩ .

(٢) احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص ٦٢٢٦٢٣ .

وعلى الرغم من توافق المصالح في العراق بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية الا ان وسائل تحقيق هذه الاهداف تتسم بقدر من التباين، وتشكل وجه خلاف اخر بين البلدين، فأنقرة تريد كبح جماح الطموحات الكردية، كما تريد ان يلعب التركمان دور اكبر في العراق الذي يعاد بناؤه وان يمسكوا زمام الامور في كركوك للسيطرة على الطموحات الكردية الانفصالية، اما موقف الولايات المتحدة فتسيطر عليه اعتبارات مختلفة، فبعد ان وعدت الاكراد بدعم نظام فيدرالي منذ عام ١٩٩٨ عندما تفاوضت وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت بشأن الصلح بين الحزبين الكرديين في العراق فمن غير المحتمل ان تتراجع الولايات المتحدة بوعدها، ومن الناحية الواقعية تدرك الولايات المتحدة، ان بعد مرور اكثر من عقد على شبه الاستقلال التي حصل عليه اكراد العراق، اصبح وجود هيكل فيدرالي ادنى شرط على الاطلاق لأقناع الكرد بالبقاء ضمن عراق موحد، في حين ما يقلق تركيا بشكل اكبر هو ما اذا كانت الولايات المتحدة سوف تدعم اقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق مستقبلاً [١].

في حين نجد، ظهور تقارب امريكي – كردي تمثل بزيارة زلماي خليل زاده – مبعوث الرئيس الامريكي الى كردستان العراق وتقديمهم وعود للكرد حول الرغبة الامريكية في مساندتهم حول بناء عراق جديد مع وجوب اقامة نظام ديمقراطي فيدرالي، وان هذا التقارب بين الجانبين تزايد مع تطورات ما بعد الحرب، مما يوضح ان الولايات المتحدة الامريكية عملت على التقارب مع اكراد العراق لتسهيل عملياتها العسكرية بفتح جبهة شمالية، مما اثار تخوف تركيا من امكانية

---

(١) انظر: سيدات ارجين، صحيفة حريات (استانبول)، ٢ مارس ٢٠٠٣، واردال جوين، صحيفة راديكال (استانبول)، ٢ مارس ٢٠٠٣ .

لعب الاكراد دور البديل للدور التركي في المنطقة في ظل التقارب الامريكي – الكردي الى جانب مخاوفها من قيام كيان كردي مستقل في شمال العراق، واتخاذها موقفاً اثار العديد من الحوارات، والتي تمثل في قرار مجلس النواب التركي يقضي بأرسال قوات تركية الى العراق، وهذا ما اثار رفضاً لدى الاحزاب الكردية للوجود التركي في المنطقة الشمالية العراقية، ووصلت الى حد التهديد بأن كردستان ستكون مقبرة للجيش التركي، خاصة وان تركيا كانت تريد الدخول الى مناطق حساسة في شمال العراق خاصة منطقة كركوك التي طالما طالبت بها، وان تركيا كانت تهدف من خلال هذا القرار، الى اعادة توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية والحفاظ عليها[١]، جاءت علاقة واشنطن بالأكراد بصورة عامة متناقضة، فاختلفت علاقتها مع اكراد العراق عن باقي اكراد دول تركيا وسوريا وايران، ففي الوقت التي تدعم واشنطن اكراد العراق، تتجاهل اوضاع اكراد تركيا بناءً على الاعتبارات الاستراتيجية، فيما تخلق في الوقت نفسه حالة من التوازن بين تركيا والاكراد وتنسق مع انقرة بشأن اوضاع اكراد العراق[٢].

(١) ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩ – ١٨٢ .

(٢) بشير عبد الفتاح، العلاقات الامريكية – التركية، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٧٦ .

ثالثاً-الموقف التركي ازاء كردستان العراق على اثر التقارب الامريكي-الكردي

على الرغم من حدوث التقارب الامريكي- الكردي الذي لن تتقبله تركيا، مما انعكس على طبيعة علاقتها مع امريكا، من جراء انعدام الثقة حول النوايا الامريكية، وغياب الاتفاق على مواجهة الاحتمالات المستقبلية في العراق، يضاف لذلك الخلاف الموجود داخل تركيا بين حزب العدالة والتنمية والعلمانيين التقليديين عسكريين كانوا ام مدنيين[١] .

عقدت تركيا رابطاً وثيقاً مع التركمان العراقيين في كركوك، فهي تشعر بانها عاجزة عن التأثير في سير الاحداث ميدانياً، وقد تستخدم التركمان ذريعة للتدخل في شمال العراق متى احست بضرورة ذلك[٢] .

وبقى التخوف التركي قائم تجاه الاكراد حيث حذرتهم من اي محاولة توسع لنفوذهم خارج حدود مناطق حكمهم الذاتي، كما دعت تركيا لتشكيل حكومة قوية في الداخل وليس قيام فيدرالية ضعيفة[٣] لاسيما بعد ان ازدادت مطالبهم بالانفصال بعد تزايد خلافاتهم مع الحكومة الاتحادية، وبعد تسارع الاحداث السياسية، وجد السياسيون الكرد ان الخطاب السياسي فيه نوع من الغموض،

---

(١) احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها بالساحة الدولية، ترجمة احمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠١، ص٤٨٢ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٨٢٤٨٣ .

(٣) حنا عزو بهنان، تركيا والعالم العربي علاقات محسوبة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٨٧ .

عما تم الاتفاق عليه قبل دخول الولايات المتحدة العراق وخلافا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمرات المعارضة العراقية في الخارج، والتي ايدت مبدأ الفيدرالية الكردية، الا انها وبعد دخولها للعراق عام ٢٠٠٣، بدأت بالتراجع واخذت تتحدث عن الفيدرالية الادارية للمحافظات كصيغة امثل للعراق، لذا نجد ان السياسية الامريكية كان لها حضور تجاه المسألة الكردية فكان لها اهداف سياسية سعت اليها ومن اهمها انشاء كيان فيدرالي مستقر في شمال العراق، وحل مشكلة كركوك عن طريق الحوار بين الاطراف العراقية، فضلاً عن وجود تقارب بين تركيا واقليم كردستان العراق، وايجاد ارضية مشتركة للتفاهم بينها وبين طرفي المعادلة (تركيا والكرد) بالصيغة التي تخدم مصالح الجميع حيث لن تتخلى عن الكرد من اجل تركيا ولا تفرط بتحالفها مع الترك من اجل الكرد[١].

ونظراً لكل هذه المعطيات المتمثلة بالتقارب الامريكي – الكردي، وتأثر الدور التركي في الاستراتيجية الاميركية بالمنطقة، الامر الذي انعكس سلباً على العلاقات بين البلدين وصب في صالح الكرد، اضافة الى اهمية العراق بصورة عامة والاهمية الجيوسياسية لإقليم كردستان العراق بصورة خاصة، ورغبة تركيا في ان يكون لها موطئ قدم في العراق لما يؤمن مصالحها الحيوية التي تربطها بإقليم كردستان، عملت تركيا على تراجع الموقف التقليدي المعادي للأكراد باتجاه الواقعية، بالإضافة الى ان تغيير السياسة التركية تجاه اكراد العراق جاء وفق التغيرات الحاصلة على العقلية السياسية للنخبة الحاكمة في تركيا والمتمثلة

(١) الانتخابات العراقية .. تقارير ووثائق، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٢١، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٧٦ .

بصعود حزب العدالة والتنمية الى دفة الحكم منذ عام ٢٠٠٢[١] حيث شهدت تركيا حينها تغيرات جوهرية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبدأت تؤدي دوراً فاعلاُ في مختلف القضايا الاقليمية لاسيما في العراق، بعد نبذ سياسة الجمود تجاه هذه القضايا، فالإصلاحات السياسية داخل تركيا انعكست ايجاباً على النظرة التركية تجاه الكرد وساهمت في تغيير النظرة الامنية القائمة على الحلول العسكرية الى نظرة التعاون القائمة على اساس التبادل الاقتصادي والتنسيق السياسي والامني اضافة الى العامل الخارجي المتعلق بالفراغ الامني في العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، وتوسع نشاط حزب العمال الكردستاني، وكذلك المخاوف من فكرة الاستقلال الكردي وتأثيرها على المصالح الاستراتيجية التركية[٢]وان هذه المعطيات الجديدة تفرض على الطرفين التركي والكردي التعاون والتنسيق، فالحكومة الكردية تحتاج الى حماية اقليمية بعد تزايد دور ايران في العراق، وفي المقابل تشعر تركيا ان التوسع الايراني قد اضر بمعادلة توازن القوى، وهو ما يؤثر سلباً على المصالح التركية، فضلاً عن حاجة تركيا الى استغلال موارد الطاقة في اقليم كردستان التي تعد المصدر الخامس في

---

(١) شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان "مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي"، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠١١، ص١٨٢.

(٢) زيرفان البرواري، السياسة التركية تجاه اربيل .. استراتيجية ام تكتيك، ترك برس، ١٤ ديسمبر ٢٠١٥، ص٢، متاح على الرابط، http://www.turkpress.co/node/16335 .

توفير حاجة تركيا لمصادر الطاقة من البترول والغاز الطبيعي، وبذلك سوف تقلل من اعتمادها على روسيا وايران[١].

لقد استخدمت الحكومة التركية سياسة الاحتواء مع اقليم كردستان العراق، لتحقيق **هدفين الاول:** هو التأثير على حكومة اقليم كردستان العراق لضبط الحدود مع تركيا ومنع (PKK) من شن الهجمات على تركيا، **والثاني:** ربط اقليم كردستان العراق اقتصاديا بتركيا والتأثير غير المباشر في سياسة الاقليم. كما ربطت تركيا اقليم كردستان العراق بتعهدات اقتصاديه لا يستطيع الاقليم الاستغناء عنها، ففي عام ٢٠٠٧م، وفي الوقت الذي بلغت العلاقات التركية – الكردية ادنى مستوى لها، اتخذت حكومة اقليم كوردستان العراق قراراً استراتيجياً باللجوء الى تركيا، اذ رأى الاكراد العراقيون في تركيا حليفهم المستقبلي ضد ايران وسوريا والحكومة المركزية في العراق وكانت تركيا في ذلك الوقت تنتهج موقفاً عدائياً ضد حكومة اقليم كوردستان لسبب رئيس تمثل في امتلاك(PKK) لقواعد داخل الاقليم استغلتها هذه الجماعة لشن هجمات داخل تركيا، ومع ذلك تقبلت تركيا موقف الانفتاح الذي عبرت عنه حكومة اقليم كردستان متخذه في النهاية خطوات اقتصاديه تمثلت في ارسال رجال الاعمال وشركات الطيران والبضائع الي اقليم كردستان ومنذ ذلك الوقت اسهمت العلاقات الاقتصادية المزدهرة في تغير الطابع العام للعلاقات التركية الكردية. وشهدت الصادرات التركية الى العراق، بما فيها السلع المعاد تصديرها من المنطقة الخاضعة لادارة حكومة اقليم كردستان الى سائر انحاء العراق انتعاشه كبيرة. وبناءً على تقديرات

---

(١) زيرفان البرواري، السياسة التركية تجاه اربيل .. استراتيجية ام تكتيك، مصدر سبق ذكره، ص٢٣ .

تستند على اجمالي الصادرات التركية الى العراق، بلغ حجم الصادرات الى اقليم كوردستان (١.٤) مليار دولار في ٢٠٠٧م، ليحتل اقليم كردستان المرتبة التاسعة عشرة في قائمة اكبر الاسواق المستوردة من تركيا، وفي ٢٠١١م اصبحت حكومة اقليم كوردستان سادس اكبر سوق للصادرات التركية، حيث بلغ الحجم هذه المرة (٥.١) مليار دولار، وبحلول ٢٠١٣، قفز اقليم كردستان ليصبح ثالث اكبر سوق للصادرات التركية التي بلغت قيمتها (٨) مليارات دولار، وعلى سبيل المقارنة، كانت قيمة الصادرات العراقية الى تركيا باستثناء النفط والغاز – ولكنها تشمل ايضاً صادرات اقليم كردستان – ضئيلة، اذ تراوحت بين (٨٧) و (١٥٣) مليون دولار بين عامي ٢٠٠٧م و ٢٠١٤م[١]. وتستورد تركيا (٩٥) % مما تستهلكه من النفط والغاز الطبيعي، وتشتري حاليا ثلاثة ارباع ما تحتاجه من النفط والغاز من روسيا وايران، وترغب الحكومة التركية تقليل اعتمادها على هذين البلدين في مجال الطاقة. ويأتي عزم تركيا على تنويع مصادر النفط والغاز الطبيعي التي تحتاج اليها بهدف تجنب حالات التعطل التي قد تكبل الاقتصاد التركي كحافز كبير لتعزيز العلاقات مع حكومة اقليم كردستان [٢].

---

(١) عمار عباس محمود، القضية الكردية اشكالية بناء الدولة، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٩٠ .

(٢) سونير جاغابتاي، تركيا وحكومة اقليم كردستان : مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة، معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى، ٢٠١٥/٣/١٩، متاح على الرابط :
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/turkeyandthekrganundeclaredeconomiccommonwealth

رابعاً – الموقف التركي من اعلان الدولة الكردية:

تتحفظ تركيا على اعلان الدولة الكردية المستقلة، وترفض فكرة الدولة المستقلة، بل انها ترفض اي استقلال يقوض من وحدة وسلامة الاراضي العراقية وذلك باعتبار ان قضية الاكراد ليست عراقية فقط، ولكنها تركية بالأساس حيث النسبة الاكبر من الاكراد (تقدر ١٥ مليون نسمه) يقيمون في تركيا، وهو ما قد يدفع الجانب التركي لاستغلال الاحداث في العراق لتحقيق عدد من المكاسب. فقد اعلنت الحكومة التركية معارضتها الشديدة لانفصال اقليم كردستان العراق، وعلى الرغم من اعلان الحكومة التركية على ان اكراد العراق لهم الحق في الحكم الذاتي، وهو الامر الذي نظرت الية بمثابة تغيير نوعي في السياسة التركية الاقليمية تجاه مشكلة الاكراد، الا ان جوهر هذا الاعلان ممكن تحليله وتفسيره بأنه (اعادة هيكلة الاجندات الاقليمية) التركية دون تغييرها اي الثبات على رفض فكرة الاستقلال، بالإضافة الى ان الجانب التركي يدرك حجم الصعوبات امام التوجه الكردي للاستقلال، ولكنه من ناحية يريد الحفاظ على المكاسب السياسية والاقتصادية من علاقتها مع الجانب الكردي[١].

المطلب الثاني: محددات الموقف التركي تجاه اقليم كردستان

ان المتغيرات التي مر بها الموقف التركي تجاه العراق واقليم كردستان خصوصاً، في المراحل سالفة الذكر تزيد من اهمية فهم طبيعة الموقف التركي وفق المحددات والاسس التي تساهم في تشكيل الرؤية والاستراتيجية التركيتين ازاء اقليم كردستان، بما يفيد في امكانية استشراف مستقبل العلاقات بين الطرفين في ظل اي متغيرات قادمة، يمكن ذكر المحددات والاسس وفق التقسيم الاتي:

---

(١) عمار عباس محمود، القضية الكردية اشكالية بناء الدولة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١ .

اولاً–المحددات السياسية: استند الموقف التركي على العديد من المسائل السياسية في العراق كثوابت له في طبيعة تعامل تركيا مع القضية الكردية في العراق وعدتها خطوط حمراء يمنع المساس بها، لاسيما بعد ان فرض عليها المشهد السياسي الجديد في العراق اهمية التدخل في بعض المسائل الداخلية للعراق ومنها:

١. **الفيدرالية ووحدة الاراضي العراقية:** ان طرح الفيدرالية كصيغة اتحادية تنظم علاقة اقاليم الدولة وتكويناتها الاجتماعية للسلطة المركزية قد عد طرحاً مستحدثاً في تاريخ الدولة العراقية [١]، فقد جرى التفكير به كحل للقضية الكردية في العراق لأول مره بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، فقد اعلن برلمان كردستان في شمال العراق في ٤ تشرين الاول ١٩٩٢، كاقليم من عراق فيدرالي وابدى زعيما الكرد الرئيسيان (مسعود البارزاني وجلال الطالباني) تأييدهما لهذه الفكرة [٢] فجاء الموقف التركي رافضاً لسيناريوهات التقسيم في العراق، باعتبار ان مخرجاتها لن تقف عند حدود العراق بل ستتعداها لبعض دول الجوار وفي مقدمتها تركيا، وبالتالي فالالتزام بوحدة اراضي العراق مرتكز اساسي من مرتكزات السياسة الخارجية التركية[٣].

---

(١) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، الدارة العربية للعلوم الناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص٥٢.

(٢) فالح عبد الجبار وهشام داود، الاثنية والدولة (الاكراد في العراق وايران وتركيا)، ترجمة عبدالاله النعيمي، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦، ص٣٨٠٣٨١.

(٣) سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٦ .

الا ان سقوط النظام السابق في ٩ نيسان ٢٠٠٣، ودخول القوات الكردية (البيشمركة) مدينة كركوك، وتبني اكراد شمال العراق نظاماً فيدرالياً على اساس قومي، ادت الى زيادة مخاوف تركيا من تنمية طموحات الاكراد والحذو نحو الانفصال عن العراق، مما دعا بالحكومة التركية وعلى لسان عبدالله غول التي كان يشغل منصب وزير الخارجية آنذاك الى اعلان " ان انقرة لا تعترض على الفيدرالية الجغرافية، وان اكراد العراق يغامرون في سعيهم للحصول على كيان فيدرالي على اساس عرقي في شمال العراق[١]. لذا قامت تركيا بالتحذير من مغبة اي محاولة لتوسيع الفيدرالية الكردية في العراق لتشمل كركوك ايضاً[٢].

وعندما اقر مجلس الحكم الانتقالي قانون ادارة الدولة العراقية في ٢٠٠٤، الذي اعترف بالصيغة الفيدرالية للعراق، عدته تركيا مؤشراً دامغاً في مدى تأثير الكرد في الحياة السياسية العراقية اذ اعطى للأكراد الحكم الفيدرالي لإقليم كردستان، والاعتراف باللغة الكردية كلغة ثانية للدولة العراقية وتطبيع الاوضاع في كركوك وغيرها من الامتيازات[٣].

ويرجع الرفض التركي للفيدرالية لعدة اسباب وهي[٤]:

---

(١) نقلاً عن: واثق محمد سعدون، البعد الامني في العلاقات العراقية التركية، مجلة الدراسات اقليمية، العدد ٢٧، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص٣٧٣ .

(٢) جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي (الماضي، الحاضر، المستقبل ٢٠٠٣٢٠٢٠)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٢، ص٣٢١٣٢٢.

(٣) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

(٤) هيثم كريم صيوان، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٣.

أ- الفيدرالية في العراق لها تداعياتها على الوحدة التركية، اذ تقضي الى اقامة دولة كردية مستقلة في العراق، مما تنعكس اثارها على اكراد تركيا وتؤجج لديهم المشاعر القومية والمطالبة بحكم مستقل ومن ثم الانفصال عن تركيا والاندماج مع اكراد العراق.

ب- الفيدرالية في شمال العراق قد تؤدي الى تقوية حزب العمال الكردستاني وزيادة نفوذه في اقليم كردستان في ظل الدعم المقدم له من الاقليم.

ت- الفيدرالية تمنح الاكراد حكماً مستقلاً وهذا يزيد من قوتهم في العراق وهذا يخالف هدف تركيا المتضمن ابقاء اكراد العراق بموقع ضعف لا قوة.

وما يجدر الاشارة الية ان تركيا تتعامل بحساسية ازاء كل ما من شأنه منح الكرد حكماً ذاتياً في البلدان المجاورة وتتطلع الى ضم الموصل وكركوك من اجل ابقاء الكرد ضمن دائرة نفوذها واهم دوافعها الى ذلك مخاوفها من الوضع القائم في شمال العراق ويرجع سبب هذه المخاوف الى عاملين هما[1]:

أ- نجاح اكراد العراق في تجسيد شخصيتهم الثقافية وهويتهم القومية واكتسابها بعداً سياسياً وصولاً الى تشكيل حكومة محلية وبرلمان منتخب، الامر الذي يدفع تركيا للاهتمام بوضع العراق خوفاً من تأثيرها على اكرادها.

ب- مجاورة اكراد تركيا لإقليم كردستان العراق.

---

(١) علي حسين احمد، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٥١.

٢. **الموصل وكركوك:** تعد مسالة كركوك والموصل من الثوابت التركية حيال العراق، وترتبط هذه المسالة بقضيه اكبر هي القضية الكردية، والتي تعود الى بدايات تشكيل الدولة التركية الحديثة للفترة من ١٩١٩-١٩٢٢، التي اقرها الميثاق الوطني الذي اعلن في نيسان ١٩٢٠[١]. وكانت تركيا ترى ان لها الحق في التدخل في الشأن العراقي حسب اتفاقيتي (١٩٢٦ و١٩٤٦) فبنود اتفاقية ١٩٢٦ الموقعة بينها وبين بريطانيا كانت تنص على انها في حال تخريب وحدة الاراضي العراقية يحق لتركيا التدخل في الموصل والاراضي المحيطة بها بمساحة ٩٠ كم٢، كحماية لأبناء عرقهم من خطر وتهديد الاخرين[٢].

كما ان الاتفاقية الموقعة بين تركيا والدولة العراقية في عام ١٩٤٦، اكدت على نفس البنود الواردة في اتفاقية ١٩٢٦ انفة الذكر، ورأى الاتراك انهم تنازلوا عن ولاية الموصل وفق هذه الاتفاقية لعراق موحد، وان حدوث اي تقسيم للأراضي العراقية يجعل الاتفاقية ملغاة، لذلك كان القادة الاتراك على متابعة مستمرة ومراقبة شديدة لواقع الاحداث التي جرت في كركوك على مدار الستينات والسبعينات[٣].

---

(١) سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٩٢٠.

(٢) نقلاً عن: عبد الجليل زيد مرهون، تركيا وقضية كركوك، جريدة الرياض، العدد ١٤١٧٢، ٢٠٠٧/٤/١٣.

(٣) سامر مؤيد عبد اللطيف، قضية كركوك: رؤية في الأبعاد الاستراتيجية والحلول المقترحة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متاح على الرابط : www.fcdrs.com/includes/download.php?type=article&aid=116

الا ان التطورات التي نجمت عن حرب الخليج الثانية ١٩٩١، والتي اسفرت عن محاولة الاكراد السيطرة على كركوك وبعض اجزاء محافظة نينوى، دعت تركيا الى كشف نواياها الاقليمية في كركوك واعادة النظر بسياستها تجاه العراق، والقيام بحملة دعائية واسعة لاستغلال تطور الاوضاع تجاه استعادة الموصل – كركوك[١].

ومن الامور المهمة التي اكدت اطماع تركيا في كركوك هو ظهور النفط بشكل سطحي فيها منذ الالف الخامس قبل الميلاد[٢].

وجرت اول محاولة لاستخراج نفط كركوك في العصر الحديث وبطرق بدائية من قبل عائلة (النفطجي) في عهد الدولة العثمانية وهي عائلة تركمانية معروفة في كركوك، حيث منحت امتياز استخراج النفط بموجب فرمان صادر من قبل السلطان العثماني مراد الرابع[٣].

ويعد دخول البعثة الالمانية الى العراق عام ١٨٧١م بداية جادة لالهاب بواعث الصراع على نفط المنطقة الشمالية من العراق [٤].

---

(١) مصطفى اللباد، العامل الكردي في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٧، ص١٩٢.

(٢) حكمت سامي سليمان، نفط العراق – دراسة اقتصادية سياسية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٩م، ص٦٠ .

(٣) عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، ج١، وزارة الاعلام العراقية، بغداد، ١٩٧٣، ص٧٧ .

(٤) أبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧، ص٣٩.

وخلال العمليات العسكرية التي شنتها القوات التركية عام ١٩٩٥ والتي عرفت بـ(فولاذ) صرح سليمان ديميريل عن ضرورة تعديل الحدود العراقية التركية لأسباب امنية، والاشارة الى ان الموصل مازالت تابعة لتركيا[١].

ولاشك ان دخول القوات التركية الاراضي العراقية قد ارتبط بالمخزون النفطي الكبير في الموصل وكركوك، وهذا ما اكده الرئيس التركي سليمان ديميريل للصحف التركية في ٢ايار ١٩٩٥، "ان حدود تركيا مع العراق هي خط النفط، لقد حددها علماء الجيولوجيا ولم يتضمنها الميثاق الوطني "[٢].

وقبيل اعلان حرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣، بحثت تركيا مسألة كركوك مع الجانب الامريكي والقادة الكرد في اقليم كردستان، واستضافت اجتماعاً ثلاثياً في شباط ٢٠٠٣، في العاصمة انقرة بين المنسق الامريكي للمعارضة العراقية (زلماي خليل زاده) ورئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني) وممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني (نيجيرفان البارزاني) وبعض القادة الاتراك وقد اشار الممثل الامريكي خلال الاجتماع الى ضرورة الابتعاد عن مسألة كركوك وان تكون مهمة الاتراك عبور الحدود العراقية من دون دخولهم المدن اما الاتفاق مع الجانب الكردي فقد اشار الى ابعاد القوات

---

(١) بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان العراق الجاران الحائران، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩، ص١٥٩.

(٢) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١٤٧.

الكردية من كركوك والموصل، ولكن بعد سقوط النظام في ٩ نيسان ٢٠٠٣ دخلت القوات الكردية مدينتي الموصل وكركوك متجاهلاً التحذيرات التركية[١].

وصرح آنذاك مسعود البارزاني ان كركوك مدينة كردية وجاء رد عبدالله غول "ان كركوك مدينة عراقية وعائدة للعراق حالياً وحتى لو كانت مدينة تركية قديمة وكذلك مدن اخرى بنفس الوضع، العرب الكرد التركمان كلهم اقاربنا ويعيشون معاً ونحن نريد للجميع العيش بأمان في المنطقة "[٢]. فيما اعرب رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) عن خشية تركيا من سيطرة الكرد على كركوك بالقول " ان تركيا لن تقف مكتوفة الايدي اذا سيطر اكراد العراق على مدينة كركوك الغنية بالنفط"[٣].

في حين صرح عبدالله غول عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية التركية " ان مسألة كركوك لدى تركيا تأتي بالدرجة الاولى، كما اكد تهديداته بان اي تغير ديمغرافي يحدث في المنطقة سيهدد استقرار المنطقة ويعرضها للخطر[٤]، وبعد ذلك جاءت مسألة الاستفتاء على الدستور العراقي الجديد في

---

(١) ناظم يونس عثمان، الاكراد على طرفي الحدود العربية التركية التداعيات السياسية والاجتماعية، في: مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا : تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص ١٩٠.

(٢) محمد نور الدين، "النتائج والتداعيات تركيا"، ورقة قدمت الى: احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤١٧٤١٨ .

(٣) عبير محمد عاطف غندور، جدلية بدائل السياسي التركي المعاصر(دراسة استشرافية)، مصدر سبق ذكره، ٣٧٢.

(٤) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٥.

كانون الاول ٢٠٠٥، وهنا ابدت تركيا موقفها الرافض من بعض مواده والمتعلقة بمسالة الفيدرالية وكركوك[١]، كما ظهرت اشكالية المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥[٢] كونها تختص بشكل مباشر بقضية كركوك، حيث انها تحدد الوضع القانوني والسياسي لتلك المدينة التي تضم خليطاً من الكرد والعرب والتركمان والكلد والأشوريين، في الوقت الذي اصر الكرد على عدم التنازل عنها باعتبارها خطوة اساسية عن طريق ضمان كردية كركوك وما يمكن ان يؤدي اليه ذلك من الحاق المدينة بأقليم كردستان[٣] ولاسيما ضمان اقتصاد ثابت لهم عند تأسيس الدولة المقترحة، اضافة الى ان كركوك تحتل مكانة عاطفية عليا بالنسبة للكرد لمكانتها الاقتصادية ومخزونها النفطي ولرمزيتها لدى الاكراد[٤] ولقد تعرضت كركوك لعدة محاولات لتغير واقعها الديموغرافي للسكان منذ اكتشاف النفط الى الآن، الامر الذي اثر سلباً على طابعها القومي

---

(١) جاسم يونس الحريري، قراءة في مستقبل العراق السياسي وانعكاساته على الامن الاقليمي والدولي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٧٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٥، ص٤٠.

(٢) انظر: الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان، كلية الحقوق بجامعة دي بول، شيكاغو، ٢٠٠٥، ص١٨٦١٨٧.

(٣) هدى الحسني، الفدرالية في العراق هاجس يحمله اردوغان الى واشنطن، صحيفة الشرق الاوسط، لندن، ٢٠٠٤/١/٢٢.

(٤) عمر وهيب ياسين، مشكلة كركوك (نموذج لقضية المناطق المتنازع عليها) في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٠، ص١٤.

من خلال الاتساع العشوائي للمدينة الذي خلق جواً من التوتر القومي وصراع حول عائديتها وهويتها القومية[١].

ثانياً –المحددات الاقتصادية: يبقى الملف الاقتصادي احد اهم محددات الموقف التركي ازاء العراق، الذي يبرز كأحد اهم الشركاء التجاريين لتركيا، من حيث التجارة البرية البينية والغاز الطبيعي والاستثمارات التركية في العراق وعمل شركات البناء والانشاءات التركية على اراضيه[٢] ومع استعداد الولايات المتحدة الامريكية لشن الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ تحذرت تركيا كثيراً من تكرار ضرب مصالحها الاقتصادية نتيجة هذه الحرب[٣].

ورغم الاغراءات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة من مساعدات مالية كانت حوالي(٦) مليارات دولار، الى جانب قروض بقيمة (٢٤) مليار دولار التي كان من الممكن أن تستخدمها تركيا لمعالجة ازمتها الاقتصادية، ألا أنَّ البرلمان التركي رفض المشاركة في الحرب على العراق في ١اذار٢٠٠٣[٤].

وبعد اعلان الحرب على العراق واسقاط النظام السياسي فيه عام ٢٠٠٣، وسيطرت قوات الاحتلال الامريكي على شؤون العراق، جاء الموقف الامريكي

---

(١) نجم الدين البيرقدار، كركوك بين الحقيقة والواقع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١١م، ص١٤٧.

(٢) سعيد الحاج، محددات السياسة التركية تجاه العراق، مصدر سبق ذكره . ٧٤ جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي (الماضي، الحاضر، المستقبل ٢٠٠٣٢٠٢٠)، مصدر سبق ذكره، ص٣١٧.

(٤) عامر كامل احمد، الموقف التركي من الفيدرالية في اقليم كردستان العراق، مجلة دراسات دولية، العدد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص ٦٥.

من عدم مشاركة تركيا في الحرب ضد العراق باستبعاد الشركات التركية من عقود إعادة الاعمار التي أبرمتها سلطة التحالف المؤقتة مع شركات أجنبية، وسيطر الاكراد على محافظة كركوك واجزاء من الموصل الغنيتين بالنفط[١]، لذا رسخت تركيا جهودها الدبلوماسية لتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية بشكل مزدوج مع الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق، لاسيما بعد أن بادرت الحكومة العراقية بإظهار حسن نواياها لفتح افاق جديدة لطبيعة العلاقة بين العراق ودول الجوار بشكل عام وتركيا بشكل خاص[٢]، بحيث تشير البيانات الرسمية التركية إلى أن العراق ارتقى إلى المرتبة الثانية بعد ألمانيا في التبادل التجاري مع تركيا، من حيث استيراد المنتجات التركية عام ٢٠١١، وأن قيمة الصادرات التركية إلى العراق ارتفعت لتصل الى حدود ١٢ مليار دولار في ٢٠١٣، في حين سجلت قيمة الصادرات التركية إلى العراق عام ٢٠٠٣، نحو ٨٧٠ مليون دولار فقط، كما ساهمت الشركات التركية في إنجاز ٦٤٥ مشروعا في مجال البنى التحتية والإسكان، خلال الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٢، بقيمة ١٢.٩ مليار دولار٢٠١٣، كما بلغت حصة سوق العراق من صادرات تركيا ما

---

(١) ينظر: دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٤٦.

(٢) افراح ناثر جاسم حمدون، العلاقات العراقية التركية في ضوء اتفاقية التعاون الامني الاستراتيجي، مجلة الدراسات إقليمية، العدد ٢٧، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، تموز ٢٠١٢، ص٢٩٩-٣٠٠.

يقرب من ٦% عام ٢٠١٧ بـِ ٩ مليارات دولار، مقابل ١.٦ مليار دولار قيمة المنتجات التي استوردتها تركيا من العراق[١].

وقد توصلت الجهود التركية الى عقد اتفاقية لتأسيس مجلس اعلى لتعاون الامني –الاستراتيجي اعلن عنه في ١٠ تموز ٢٠٠٨ اثناء زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الى بغداد، حيث اكدت الاتفاقية على ضرورة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدين وعقد اتفاقية تجارة حرة بين العراق وتركيا وتشجيع التعاون في مجال الموارد المائية والزراعة وفي مجال النفط والطاقة فقد اكدت الاتفاقية على التعاون في مجال الطاقة بين البلدين بشكل يخدم نقل الموارد الطبيعية العراقية الى الاسواق العالمية [٢]

وفي إطار سعي تركيا لتطوير مسار علاقتها السياسية والاقتصادية مع الحكومة العراقية رافقتها جهود دؤوبة لتطوير طبيعة علاقاتها مع حكومة إقليم كردستان العراق، فقد اتخذت حكومة أردوغان خطوات غير مسبوقة للتقرب من حكومة الاقليم، وبصيغ أكثر فعالية عبر المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، كخطوة بديلة لإدارة الازمة مع الاقليم سياسياً وعسكرياً وتمكنت بذلك من أن تحتل مكانة كبيرة في مجال الاستثمار في الاقليم لتتجاوز اكثر من ٨٠% من مجموع الاستثمارات الاجنبية فيها[٣] تمثلت بالطبيعة الجغرافية الغنية بالموارد الطبيعية التي يمتاز بها الاقليم كـ (النفط والغاز)، الى جانب اكتشاف

---

(١) تركيا تسعى لتصدير كل شيء إلى العراق بعد عقوبات إيران، موقع احوال تركية، ٢٠١٨/١١/١٤، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/BWwWyo

(٢) افراح ناثر جاسم حمدون، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٣٣٠٤.

(٣) ناظم يونس عثمان، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤١٩٥.

كميات كبيرة من النفط في اقليم كردستان[١]، ويُعد الاقليم بالنسبة لتركيا مدخلا نحو العراق، حيث إن الكثير من خطوط النفط والغاز تمر الى تركيا عبر كردستان العراق، فهناك خط كركوك–جيهان الذي يعبر منه ٢٠% من النفط العراقي، وهناك خطوط اخرى ستفتح في المستقبل تمر عبر كردستان مثل خط نابوكو الذي سيصدر من خلاله الغاز العراقي الى أوروبا[٢].

وما يجدر الإشارة إليه أن تركيا قد كسرت الحواجز الاكثر حساسية في سياستها الخارجية من خلال الزيارة التاريخية التي قام بها وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو ومعه وزير التجارة ظافر غاليكان الى اربيل في ٢٠٠٩ حيث أكد أوغلوا الى أهمية توثيق العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاقليم وسبل تسهيل اجراءات التبادل التجاري بين الجانبين[٣].

ورداً على ذلك قام رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني بزيارة رسمية الى تركيا في ٢٠١٠، ألتقى خلاله رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان واكد وزير الخارجية التركي أن الاجتماع الذي ضم البارزاني وأردوغان تمخض عنه وضع استراتيجية للطاقة والنقل شملت توسيع نطاق العلاقات التجارية وبدء

---

(١) بيار مصطفى سيف الدين، تركيا، الكرد والشرق الاوسط اتجاهات السياسة التركية تجاه كوردستان العراق في فترة حزب العدالة والتنمية (المرحلة الاولى ٢٠٠٢٢٠٠٩)، في : عثمان علي واخرون، حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسالة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٨٣٦٩ .**(المصدر غير موجود)**

(٢) جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣، دار الجنان للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠١٣، ص٣٣٣.

(٣) حامد محمد طه السويداني، العلاقات العراقية التركية العمق التاريخي وأليات تفعيل التواصل، مجلة الدراسات إقليمية، جامعة الموصل العدد (٢٤)، تشرين الاول٢٠١١، ص١٩٤

الخطوط الجوية التركية تسيير رحلات من اسطنبول الى أربيل وكذلك فتح فروع لمصرفين تركيين هناك[١].

ومع استمرار التقدم التجاري والاقتصادي بين الحكومة التركية وإقليم كردستان وافقت الحكومة الاتحادية على افتتاح القنصلية التركية في كردستان في ٣١ كانون الثاني٢٠١٠ بسبب استقرار الاوضاع فيها، وازدياد مجالات الاستثمار بين إقليم كردستان وتركيا[٢]، ويأتي هذا التحول في العلاقة بين تركيا وحكومة إقليم كردستان الى التعاون الاقتصادي وتحالف وثيق، بعد أن غير البارزاني من سياسته في الاندفاع تجاه تركيا[٣]، لذا قامت حكومة إلاقليم بمنح الشركات التركية النصيب الاوفر في هذه العقود، وأنَّ الحكومة الكردية سوغت هذا الاجراء بأن الشركات التركية اقرب جغرافياً الى شمال العراق وهي تمتلك القدرة في هذه المنطقة، وعليه اعتبرت تركيا الشريك الاقتصادي الاول لإقليم كردستان[٤]

---

(١) حنا عزو بهنان، العلاقات العراقية التركية ٢٠٠٥٢٠١٠ (دراسة سياسية اقتصادية)، مجلة دراسات إقليمية، العدد ٢٥، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص٧٩.

(٢) جريدة شرق الاوسط، العدد ١١٦٠٧، ٢٠١٠/٩/٨.

(٣) عثمان علي، المبادرة الكردية لحزب العدالة والتنمية في تركيا(٢٠٠٩٢٠١٠)، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٨.

(٤) ابتسام محمد عبد، موقف حكومة اقليم كردستان من التصعيد التركي ضد حزب العمال الكردستاني، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٥)، كانون الاول ٢٠٠٧، ص١٣.

ان حكومة رجب طيب أردوغان سعت وبخطى ثابتة الى اتخاذ لغة الحوار مع قادة إقليم كردستان العراق، واقامة علاقات اقتصادية وثيقة[١]، كما ابدت تركيا تطلعاتها لتأسيس شراكة مع اقليم كردستان العراق في مجال الطاقة، واكد الخبراء ان من شأن هذه التطلعات ان تعمق الازمة بين العراق وتركيا على خلفية اندفاع تركيا نحو تطوير تعاونها الاقتصادي مع اقليم كردستان خاصة في مجال النفط[٢].

ثالثاً- المحددات الامنية: ارتبط العراق وتركيا بقضايا أمنية مشتركة، فرضت بطبيعتها عقبات وتحديات أمام مسار السياسة التركية تجاه الاقليم، نظراً لوجود حدود مشتركة بينهما معظمها تمتد في مناطق جبلية وعرة، وكانت معالجات تلك القضايا تختلف باختلاف الظروف الداخلية لكلا البلدين[٣]، الا ان القضايا الامنية نالت اهمية كبرى لدى الاطراف المختلفة ولاسيما في نهاية سبعينيات القرن الماضي أي بعد تأسيس حزم العمال الكردستاني في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨م[٤].

حزب العمال الكردستاني: نشأ حزب العمال الكردستاني المعروف باختصار (pkk)، في شهر ديسمبر عام ١٩٧٨[٥]، وتم اعلان الحزب رسميا في مارس

---

(١) نقلاً عن : جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٢٥٠٤، ٢٠١٣/٢/٢١

(٢) جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٢٥٤٢، ٢٠١٣/٣/٣١.

(٣)) واثق محمد سعدون، البعد الامني في العلاقات العراقيةالتركية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص٣٦١.

(٤)) عامر كامل أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٥٩ .

(٥)) وللمزيد من التفاصيل ينظر : مجموعة باحثين، في الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث، (بغداد : مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٨٩م)، ص١١٣١١٥ .

١٩٧٩م [١]، وكان الحزب قد تأثر بالأيديولوجية الماركسية، واكد (عبدالله اوجلان) على ان حل القضية الكردية يتوقف على مدى تطبيق المبادئ الماركسية ويؤكد (pkk) في أدبياته على حرب العصابات [٢] كما ارتكز الفكر السياسي لحزب (pkk) على خلق القومية الكردية وانشاء الدولة الكردية التي تقوم على حدود تركيا والعراق وايران وارمينيا [٣].

يعتبر تهديد حزب العمال الكردستاني للأراضي التركية، الملف ذو الاولوية القصوى لانقرة، حيث يشن الحزب حرباً انفصالية منذ ١٩٨٤ كلفت تركيا ٤٠ الف قتيل واكثر من ٥٠٠ مليار دولار من الخسائر البشرية فضلاً عن فترة التصعيد الحالية التي حاول من خلالها الحزب منذ تموز٢٠١٥، بدء حرب مدن واعلان ادارات ذاتية في مناطق الاغلبية الكردية جنوب شرق البلاد [٤] ولان الحزب يملك معسكرات تدريب في جبال قنديل شمال العراق ينطلق منها مسلحون وعمليات تهريب السلاح لداخل تركيا، فان العلاقات التركية مع كل من

---

(١) عبد الفتاح علي يحيى، حزب العمال الكردستاني في تركيا : نشأته وتطوره، في مجموعة باحثين، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، (الموصل : مركز الدراسات التركية، ١٩٩٤)، ص١٢٠ .

(٢) نقلاً عن : احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية – التركية، الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٢٩ .

(٣) محمد سعيد ابو عامود، الدولة الكردية بين الفكر والحلم الواقع ، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٩م، ص٨٦ .

(٤) انظر مثلاً : سعيد الحاج، عملية السلام مع اكراد تركيا امام مفترق طرق، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦/١/١٩، متاح على الرابط : http://studies Aljazeera.net/ar/reports/2016/01/201611965618119165.html

الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة اقليم كردستان العراق، تتحدد بشكل كبير وقبل اي محدد اخر على موقف كل منهما ازاء هذه المعسكرات وحق تركيا في التدخل ضدها، ولذلك نجد في تاريخ العلاقات العراقية – التركية لحظات تأزم ولحظات تعاون في هذا الملف باختلاف موقف العراق[١] فمنذ أن بدأ عناصر PKK بعملياتهم القتالية في تركيا عام ١٩٨٤ عقدت الحكومة التركية والعراقية اتفاقية أمنية التي عرفت باسم المطاردة الساخنة عام ١٩٨٤ بقصد التعاون الثنائي لأنهاء هذه التحركات المسلحة في المناطق الحدودية بين البلدين، وسُمح خلالها بدخول الجيش التركي في الاراضي العراقية بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني[٢]، وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ استغلت الحكومة التركية الفراغ الامني في المنطقة الشمالية من العراق، نتيجة انسحاب سلطات الحكومة المركزية من تلك المنطقة وتسلم القيادة الكردية دفة الحكم فيها، لشن حملات عسكرية واسعة النطاق في شمالي العراق لاسيماً في ما عرفت بعمليات الفجر والفولاذ لعام ١٩٩٥ و١٩٩٧، فقد اسندت الحكومات التركية المتعاقبة مهمة القضاء على انشطة حزب العمال الكردستاني الى المؤسسة العسكرية[٣]،

---

(١) سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٧ .

(٢) حنا بهنان عزو، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقيةالتركية ١٩٨٤٢٠٠٧، مصدر سبق ذكره، ص٣. كذلك ينظر: انسحاب حزب العمال الكردستاني الى العراق (الخلفيات والاثار والنتائج)، مؤسسة وطنيون الاعلامية، قسم الدراسات والبحوث، تحليل سياسي اسبوعي، ٢٠١٣/٥/٢٣، ص٢.

(٣) وسمي محمد الشمري ومحمد حازم حامد الشمري، موقف تركيا من فيدرالية إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد(٤) السنة(٤)، العدد (١٥)، ص٢٧٦.

وفي ١٥شباط ١٩٩٩ وبعد التنسيق العالي المستوى بين الاجهزة الامنية التركية والامريكية وإلاسرائيلية تم ألقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان في نيروبي، وقدم للمحاكمة بجلسة ٢٩حزيران١٩٩٩ إذ صدر الحكم بإعدامه الا أنه تم استبدل حكمه بالسجن لمدى الحياة، وعلى أثر ذلك تمركز ٧٥% من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمالي العراق عام ١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٢ بادر الحزب في تغيير أسمه الى مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني (كاديك)[١].

وبعد اعلان الحرب على العراق وسقوط النظام السابق واحتلال العراق، مثل تواجد (٥٠٠٠) عنصر من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق على وفق التقديرات السائدة في عام ٢٠٠٤ أحدى عوامل اهتمام الحكومة التركية في الشأن العراقي، فسألت تركيا الولايات المتحدة عما ستفعله مع أفراد حزب العمال الكردستاني، المدرج على قائمة الارهاب الامريكية، فكان جواب رئيس الأركان الأمريكي الجنرال ريتشارد مايرز" نحن سنعالج الامر، ولا داعي لتدخل القوات التركية"، ومما يبدو أن هذا الرد قد جاء على خلفية رفض البرلمان التركي المشاركة التركية في الحرب الامريكية على العراق[٢] وقد وجدت تركيا نفسها امام خيارين لمقاتلة كوادر PKK الناشطة في شمالي العراق، أولها الاستمرار في اجتياحاتها المتكرر لأراضي إقليم كردستان العراق للحد من هذه العمليات، وقطع الاتصال الفعلي بين اكرادها واكراد العراق الا أن هذا اصبح

(١) حسين حافظ وهيب، مصدر سبق ذكره، ص٩٤٩٥.

(٢) واثق محمد سعدون، البعد الامني في العلاقات العراقية التركية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٣.

محالا بسبب تواجد القوات الامريكية في شمال العراق[١] أما الخيار الآخر وهو الاعتماد على قدرة ورغبة الحكومة العراقية والاكراد والامريكان في التخلص من عناصر هذا الحزب، فقد أوضح أردوغان خلال الاجتماع المغلق الذي عقد بينه وبين وزير الخارجية العراقي انذاك هوشيار زيباري في أنقرة "عن نفاذ صبره جراء التهديدات المتواصلة من اراضي العراق مشدداً على ضرورة سيطرة العراق على أراضيه"[٢].

وقد سعت تركيا الى تدعيم علاقاتها بالحكومة العراقية وذلك في اطار تعزيز العلاقات بين البلدين، وضرورة تعميق العلاقات بين العراق وتركيا في مواجهة تهديدات حزب العمال الكردستاني، وتم تعيين مراد اوزجيليك مبعوث تركيا الخاص في العراق لمناقشة القضايا العالقة مع حكومة اقليم كردستان[٣].

وفيما بعد تم توقيع اتفاقية بين الجانبين العراقي والتركي سميت بـ(الاعلان السياسي المشترك) على اثر زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الى بغداد في تموز ٢٠٠٨ والذي تأسس بموجب هذا الاعلان (المجلس الاعلى للتعاون

---

(١) حسون جاسم العبيدي، حزب العمال الكردستاني (PKK) وازمة الهوية، المجلة السياسية والدولية، العدد(١٧)، السنة (٥)، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠، ص٣٣.

(٢) حسين مصطفى أحمد، الازمة التركية العراقية وعلاقتها بالكرد ٢٠٠٧، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣٢٤٤.

(٣) اماني عاطف، الازمة الكردية – التركية ما بين التصعيد والتهدئة، مجلة الشؤون الخليجية، مجلد ١٠، العدد ٥٢، الكويت، ٢٠٠٨، ص١٢٢ .

الاستراتيجي بين العراق وتركيا)[١]، وقد تضمنت الاتفاقية مجالات عديدة ابرزها التعاون الامني والعسكري، كما اثمرت الى تعزيز الخطوات نحو تعاون ثلاثي بين (العراق وتركيا والولايات المتحدة الامريكية) لمواجهة التحديات الامنية التي تواجه البلدين[٢].

وتأكيداً على التعاون قام وزير الداخلية التركي (بشير اتلاي) بزيارة رسمية الى بغداد في ٢٠٠٩ [٣]، للتفاوض مع وزير الامن الوطني العراقي السابق شيروان الوائلي، واتفق الجانبان على تفعيل دور اللجنة الثلاثية في تبادل المعلومات الاستخباراتية وقطع التمويل والدعم لمقاتلي حزب العمال الكردستاني[٤].

كانت تركيا تفضل التعامل مع الحكومة الاتحادية على حكومة اقليم كردستان نتيجة شكوكها بمساعدة حكومة الاقليم لحزب العمال الكردستاني، ولكن مع تجدد الرؤية التركية تجاه الحكومة العراقية التي كان يترأسها نوري المالكي على انها حكومة مواليه لايران، اتجهت تركيا منذ عام ٢٠١٠ الى تطوير علاقاتها مع اقليم كردستان، وقد عملت تركيا في الوقت ذاته على

---

(١) مجموعة الازمات الدولية، تركيا والاكراد العراقيين : تنازع ام تعاون، تقرير رقم ٨١، واشنطن، ٢٠٠٨، ص٨ .

(٢) حنا عزو بهنان، العلاقات العراقية – التركية ٢٠٠٥٢٠١٠، مصدر سبق ذكره، ص٦٦ .

(٣) ازهار محمد عيلان، هل سيكون التقارب التركي – العراقي البداية لدور هام لتركيا في الشرق الاوسط، اوراق، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٩٧، كانون الثاني ٢٠١٠، ص٢.

(٤) تلا عاصم فائق، اثر المتغير الامريكي في العلاقات العراقية – التركية، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٥٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٢١١ .

توظيف العلاقة الجيدة مع البارزاني من اجل القيام بدور الوسيط في المفاوضات بينها وبين قيادات حزب العمال الكردستاني التي تتخذ من شمال العراق مقراً لها[١]. وهكذا ظلت الحكومة التركية تدعو الى ان حزب العمال يشكل تهديداً للمنطقة كلها وليس لتركيا والعراق فقط[٢]، وبقي ملف حزب العمال الكردستاني مؤثر في تحولات وتطورات السياسة التركية تجاه اقليم كردستان.

(١) تركيا واكرادها : فرصة سانحة للحل التفاوضي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، نيسان ٢٠١٣، ص٧ .

(٢) محمد سلمان حمد، جدلية القطب المحوري في العلاقات الاقليمية : العلاقات العراقية التركية نموذجاً، ميدل ايست اونلاين، متاح على الرابط:-http: //www. Middleeast online.com

المبحث الثاني

الموقف الايراني تجاه كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣

تعد العلاقات الايرانية – الكردية، تاريخياً، علاقات جيدة بصفة عامة، وتعود جذورها الى سبعينات وثمانينات القرن الماضي، عندما كان هناك صراع بين الحكومة المركزية والاكراد، بيد ان الموقف الايراني تغير بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣[١] اذ بدأت ايران تنتهج سياسة تشير الى الحفاظ على وحدة العراق[٢]، واصبحت تخشى من منح الاكراد في العراق حكماً فيدرالياً موسع وتصاعد المطالبات الكردية بالانفصال والاستقلال وتكوين كيان كردي، مما قد يؤثر على وضعها الداخلي وعلى مطالب قومياتها بنفس الحقوق، وسعت ايران الى اضعاف الطموحات الكردية[٣].

وشهدت قوة ايران حالة صعود ابان الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣، فقد ادى الاحتلال الى تفكيك الدولة العراقية وحل الجيش، وخلق فراغ في السلطة، فيما كانوا الايرانيون مهيئين اكثر للاستفادة من هذا الوضع بفضل استعداداتهم في اثناء التحضير للحرب، فقاموا بدعم قوى وتيارات عراقية معارضة، كما دعموا مؤتمر المعارضة العراقية بما فيها المعارضة الكردية العراقية الذي عقد في لندن في ديسمبر ٢٠٠٢، واستقبال اقطاب المعارضة في

---

(١) حمد جاسم محمد، دور ايران في الدعوة لإنشاء اقليم السليمانية في العراق دراسة تحليلية في الاسباب، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥/٧/٢٥، متاح على الرابط: http://fcdrs.com/polotics/264

(٢) الاكراد والمشكلة الكردية، الرابط : www.moqatel.com>akrad>sec102

(٣) حمد جاسم محمد، مصدر سبق ذكره .

طهران اثناء توجههم الى اربيل في اعقاب هذا المؤتمر، وتنفيذ اجراءات امنية مشددة لحمايتهم، وهكذا تمكنت ايران ليس فقط من تحييد العراق بل حتى من السيطرة عليه عبر ادواتها معتبرة، ما جرى من احداث نصراً لها على المستوى الاستراتيجي[١].

وهذا ما سنلاحظه في توضيح الموقف الايراني بصورة اوسع من خلال طبيعة الموقف والمحددات التي تؤثر على طبيعة الموقف والاجراءات المتخذة تجاه اقليم كردستان العراق، في المطالب المقسمة ادناه:

المطلب الاول: طبيعة الموقف الايراني تجاه كردستان العراق

مر الموقف الايراني ازاء اكراد العراق عبر عدة محطات تاريخية، تبعاً للمتغيرات السياسية التي حدثت في الداخل العراقي او في محيطه الاقليمي، ومن اهمها:

اولاً- الموقف الايراني من كرد العراق خلال عقد السبعينات:

خلال هذه المرحلة التاريخية حدثت مجموعة من المتغيرات الاقليمية التي ساهمت بتوتر العلاقات بين ايران والعراق[٢] فعملت ايران على استخدام اكراد العراق في تحقيق مصالحها واهدافها ازاء حدة الصراع بين الكرد والحكومة العراقية عام ١٩٧٤، وتسخيرهم في انهاك قدرات الحكومة وعملت على دعمهم

---

(١) محمد صالح صدقيان، ايران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي : وجهة نظر ايرانية، في : التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص٦٠٤٦٠٥ .

(٢) محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير الاستقلال – الحكم الذاتي – الفيدرالية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٠٦ .

واسنادهم وتجهيزهم بالأسلحة الثقيلة في هذه المواجهة، في خطوة هدفت من خلالها الضغط على العراق لتقديم تنازلات بخصوص الحدود ومياه شط العرب[١] ولكن سرعان ما وقعت قيادة الحركة الكردية في الهاوية، عند اول امتحان قاسي وانهارت تلك القيادة المتمثلة بقيادة (الملا مصطفى البارزاني) على اثر اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥[٢] التي تم توقيعها بين العراق وايران وتضمنت هذه الاتفاقية تخلي ايران عن دعم ومساندة اكراد العراق مقابل اعتراف العراق بشط العرب بالتناصف بين البلدين من خلال اعادة تخطيط الحدود البرية والنهرية بين الطرفين[٣] وهكذا تلقى الاكراد ضربة قاسية من جراء التحالفات الاقليمية الجديدة التي كانت تستخدمهم كورقة ضغط بين الاطراف المتصارعة[٤]، وبذلك اعلن مصطفى البارزاني انهيار الثورة الكردية وان الحرب قد انتهت وقال " نحن وحيدون دون اصدقاء ولم يعد الامريكان يقدمون لنا اية مساعدات وننتظر اياماً سوداء قاتمة "[٥].

---

(١) انظر : جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، دار الساقي بيروت، ٢٠٠٤، ص .

(٢) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي ١٩١٤٢٠٠٤، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٧٣ .

(٣) فتحي عفيفي، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي، المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٠٨ .

(٤) محمد حسنين هيكل، مدافع اية الله : قصة ايران والثورة، دار الشروق، ط٣، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٤٢.

(٥) نقلاً عن : جوناثان راندل، امة في شقاق : دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة نادي حمود، دار النهار للنشر، ط٢، بيروت، ١٩٩٩، ٢٠٠٢٣٠ .

ثانياً-الموقف الايراني تجاه كردستان العراق اعقاب(الثورة الايرانية ١٩٧٩):

قامت الثورة الاسلامية في ايران وفقاً لمفهوم (الامة) عام ١٩٧٩، اذ توقع الاكراد انهم سيحصلوا على حقوقهم القومية بعد انبثاق عهد جديد، ولكن قوبلت امالهم بالفشل، ولم يقبل قائد الثورة السيد الخميني منحهم اي درجة من الحكم الذاتي، واعتبر ان هذه المطالب ضد الاسلام، وعاد التوتر ثانية بين الجانبين، حيث عملت طهران على قمع الحركة الكردية في كردستان ايران[١]. والقضاء عليها مما اضطر قادتها الى مغادرة ايران[٢]. ولكن على العكس من ذلك تم تقديم الدعم لكرد العراق المادي والمعنوي للحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، فضلاً عن منحه حق اقامة معسكرات على اراضيها كقاعدة لانطلاق الهجمات ضد الجيش العراقي، مقابل تأييد قادة الحزب للثورة الايرانية والقتال الى جانب قوات الحرس الثوري ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني [٣].

وفي اعقاب نشوب الحرب العراقية – الايرانية تصاعد الصراع مرة اخرى، بين الاكراد والحكومة المركزية، فوجد الكرد فرصتهم في هذه الحرب لاعلان

---

(١) انظر : فهمي هويدي، ايران من الداخل، مؤسسة الاهرام، ط٤، القاهرة ١٩٩١، ص١٧٥١٩٠.

(٢) منذر الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كردستان، دار الريس للنشر، لندن، ١٩٩١، ص٣٣١.

(٣) دهام محمد دهام العزاوي، الاقليات والامن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٣١ .

الحكم الذاتي بناءً على سياسة الامر الواقع وبدعم من ايران[١] فتحالف حزب الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي مع ايران ليقدم لها العون في القتال ضد النظام العراقي في عام ١٩٨٦، بعدما كان متحالفاً مع العراق، ثم ما لبث ان نقض ذلك الحلف متحالفاً مع ايران، وقد اشترطا في الاتفاق عدم توقيع صفقة من قبل اي منهما مع العراق بشكل منفرد ليتلافى الطالباني ما وقع مع البارزاني في وقت الشاه، فلقد لعب الاكراد دور كبير لصالح ايران خلال هذه الحرب[٢] بالمقابل عملت ايران على دعم الاحزاب الكردية بالسلاح لأشغال العراق بالحرب مع الاكراد، واستخدمت ايران الحرب كوسيلة لضمان استمرار المشكلة الكردية في العراق كمصدر تهديد دائم للعراق[٣]. من جهتها سعت الحكومة العراقية الى الاتفاق مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني لوقف اطلاق النار في كردستان، وتكمن اهمية هذا الاتفاق في ان الورقة الكردية باتت تدخل في المواجهة بين العراق وايران[٤].

ولكن في ظل تغيرات الوضع الميداني للحرب العراقية الايرانية فقد وقعت ايران مع العراق مذكرة وقف اطلاق النار بعد الحاق الهزيمة بقواتها الايرانية

---

(١) عبد الحليم المحجوب، مستقبل العراق المحددات والخيارات، كراسات استراتيجية، العدد ٤٨، السنة السادسة ١٩٩٦، ص٧ .

(٢) احمد سليمان السلمي، الورقة الكردية في يد القوة العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية لشئون العالم الاسلامي، سبتمبر ٢٠١٥، ص٥٠ – ٥١.

(٣) مثنى امين قادر، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية : القضية الكردية نموذجاً، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٣، ص١٧٧ .

(٤) محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير الاستقلال . الحكم الذاتي . الفدرالية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١١٤ .

دون الرجوع الى حلفائها الاكراد، فغدرت بهم مجدداً كما فعل الشاه الايراني من قبل[١].

ثالثاً-الموقف الايراني من كردستان العراق بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١:

في اعقاب ازمة الخليج عام ١٩٩٠، تغيرت الاستراتيجية الاقليمية كثيراً، فتم اقامة منطقة حظر للطيران العراقي فوق المناطق الكردية، ونشر اكثر من (٨٠٠٠) جندي اجنبي لحماية اكراد العراق من قوات النظام العراقي السابق، فجائه الموقف الايراني الرافض لهذه الاحداث والمعارض للعمليات الغربية في العراق، خشية من ان تمثل (منطقة الحظر الجوي) تهديداً لأمن الاراضي الايرانية او ان تصبح دائرة لأنشطة معادية لإيران[٢] وسرعان ما اتخذت ايران خطوات للتنسيق مع تركيا وسوريا بهدف الحفاظ على وحدة اراضيها وسلامتها الاقليمية، وللحيلولة دون التعاون بين العناصر الكردية الفاعلة، عبر الحدود القائمة وانشاء دولة كردية مستقلة، فقد اتفقت تركيا وايران على مواجهة خطر التهديد الخارجي المتمثل في اكراد العراق خشية تعرض امنها القومي للخطر، وعلى اثر اعلان تشكيل حكومة اقليم كردستان العراق في ١٩٩٢، دعا رئيس الوزراء التركي (سليمان ديميريل) كل من ايران وسوريا والسعودية الى اجتماع عاجل في انقره بالتباحث بشأن مستجدات الوضع السياسي في شمال العراق، وتلت هذا الاجتماع عقد عدة اجتماعات في دمشق وطهران واسطنبول، حيث

---

(١) احمد سليمان السلمي، مصدر سبق ذكرة، ص٥٠٥١ .

(٢) محمد جودة، ايران والاكراد : قصة من الصراعات والمصالح المشتركة، موقع مصر العربية، ٢٠١٥/١١/١٤، متاح على الرابط : http://cutt.us.com/TM5uw2K

اعلن وزراء خارجية هذه الدول عن رفضهم اي خطوه تهدد وحدة العراق واعتبار الفيدرالية في العراق تهديداً لوحدته [1].

رابعاً- الموقف الايراني تجاه كردستان العراق منذ الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣:

ان الموقف الايراني تجاه العراق بصورة عامة واقليم كردستان بصورة خاصة يتحدد حسب المشروع الايراني تجاه العراق التي كان ولا يزال مبنياً على مصالح واهداف معينة للمراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الايرانية – العراقية، واثرت على تلك العلاقة صعوداً وهبوطاً، ففي كل مرحلة كان المشروع الايراني يعبر عن مصالح محددة مرتبطة بخصوصية تلك المرحلة، الا ان في ظل الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣، واسقاط نظامه في ٩ ابريل ٢٠٠٣، برزت مصالح ايرانية جديدة افرزها واقع الحرب الامريكية، ومنها تبلورت معالم المشروع الايراني الجديد في العراق المتضمن فكرة مشروع اقليمي ايراني مهيمن يمتد الى الشمال من جزيرة العرب، وهي التي حددت الموقف الايراني الخاص بالعراق عامة واكراد العراق خاصة، فقد تنوعت المصالح الايرانية في هذه الفترة بين مصالح عليا واخرى ثانوية، فتمثلت المصالح العليا في الحيلولة دون ظهور العراق من جديد كتهديد لإيران سواء كان ذلك في شكل عسكري او سياسي او ايديولوجي، من خلال اخفاقه سواء (وقوعه في حرب اهلية او نشوء كردستان عراقي مستقل يمتد اثره على الاقلية الكردية الايرانية) او من خلال نجاحه وتوحده بنموذج ديمقراطي غير موالي لإيران، فنجد ان ايران مصممة على الاحتفاظ بوحدة الاراضي العراقية، والتشجيع على وجود حكومة صديقة يسيطر

(١) عمار عباس محمود، القضية الكردية اشكالية بناء الدولة، مصدر سبق ذكره، ص١٢١ .

عليها الشيعة الموالون لطهران، والاهم من ذلك الابقاء على الولايات المتحدة الامريكية منشغلة في وضع حرج بالمأزق العراقي، كي لا تتفرغ لتصفية حساباتها مع ايران، من هذا المنطلق جاءت فكرة دعم ايراني لمطلب الفيدراليات في العراق وبالذات لأكراد العراق، للحيلولة دون دفعهم الى فرض التقسيم والاستقلال عن الدولة العراقية، فكانت سياسة الموالاة التي انتهجتها طهران ازاء مطالب الكرد في الفيدرالية ضرورية لاحتواء مطالب وبوادر التقسيم والانفصال الكردية [١].

مما توجب عليها فتح صفحة جديدة مع الاكراد والتعامل معهم، بعدما اصبحوا طرفاً فاعلاً في النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، وحصلوا على المزيد من الاستقلالية في ادارة شؤون اقليمهم، فعملت طهران على فتح قنوات اتصال معهم، ودأبت على تنشيط العمليات التجارية بينهما (ايران والاكراد)، بل وذهبت الى ابعد من ذلك بفتح مكاتب لتمثيل الاكراد في ايران، وقام الاكراد بنفس الشيء، واصبحت العلاقات التجارية بين الطرفين مزدهرة الى حدٍ ما منذ عام ٢٠٠٣، وتخطى حجم التجارة البينية (٢) مليار دولار امريكي [٢].

ولابد من الاشارة الى ان العلاقات الايرانية – مع اكراد العراق اتسمت بعدم الثبات، ففي الوقت الذي كانت فيه الداعم الرئيسي لأكراد العراق قبل ٢٠٠٣، تغيرت مواقفها بعد هذا التاريخ واقتصرت العلاقة على طرف (الطالباني) دون الطرف الثاني المتمثل بـ(البارزاني)، وفي نظرة اوسع نجد انه في الوقت الذي

---

(١) محمد السعيد، ايران وبناء الدولة العراقية : المصالح والسياسات، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، اكتوبر ٢٠٠٥، ص٦ .

(٢) محمد جودة، مصدر سبق ذكره، ص٢ .

تتمتع فيه ايران بعلاقات قوية مع حزب العمال الكردستاني التركي، اعتمدت سياسة متطرفة مع حزب الحياة الحرة الكردستاني الايراني "بيجاك" الذي هو فرع من حزب العمال الكردستاني التركي في ايران [١].

وعلى الرغم من التطور الايجابي الذي شهدته العلاقة بين ايران واكراد العراق بعد عام ٢٠٠٣، ظلت هناك عراقيل سياسية تشوب تلك العلاقة بين الحين والاخر، فقد اتهمت ايران حكومة الاقليم بالسماح للعملاء الاسرائيليين بالعمل ضد المصالح الايرانية في الاقليم، وعلى الرغم من نفي حكومة الاقليم لهذا الامر، لكنه ظل محط توتر بين الطرفين، وبعد فترة من الزمن بدأت العلاقة بين ايران واكراد العراق تعود للبروز مرة اخرى، وهنا برزت اهمية استراتيجية اخرى وهي الحرب المشتركة والمصلحة الواحدة، وهي الحرب على تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)، فعملت ايران على تدعيم هذه الحرب وامدت الاكراد بالمساعدة، واقرت على لسان نائب وزير الخارجية الايراني (حسين امير عبد اللهيان) في تصريحات عبر وسائل الاعلام المحلية، "ان ايران قدمت المشورة للأكراد العراقيين ضد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام"[٢].

وعند هجوم تنظيم "داعش" على اقليم كردستان ووصولهم الى تخوم اربيل وسيطرتهم على مناطق كردية عديده، وفشل البيشمركة في صد داعش، جعل الكرد في ظروف صعبة حينما وجدوا نظامهم السياسي والامني والاقتصادي

---

(١) فراس الياس، ايران والمشروع الكردي في العراق .. التهديدات وخيارات المواجهة، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ٢٠١٧/١٠/17 ، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/rmqnt

(٢) محمد جودة، مصدر سبق ذكره، ص٣ .

وكل مكتسباتهم التي حصلوا عليها خلال العقود الثلاث الاخيرة في محل تحدي وتهديد خطير، وفي ظل هذه الظروف كانت ايران اول دولة لبت مناشدات القادة الكرد بطلبهم للدعم الخارجي، وبغض النظر عن الاختلافات في وجهات النظر بين القادة الايرانيين والاكراد، قامت ايران بدعم الاكراد بشكل عاجل[١].

خامساً- الموقف الايراني من اعلان الدولة الكردية:

تعود المخاوف الايرانية من اعلان الدولة الكردية المستقلة الى وقت شاه ايران أنذك، اذ قال لجريدة لوموند "نحن لا نؤيد استقلال الاكراد في العراق بيد اننا معنيون بحصول الاكراد على كامل حقوقهم "[٢] وقد تجددت المخاوف الايرانية في فترة الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣، اذ كانت طهران تخشى من توسع الاكراد في حكمهم الفيدرالي وتصاعد مطالبهم الداعية للانفصال وتكوين كيان كردي مستقل، مما قد يشجع الاكراد الايرانيين وبقية القوميات المنتشرة في عدد كبير من المدن والمناطق الايرانية، على المطالبة بنفس الحقوق[٣].

---

(١) المسلة، دراسة : دعم ايران للعراق ضد داعش اعاد لـ (الشيعة) الثقة بالنفس، ٢٠١٦/٣/١٠، متاح على الرابط:
http://almasalah.com/ar/News/48332/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%

(٢) المصدر نفسه، ص٣ .

(٣) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، القلق الايراني من استفتاء اقليم كردستان العراق، ٢٠١٧/٨/٢٨، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/XIvsJOG

بعد اعلان بعض قادة اقليم كردستان العراق الانفصال عن العراق ودعوة مسعود البارزاني لإجراء استفتاء في سبتمبر ٢٠١٧، لتحديد ان كانوا الاكراد يرغبون في الاستمرار في الحكم الذاتي ام الانفصال عن العراق، حذرت ايران الاكراد وبالخصوص قادتهم في السليمانية من خطر الانفصال عن الحكومة الاتحادية في العراق، مما قد يؤدي الى اضطراب العلاقات بين الجانبين، وانها ربما تدعم اي جهات تواجه هذا الانفصال، وفي نفس الوقت هددت بأقفال كل المعابر بين العراق وايران، كما وصفت ايران الانفصال عن العراق بأنه خطة اسرائيلية تهدد امنها القومي[١].

فاظهر الموقف الايراني تحفظاته ومعارضته على امكانية اتخاذ الاكراد الاستقلال في هذا التوقيت، وحذرت ايران من عواقب وخيمة حال تفكك العراق، كما اكدت ايران على لسان مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والافريقية الايراني (حسين امير عبد اللهيان) على "احترام استقلال وسيادة العراق ووحدته الوطنية.. نحن نعارض بقوة تقسيم العراق، ومن يتحدثون عن تقسيم العراق لا يعلمون تبعات هذا الامر"، مؤكداً على ان " قادة الاقليم الكردي العقلاء لا ينوون الاستقلال الذاتي، وانهم ملتزمون بدستور البلد"، ويأتي هذا الموقف في ظل الازمات الاقتصادية التي تمر بها ايران على خلفية العقوبات الدولية، ووضعية الاقليات داخل ايران، علاوة على ما يمر به العراق من ازمات[٢]

---

(١) محمد جودة، مصدر سبق ذكره، ص٣ .

(٢) عمار عباس محمود، القضية الكردية اشكالية بناء الدولة، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢ .

ويرجع رفض الموقف الايراني من تأسيس دولة كردية في شمال العراق الى جملة اسباب منها[1]:

أ- ان انشاء دولة كردية في شمال العراق قد يشجع النزعة القومية وسط اكراد ايران.

ب- قد تشكل دولة كردية مستقلة عائقاً امام طموحات ايران بأنشاء هلال او ممر شيعي بين بغداد ودمشق وبيروت.

ت- ان محاولة انشاء الدولة الكردية الجديدة قد يؤدي الى تقسيم العراق، وظهور انفصال اخر فيه يتمثل بانفصال السنة العراقيين ومطالبتهم بتأسيس اقليمهم الخاص.

وعلى وقع التطورات الجارية في المنطقة، فثمة قناعة باتت تترسخ لدى الكرد يوماً بعد يوم بأنهم امام فرصة تاريخية قد لا تتكرر لتحقيق حلمهم القديم- الجديد، وصولاً الى طرح البارزاني لإقامة دولة كردية وتحديد موعد لاستفتاء انفصال اقليم كردستان العراق في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، رغم المعارضات والمواقف الاقليمية والدولية الرافضة لهذا الاستفتاء، وجاء طرح البارزاني في هذا التوقيت مستنداً الى عاملين:

---

(١) سروار عبدالله، لماذا تعارض ايران الاستفتاء في اقليم كردستان العراق ؟، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، ٢٠١٧/١١/٢٢، متاح على الرابط : https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/whyisiranagainsttheindependencereferendum

اولهما – ادراكه بأن الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق قد رسمت على ارض الواقع ملامح ثلاث دول في العراق، وهي سياسة نائب الرئيس الامريكي (جوبايدن) عندما طرح تقسيم العراق الى ثلاث اقاليم وهي عبارة عن ثلاث دول اقرب الى النظام الكونفدرالي منه الى الفدرالي المعمول به حالياً، والبارزاني في ادراكه لهذه الظروف يعتقد ان مفتاح الدولة الكردية هو في واشنطن، نظراً الى نفوذها الكبير في المنطقة، ولدورها على الساحة العالمية وتأثيرها في قرارات الدول، بالتالي قدرتها على انجاح اي قرار او افشاله.

ثانياً – حصل مشروع تأسيس الدولة الكردية على تأييد اهم داعمي التقسيم في الشرق الاوسط وهي اسرائيل، فقد اختار رئيس الوزراء الاسرائيلي (نتنياهو) الاعلان عن تأييد اسرائيل لدولة كردية في هذا الوقت، ولم يصرح بها من قبل الابعد ان اكتملت الحدود الجغرافية المطلوبة لهذه الدولة بعد وضع البيشمركة يدهم على المناطق المتنازع عليها مع الحكومة الاتحادية، وان تعجيل اعلان الدولة الكردية جاء في اعقاب تسلم اسرائيل لأول شحنة من النفط الكردي عبر تركيا [1].

وقد شكل استفتاء انفصال كردستان العراق الذي اصر رئيس اقليم كردستان (مسعود البارزاني) على المضي بإجرائه رغم محاولات دفعه للعدول عن هذه الخطوة، منعطفاً خطيراً لدى ايران، ووصف المتحدث باسم الخارجية الايرانية بهرام قاسمي الاستفتاء بأنه خطأ استراتيجي يهدد امن واستقرار العراق ويجر المنطقة الى الفوضى والتقسيم، كما اكد قاسمي ان الاصرار على اجراء الاستفتاء يتعارض مع العملية السياسية في العراق، ويضرب كل الجهود

(١) عمار عباس محمود، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٨-٢٢٩ .

المبذولة للحرب على الارهاب في المنطقة، كما اوضح موقف ايران من هذه القضية بقوله " نعتقد انه بإمكان اخواننا واصدقائنا الاكراد تحقيق طموحاتهم والحصول على حقوقهم كاملة في ظل عراق واحد وديمقراطي، وعبر دستور وطني" [١].

الاجراءات الايرانية المتبعة ضد اقليم كردستان العراق على اثر اعلان استفتاء الانفصال:

تعد المواقف الاقليمية احدى اهم العوامل المؤثرة في مدى نجاح استفتاء انفصال كردستان العراق، خاصة الموقف الايراني، فطهران تمسك بكثير من خيوط المشهد السياسي في العراق، وتعمل على توجيهها بما يحقق مصالحها، الا ان الاستفتاء لا يسير وفق ما تريد مما يجعل الموقف الايراني ومعارضاً له، واعتبر السفير الايراني الاسبق لدى العراق "حسن كاظمي قمي" الاستفتاء تهديداً لمصالح دول المنطقة، وخطوة غير محسوبة قد تؤدي الى انهيار المنجزات الكردية، وايران تعد من المعارضين الحقيقين، مؤكداً ان اي تغير في الحدود السياسية للمنطقة وفقاً للمنطلقات القومية، يعني ان جميع الحدود السياسية في منطقة غرب اسيا ستتغير [٢].

---

(١) ايران : استفتاء كردستان العراق يجر الفوضى والتقسيم، الجزيرة نت، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/0Wam0CGb

(٢) موقف ايران من استفتاء كردستان .. بين الرفض والخوف .. لماذا ؟، وكالة يقين، ١٥/٨/٢٠١٧، متاح على الرابط : https://yaqein.net/reports/52968

فبدأت ايران في البحث عن سبل لوقف هذا الاستفتاء او مروره بأقل تأثير على اكرادها الذين بدأوا مؤخراً حراكاً مكثفاً ضد النظام، والانضمام الى خيار النضال المسلح ضده، فعملت ايران باتجاهين[١]:

الاتجاه الاول: قامت ايران بارسال عدة وفود على مستويات مختلفة لثني الاكراد عن الاستمرار في مشروعهم [٢] الذي يتعارض مع مصالحهما المباشرة في العراق، ثم ارسلت قائد فيلق القدس في الحرس الثوري "قاسم سليماني" في محاولة اخيرة لتراجع القيادات الكردية عن اجراء الاستفتاء[٣]. كما هدد امين المجلس الاعلى للأمن القومي الايراني "علي شمخاني" بإلغاء الاتفاقات الامنية والعسكرية مع كردستان في حال مضيه بالاستفتاء[٤].

وعندما رأت ايران عدم جدوى المفاوضات التي قامت بها الوفود وعدم تراجع القيادات الكردية عن قرارها بأجراء الاستفتاء، تحولت معارضتها لاستفتاء انفصال كردستان، لضغوطات عسكرية واقتصادية واخرى سياسية، تمثلت بقصف بعض المناطق المتاخمة للحدود الايرانية، والتهديد بملف المياه وقطع مياه نهر الزاب الصغير على كردستان، اما الضغوطات الاقتصادية فتمثلت بأغلاق ايران للحدود البرية مع كردستان وفرضت ايران قيوداً على الاستيراد عبر اراضيها وكذلك عبر وسط وجنوب العراق، كما استخدمت اوراقها السياسية

---

(١) القلق الايراني من استفتاء اقليم كردستان العراق، مصدر سبق ذكره .

(٢)عماد ابشناس، لماذا تعارض ايران استفتاء كردستان العراق ؟، مصدر سبق ذكره .

(٣) موقف ايران من استفتاء كردستان .. بين الرفض والخوف .. لماذا ؟ ، مصدر سبق ذكره.

(٤) ايران ووسائل شتى لمنع اجراء استفتاء كردستان الذي يضر بمصالحها في العراق، وكالة يقين، ٢٠١٧/١١/١٨، متاح على الرابط : https://yaqein.net/politics/58997

بالعراق لمجابهة الرغبة الكردية في الاستقلال، عبر استخدام الساسة المسيطرين على الحكومة والخاضعين للنفوذ الايراني[١].

الاتجاه الثاني: في هذا الاتجاه دأبت ايران الى التحالف مع بعض الاحزاب الكردية المناهضة لرئيس اقليم كردستان العراق (مسعود البارزاني) من جهة، ومن جهة اخرى عملت على توظيف القلق التركي من الطموح الكردي للتحالف معها ضد هذه الطموحات، وكان ذلك بالشكل التالي:

١. التحالف الايراني مع الاحزاب الكردية المناهضة ل(مسعود البارزاني): قامت ايران بتوظيف علاقاتها الجيدة مع الاحزاب الكردية المناهضة لمسعود البارزاني، مثل حزب الاتحاد الاسلامي الكردستاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني التي يقوده رئيس العراق الاسبق جلال الطالباني، وحركة تغير غوران، التي اسسها الراحل نوشيروان مصطفى في عام ٢٠٠٩، والتي تتحذ من مدينة السليمانية مقراً لها، كما استغلت طهران اعلان هذين الحزبين رفضهما القاطع لأي استفتاء لانفصال الاقليم في الوقت الراهن، وفي اطار المساعي الايرانية لدعم الاحزاب الكردية المتحالفة معها والتأثير على الاستفتاء، اجري المسؤولون الايرانيون محادثات مطولة مع رئيس الحزب الاتحادي الكردستاني (جلال الطالباني) عند زيارته في تموز ٢٠١٧، وركزت هذه المحادثات على الاستفتاء المزمع اجراءه في سبتمبر ٢٠١٧، وياتي التنسيق والدعم الايراني لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي للحفاظ عليه كقوة سياسية موازنة للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده مسعود البارزاني، الحليف الاستراتيجي لتركيا والذي يتمتع كذلك بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الامريكية، كما كثفت ايران

(١) موقف ايران من استفتاء كردستان .. بين الرفض والخوف .. لماذا ؟، مصدر سبق ذكره .

لقاءتها مع قادة واقطاب حركة التغيير، التي يتهمها خصومها بانها سلاح ايران ضد البارزاني، والتي عبرت عن رفضها الشديد اجراء الاستفتاء في الوقت الراهن بحجة ان الارضية غير ممهدة في كردستان لأجرائه، اضافة الى ملف المناطق المتنازع عليه مع الحكومة الاتحادية وكذلك المشكلات العالقة داخل الاقليم، وحث ايران لقادتها على رفض الجهود التي تبذلها حكومة الاقليم لأقناعهم بالمشاركة في الاستفتاء[١].

٢.التنسيق الايراني – التركي ضد الاستفتاء: اعتبر المرشد الاعلى اية الله "علي خامنئي" "ان استفتاء انفصال اكراد العراق عمل من اعمال الخيانة تجاه المنطقة بأسرها وتهديد لمستقبلها" كما اكد ان "لابد ان تتخذ تركيا وايران الاجراءات الضرورية ضد الاستفتاء ويجب ان تتخذ بغداد قرارات جادة وسريعة "[٢]، ولكن معروفة هي المواقف الايرانية – التركية المختلفة بخطوطها العامة من قضايا المنطقة، ولاسيما في العراق وسوريا، في اطار التنافس الجيوسياسي بينهما لتعزيز النفوذ على الارض، ورغم ذلك الخلاف يتضح الاتفاق في المواقف الايرانية والتركية حول قضية استفتاء اقليم كردستان، اذ جاءت معارضة المسؤولين الاتراك للطموحات الكردية ومواقفهم الرافضة للاستفتاء تنسجم الى حد كبير مع الموقف الايراني، اذ اكد محمد باقري رئيس هيئة اركان الجيش الايراني، في اول زيارة لرئيس هيئة الاركان الايرانية لتركيا منذ الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، ولقاءه بالرئيس التركي يوم ١٧ اب ٢٠١٧، " ان لإيران وتركيا موقفاً

---

(١) القلق الايراني من استفتاء اقليم كردستان العراق، مصدر سبق ذكره .

(٢) خامنئي : على ايران وتركيا اتخاذ اجراءات ضد انفصال كردستان، دوليات، جريدة النهار، ٥ تشرين الاول ٢٠١٧ .

مشتركاً معارضاً للاستفتاء على استقلال اقليم كردستان العراق "، وان هذا التقارب الايراني – التركي يشكل نقطة تحول كبيرة ولافته في العلاقات التركية الايرانية، وتنبه الى اهمية الموضوعات التي تمت مناقشتها واهمها قضية استفتاء اقليم كردستان، اذ اكد الرئيس التركي طيب رجب أردوغان بعد لقائه باقري ان بلاده ستشن عمليات عسكرية مشتركة مع الجانب الايراني في اقليم كردستان [١].

كما اعلن رئيس الوزراء التركي، بن علي يلدرم، في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧، ان انقره تريد عقد قمة ثلاثية تجمع تركيا وايران والعراق، بهدف تنسيق الاجراءات الواجب اتخاذها رداً على الاستفتاء، كما اضاف رئيس الحكومة التركية ان هذه الصيغة ستكون اكثر انتاجية وقال ايضاً " ان اجهزتنا الدبلوماسية تعمل على تنظيم هذا اللقاء الثلاثي"، وفي هذا الاطار ورغم العلاقات الحساسة كثفت كل من العراق وتركيا وايران اتصالاتهما[٢].

وخلال مؤتمر صحفي مشترك في طهران، اثناء زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الى ايران، اكد روحاني ان بلاده وتركيا والعراق لا تريد فرض قرارات على اقليم كردستان العراق، وان على قادة الاقليم التراجع عن قراراتهم لكنه قال " لا نرضى بتغير الحدود بأي شكل من الاشكال"، واعتبر الرئيس

---

(١) حسين احمد السرحان، اتفاق المواقف الايرانية والتركية يقوض استفتاء استقلال اقليم كردستان، اراء وافكار، مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧/٨/٣١، متاح على الرابط: http://fcdrs.com/polotics/883

(٢) تركيا تريد عقد قمة ثلاثية مع ايران والعراق لبحث الرد على استفتاء كردستان، جريدة الرأي، ٢٠١٧/٩/٢٨، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/lp4l6

الايراني ان "استفتاء كردستان مؤامرة انفصالية تقف وراءه دول اجنبية وتعارضها انقرة وطهران"، مشيراً الى ان التعاون الثلاثي يساعد على ضمان الامن والاستقرار في المنطقة، واضاف الرئيس التركي اردوغان ان الالية السياسية الثلاثية المؤلفة من تركيا وايران والعراق، والتي انشئت للتعامل مع الامر، اتخذت اجراءات ضد اقليم كردستان وانها جاهزة لمضاعفة تلك الاجراءات، وبين اردوغان ان اقليم كردستان العراق سيكون مصيره العزلة[١].

المطلب الثاني: محددات الموقف الايراني تجاه كردستان العراق

تقف العديد من المحددات وراء الموقف الايراني ازاء اقليم كردستان العراق، تبعاً لمصالحها واهدافها في العراق بصورة عامه والاقليم بصورة خاصة، ويمكن تقسيم هذه المحددات الى محددات امنية وسياسية واقتصادية، وكما مبين ادناه:

اولاً- المحددات السياسية: لا تخفى الاهمية الاستراتيجية للعراق بالنسبة لإيران حيث يعد بوابتها الغربية للعالم العربي، ونقطة تواصلها مع امتدادها في المنطقة، ويظل احد اكبر مراكز نفوذها واهم اوراق ضغطها مع الغرب في ملفها النووي، ويقع العراق في القلب من الاستراتيجية التوسعية لإيران وبالتالي فان

(١) تنسيق ايراني تركي لمواجهة استفتاء كردستان العراق، الجزيرة نت، ٢٠١٧/١٠/٤، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/eTYUYJk

المساس بأمن العراق ومحاولة تغير تركيبته الديمغرافية والسياسية الحالية، يعد مساساً بالمصالح الايرانية وما تعتبره امنها الاستراتيجي[١].

وفكرة انفصال اقليم كردستان عن العراق تنعكس سلباً على دور ايران الاقليمي، بعد ان ضمنت موقعاً متقدماً في العراق خلال السنوات الماضية، وترى ايران ان الخطوة الكردية تتناغم مع التوجه الامريكي الرامي الى تقليص نفوذها عبر تقطيع جغرافي لأوصال الدول التي تنشط ضمنها الامر الذي يشكل اهم المحددات امام الموقف الايراني تجاه اقليم كردستان العراق، فرفضت ايران موضوع الاستفتاء وعدته تقسيماً للعراق ليس من اجل مصلحة العراق دولةً وشعباً، بل لان المصلحة الاستراتيجية الايرانية تقتضي ذلك، وهو ما عملت عليه منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الراهن، وذلك لان تشكيل الدولة الكردية يعني تقارب المسافات الجغرافية بينها وبين اسرائيل، وهذا يعني تهديداً حقيقياً للعقيدة العسكرية الايرانية، لأنه عندها ستجبر على ادخال "دولة كردستان" ضمن مهددات الامن القومي الايراني، وما يكتنف هذا التغيير من تداعيات على مجهودها العسكري من حيث الانتشار وتوظيف القدرات العسكرية، ولهذا فإنها تسعى الى الحفاظ على العراق الموحد الضعيف غير المهدد لمصالحها،

---

(١) رانيا مكرم، محددات الدور : الاستراتيجية الايرانية بشأن محاربة "داعش"، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/٤/١٦، متاح على الرابط: http://www.acrseg.org/37873

والملائم لسياستها واستراتيجيتها الاقليمية وعدم السماح بأي متغيرات جيوبوليتيكية تهددها[١].

اضافة الى ان الحماس الاسرائيلي الرسمي لاستقلال كردستان العراق، يثير هواجس جدية في ايران، عن امكانية تنامي النشاط الاسرائيلي في مناطق قريبه اليها جغرافياً[٢]، حيث ترى ايران من وجهة نظرها ان هناك تماثل بين وضع حزب الله والاكراد، بمعنى ان انشاء دولة كردية على الحدود الايرانية تدعمها اسرائيل يماثل الخطر الذي يمثله حزب الله اللبناني على اسرائيل [٣]. فيما تأتي علاقة ايران بحزب الاتحاد الوطني الكردستاني واهمية مدينة السليمانية كمحدد ثاني للموقف الايراني تجاه اقليم كردستان العراق، وفي اطار التنافس الاقليمي الحاصل منذ زمن بعيد بين تركيا وايران فيما يتعلق بالنفوذ الدبلوماسي على الاقليم، فان التنافس التركي الايراني لفرض النفوذ الدبلوماسي على الاقليم ليس وليد اللحظة، بل يعود الى عام ١٩٩١ حين استطاع الاقليم الحصول على استقلاله الفعلي عن الحكومة العراقية المركزية وعندما اختارت تركيا التحالف مع الحزب الكردستاني الديمقراطي نضراً لالتقاء فكره الرافض للسيطرة الايرانية مع فكر الحكومة التركية التي ابدت خشيتها من التمدد الايراني، وقد تجلى التنافس التركي الايراني في دعم تركيا للحزب الكردستاني الديمقراطي ودعم ايران لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني اثناء نزاعهما

---

(١) فراس الياس، ايران والمشروع الكردي في العراق .. التهديدات وخيارات المواجهة، مصدر سبق ذكره .

(٢) استفتاء كردستان العراق : بين الاصرار الكردي والمعارضة الاقليمية، مصدر سبق ذكره .

(٣) محمد جودة، ايران والاكراد : قصة من الصراعات والمصالح المشتركة، مصدر سبق ذكره.

العسكري، اضف الى ان التحالف بين ايران وحزب الاتحاد الوطني استمر حتى يومنا هذا، وان الاتحاد الوطني اتخذ السليمانية المتاخمة للحدود الايرانية مقراً له منذ استقلال الاقليم، وعندما برزت خلافات عميقة داخل الحزب الذي اراد ان ينتخب بديلاً لطلباني الذي كان يعاني من المرض، خشيت ايران من تفكك حليفها الاساسي في الاقليم لذلك اوعزت الى مساعد قائد فيلق القدس "قاسم سليماني" والجنرال "مسجيريان" لتشكيل هيئه تسوي الامور بين الفرقاء ليتمكن من اقناعهم بتشكيل لجنة ادارية مشتركة، بالإضافة الى ذلك فان ايران تبذل جهوداً حثيثة للحفاظ على الاتحاد الوطني الكردستاني كقوة سياسية عسكرية موازنة للحزب الكردستاني الديمقراطي الحليف الاستراتيجي لتركيا لاسيما في ظل سيطرة الحزب على السليمانية[١] التي لها اهمية خاصة للإيرانيين باعتبارها عمقاً استراتيجياً لهم في العراق[٢].

ثانياً- المحددات الاقتصادية: توصف العلاقات الاقتصادية بين ايران واقليم كردستان العراق بالجيدة، وقطاعات التعاون المشترك بينهما بالمثمرة، كما قال المستشار الاقتصادي الرئاسي الاسبق "سعيد ليلاز" في حديثه مع "العربي الجديد" ان نسبة كبيرة من البضائع الايرانية المصدرة للعراق تمر بالمنافذ الحدودية البرية مع اقليم كردستان، فضلاً عن وجود صادرات ترسل للاقليم ذاته،

---

(١) جلال سلمي، ايران تدعم الاتحاد الوطني الكردستاني لإزاحة تركيا عن اقليم شمال العراق، ترك برس، ٢٠١٦/١١/٢٩، متاح على الرابط :
https://www.turkpress.co/node/28392

(٢) فراس الياس، ايران والمشروع الكردي في العراق .. التهديدات وخيارات المواجهة، مصدر سبق ذكره .

والجدير بالذكر ان العلاقات بين ايران وكردستان العراق، تطورت ابان عام ٢٠٠٣، وشملت قطاعات حكومية وخاصة على حد سواء، وتوجد بين ايران والاقليم ثلاثة منافذ حدودية، هي برويز خان، باشماق و تمرتشين واكثر من ٧٠% من الصادرات الايرانية للعراق تمر عبرها[١]. كما ان نمو التبادل التجاري بين ايران واقليم كردستان العراق في السنوات الاخيرة، انعكس ايجاباً على اقتصاد الاقليم، ويقول رئيس رابطة التنمية وتطوير التجارة والصناعة في اقليم كردستان العراق (طه حمه رشيد) "ان العلاقات التجارية بين الجانبين قديمة وتوطدت خلال الحصار الاقتصادي على العراق" واضاف "ان ايران لها دور كبير في تنمية المشاريع في الاقليم"، كما قال المتحدث باسم اتحاد مستثمري كردستان العراق (ياسين محمود) "ان حجم التبادل التجاري بين اقليم كردستان العراق وايران يبلغ خمسة مليارات دولار سنوياً "، وبين ان عدد الشركات الايرانية العاملة في الاقليم اكثر من مائتي شركة تعمل في مختلف المجالات، واكد القنصل الايراني في الاقليم ان الحالة الامنية الجيدة والتسهيلات المقدمة من الحكومة تجعل شركات بلاده ترغب في دخول السوق العراقية من بوابة كردستان[٢].

---

(١) فرح الزمان شوقي، توقعات بحجب ايران السلع عن كردستان واغلاق الحدود للضغط على الاسواق، العربي الجديد، ٢٠١٧/٩/٢٤، متاح على الرابط : http://cutt.us.com/uAFN

(٢) ناظم الكاكئي، نمو العلاقات التجارية بين ايران وكردستان العراق، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٥/٢٣، متاح على الرابط : http://cutt.us.com/3czL8K

كما تظهر لدى القطاع الحكومي الايراني مشاريع وصفقات في كردستان العراق في قطاعات الكهرباء، النقل، السكك الحديدية، الاتصالات، الخدمات الفنية والهندسية والتقنية فضلاً عن مشاريع ترتبط بتشييد الطرقات وبناء السدود، اما القطاع الخاص الايراني فنشاطه اكبر، وعقد اصحابه العديد من صفقات التعاون مع شركات في كردستان العراق، وعن هذه النقاط يقول الخبير الاقتصادي (علي امامي)، ان العلاقات بين الاكراد والايرانيين قديمة، وبينها تقاطعات ثقافية وحضارية متعددة، قد تكون اكبر من تلك التي تربط بين العرب والايرانيين، وهو ما تجلى بارتباط تجاري واقتصادي بين الطرفين يعود لأزمنة طويلة وتأثر بتغيرات السياسة احياناً، لكن بطبيعة الحال حافظت العلاقات على مستوى جيد منذ اكثر من عقد حسب تعبيره، واشار "امامي" كذلك الى قطاع السياحة والسفر، حيث تشكل المعابر الحدودية المشتركة طريقاً لمرور ٣ مليون شخص سنوياً بين الطرفين سواء من الايرانيين او الاكراد او العرب [١].

ولأهمية هذه العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين تبرز كأحد المحددات في الموقف الايراني تجاه كردستان والرامي الى رفض فكرة انفصاله عن العراق، وان اي قطع للعلاقات بين الطرفين سيترك نتائج سلبية وخيمة، وان الكل سيتأثر سلباً بقطع العلاقات، وسيكون المعنيون في اقليم كردستان مضطرين للبحث عن بدائل اقتصادية بشكل فوري وسريع، وقد تشكل اسرائيل ودولاً اوروبية بديلاً اقتصادياً عن ايران وحتى عن تركيا في بعض الاحيان، ولكن هذا الترجيح صعب تحقيقه، والسبب يتعلق برفض تركي ايراني سوري

---

(١) فرح الزمان شوقي، توقعات بحجب ايران السلع عن كردستان واغلاق الحدود للضغط على الاسواق، العربي الجديد، مصدر سبق ذكره .

عراقي، لكل السيناريوهات التي تخدم وتشجع انفصال اقليم كردستان، اضافة الى ان الامر يتطلب تعاوناً مع بعض الاطراف في الداخل السوري الذي يعاني من عدم استقرار في الوقت الراهن بما يشكل ممرات اقتصادية امنة للإقليم، وهو ليس بالأمر السهل، اما من الجانب الايراني لطالما ارتبط الرفض الايراني لانفصال الاقليم بقلق كبير يتعلق باقتراب اسرائيل من ايران، فليس لدى جيرانها باستثناء اذربيجان علاقات مع الكيان، وانفصال كردستان العراق يعني تواجد اسرائيل اقتصادياً على الحدود الغربية لإيران، وهي بالأساس منطقة حدودية حساسة حتى دون تحقق فكرة الانفصال(١).

ثالثاً–المحددات الامنية: لاكراد العراق علاقات تاريخية وقواسم مشتركة مع الجمهورية الاسلامية في **ايران**، وان اقليم كردستان العراق يشترك بحدود جغرافية طويلة مع ايران تتجاوز (٤٠٠) كيلو متر، كما ان العنصر الكردي له امتداداته داخل الاراضي الايرانية، فضلاً عن تواجد العديد من الفصائل والاحزاب الكردية الايرانية المعارضة (المسلحة والسلمية) على اراضي الاقليم مثل (حزب الديمقراطي الكردستاني الايراني "حدكا" وعصبة كادحي كردستان "كومه له" وحزب الحياة الحرة "بزاك" وحزب كردستان "باك" (٢).

ويمثل نشاط الاحزاب الايرانية الكردية المعارضة وطبيعة علاقاتها مع حكومة اقليم كردستان العراق، والحزب الديمقراطي الكردستاني والموقف الايراني ازاء

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) شاهو القره داغي، تداعيات المظاهرات في ايران على اقليم كردستان العراق، تقدير موقف، مركز العراق الجديد، ٢٠١٨/١/٢٧، متاح على الرابط : https://www.newiraqcenter.com/archives/3160

نشاطاتها المعادية في ايران، تحدي اقليمي يؤثر على العلاقات بين اقليم كردستان العراق وايران، كما يمثل اهم المحددات الامنية للموقف الايراني تجاه الاقليم، فتتجدد المواقف الايرانية المعبرة عن خشيتها على الامن القومي الايراني وتحذر بالوقت نفسه من مغبة الاضرار به عبر التحذيرات التي يطلقها مسؤولين امنيين ايرانيين تجاه حكومة اقليم كردستان، وتتمحور هذه التحذيرات حول وجود القنصلية السعودية في اقليم كردستان العراق والشكوك التي تدور حول التعاون بينهما في دعم الاحزاب الكردية الايرانية وكذلك تعاون الاقليم مع اسرائيل(١).

لطالما تخوفت طهران من النفوذ الاسرائيلي والسعودي في كردستان، الذي اضحى حسب قولها احد اهم الاخطار التي تواجه الامن القومي الايراني، حيث ان ايران واجهت عدة حملات وصفتها بالإرهابية، واكدت انها كانت جميعها منطلقة من كردستان العراق(٢).

فجاءت تحذيرات ايران على لسان اللواء (يحيى رحيم صفوي) كبير مستشاري قائد الثورة الاسلامية في ايران، وحذر مسعود البارزاني من مغبة السماح للقنصلية السعودية بتقديم الدعم لأعداء الثورة الاسلامية في ايران، وقال صفوي في كلمة له في الملتقى الدولي للازمات الجيوسياسية في العالم الاسلامي ان "البارزاني يسمح للقنصلية السعودية بتسليح اعداء الثورة ونحذر من مغبة هذه النشاطات، وعلى جماعة البارزاني ان تدرك جيداً انها مدينة لايران"،

---

(١) حسين احمد السرحان، المعارضة الايرانية والعلاقات بين ايران واقليم كردستان العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٦/١١/٨، متاح على الرابط : http://cutt.us.com/HuyRTz

(٢) عماد ابشناس، لماذا تعارض ايران استفتاء كردستان العراق ؟، مصدر سبق ذكره .

كما اعرب صفوي عن قلقه "حيال ايجاد هوة بين منطقة كردستان مع الحكومة الاتحادية في العراق بسبب ابرامها اتفاقات مع الصهاينة"، ونبه الى ان "الكرد في العراق تربطهم قواسم تاريخية واواصر محبة مع ايران الا ان عليهم تفهم ان دخولهم بمثل هذه الالاعيب السياسية قد يؤدي الى قطع المساعدات الايرانية عنهم"، ومن الجدير بالذكر، ان الاحزاب الكردية الايرانية المعارضة تبلغ (١٨) حزباً، ولكنها متشرذمة بسبب خلافاتها حول عدة امور بحيث توزع كل منها على عدة اجنحة، فمثلا يتألف الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني من جناحين مختلفين بينما تتألف عصبة الكادحين من ثلاثة اجنحة[١] اضافة الى ان عدم سماح سلطات الدول التي يتواجد بها الكرد بما فيها ايران بوجود نشاطات سياسية كردية بصورة علنية دفع بالمواطنين الاكراد الى ممارسة نشاطاتهم عن طريق تأليف احزاب وتنظيمات سرية تثير مخاوف سلطات هذه الدول التي لم تكن مستعدة لاتخاذ الخطوات الكفيلة بحل القضية الكردية على اسس سليمة[٢].

وتعود ذريعة المواقف التصعيدية والتهديدات الايرانية لإقليم كردستان الى وجود مقرات لكثير من تلك الاحزاب الكردية الايرانية المعارضة داخل اراضي الاقليم، وتقع مقرات اثنين من تلك الاحزاب في مدينة كويسنجق التابعة لمحافظة اربيل ومنطقة زركويز التابعة لمحافظة السليمانية[٣].

---

(١) حسين احمد السرحان، مصدر سبق ذكره.

(٢) عزيز حسن بارزاني، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، دار سبيريز للطباعة والنشر، دهوك، ٢٠٠٢، ص٧١ .

(٣) حسين احمد السرحان، مصدر سبق ذكره.

فبعد هدوء دام عقدين بين الاحزاب الكردية الايرانية والحرس الثوري الايراني، تجددت الاشتباكات بينهما من جديد في ٢٦ حزيران ٢٠١٦ في جبل كوسالان في كردستان ايران، ومع ان الاشتباكات قد وقعت في مناطق شرق كردستان الا ان اول فعل رد ايراني تمثل في تهديد مباشر من قوات الحرس الثوري ضد اقليم كردستان حين قال سردار حسين سلامي نائب قائد الحرس الثوري الايراني خلال خطبة صلاة الجمعة في طهران "ان مجاميع مسلحة تريد المساس بأمن ايران وقد انهينا هذه المجاميع"، كما ودعا سلامي مسؤولي اقليم كردستان الى الالتزام بتعهداتهم وإسكات هؤلاء المسلحين الذي قال انهم سيستهدفونهم داخل اراضي الاقليم اذا لم يكفوا احداث البلبلة، قامت حكومة اقليم كردستان بالرد على تهديدات حسين سلامي بعد يوم واحد من صدورها وقالت في بيان لها "انها ترفض تهديدات سلامي وترى ان حسن الجوار اساس للعلاقات مع ايران"، وفي هذا الاطار قال ناظم الدباغ ممثل حكومة اقليم كردستان في طهران " طلب الجانب الايراني رسمياً من مسؤولي الاقليم بذل الجهود لإيقاف الاحزاب الكردية الايرانية نشاطاتها في الاقليم " خلال زيارة وفد ايراني لإقليم كردستان اثناء تهديدات الحرس الثوري لإيصال الاحتجاجات الايرانية، واوضح الدباغ ان مسؤولي الاقليم اخذوا التهديدات الايرانية ضد الاقليم محمل الجد وقد ارسلوا وفداً الى الاحزاب الكردية للتباحث معها حول الامر بعد وصول الوفد الايراني الا ان الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني واحزاباً كردية ايرانية اخرى تشدد على استمرار نشاطاتها ضد الحرس الثوري في مناطق شرق كردستان، واكد محمد قادري مسؤول العلاقات في الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني في الاقليم " انه بعد تجميد نشاطاتنا في مناطق شرق

كردستان لعقدين نرى انه من الضروري البدء بها من جديد وذلك لمواجهة السلطة العسكرية التي شكلتها ايران في تلك المناطق"، وفي المقابل دعا ناظم الدباغ ممثل حكومة اقليم كردستان في طهران مسؤولي الاحزاب الكردية الايرانية لوقف نشاطاتهم في الظروف الحالية التي يمر بها الاقليم خصوصاً على حدود الاقليم، واكد على ضرورة ان تبدأ الاحزاب الكردية الايرانية بمطالبة الحقوق المشروعة للشعب الكردي في ايران عبر الحوار لان السلاح والحروب لا تنتج سوى المآسي لجميع الاطراف(١).

بالمقابل يتهم الجانب الايراني الاحزاب الكردية في شرق كردستان بوقوف اياد خارجية وراها، ولاسيما التحريض السعودي، وقال محسن رضائي الامين العام لمجلس تشخيص مصلحة النظام في ايران خلال لقاء مع قناة تلفزيون "الشبكة الاولى"، " ان السعودية دعمت الاحزاب الايرانية المعارضة في مدينة اربيل وفعلت حزبين كرديين ايرانيين وقد اقاما مقرات لهما قرب الحدود الايرانية "، فيما نفى مسؤولو الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني وعصبة كادحي كردستان ايران ذلك، مشددين على ان الجانب الايراني يوزع الاتهامات "لأخفاء فشله"، كما رفضت بدورها حكومة اقليم كردستان "جميع المعلومات والتفسيرات لمحسن رضائي واعتبرتها غير صحيحة ولا اساس لها"، ولربما على اثر تصريحات ايران وردود حكومة الاقليم ستتطور الخلافات اكثر وقد تخلق

---

(١) هونر حمه رشيد، الصداقة بين ايران وكردستان تكاد تتحول الى عداوة، موقع نقاش، ٢٠١٦/٧/٢١، متاح على الرابط :

/http://www.niqash.org/ar/articles/security/5316

الاحزاب الكردية الايرانية توتراً بين اقليم كردستان، بعدما ازدهرت العلاقة وتطورت بين الجانبين خاصةً بعد عام ٢٠٠٣[١] .

(١) المصدر نفسه .

المبحث الثالث

الموقف (الاسرائيلي) والسوري من كردستان العراق بعد ٢٠٠٣

يتضمن هذا المبحث دراسة موقف كل من سوريا و(اسرائيل) ازاء قضية كردستان العراق وما مرت به من تحولات وذلك من خلال تتبع هذه المواقف وتطوراتها وما يمكن ان يؤثر عليها من محددات وعوامل، وتم دراسة هذين الموقفين في مبحث واحد كونهما الاقل تأثيراً من مواقف الدول الاقليمية الاخرى.

المطلب الاول: الموقف الاسرائيلي من كردستان العراق بعد ٢٠٠٣

اولاً – طبيعة الموقف الاسرائيلي:

تعود العلاقات الكردية – الصهيونية الى عام ١٩٣١م، اي قبل تأسيس الكيان الصهيوني الذي يعرف اليوم ب " اسرائيل"، عندما كان للوكالة اليهودية في وقتها مندوب اسمه روفين شيلو، يقيم في جبال كردستان، ويتحرك تحت غطاء عمله الصحفي، فيما يؤكد بعض الكتاب اليهود ومنهم الكاتب اليهودي الامريكي (شلومو نكد يمون) في كتابه التوثيقي "الموساد في العراق ودول الجوار"، ان علاقة الاكراد بالصهاينة بدأت منذ عام ١٩٤٣، وتعمقت بعد اعلان قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، فقد قام الكيان الصهيوني بمساعدة الاكراد في معاركهم مع الانظمة العراقية منذ ايام الملكية وما بعدها، وقد امدتهم اكثر من مرة بالسلاح والاغذية والمعونات الصحية، والاموال، كما ان ممثلين من الموساد الصهيوني زاروا المواقع الكردية في شمال العراق في عقد الستينات، وكانت الاتصالات تتم بينهما عبر طهران في ظل حكم الشاه وعبر العواصم الاوروبية وخاصه في باريس ولندن، مشدداً على ان الزعيم الكردي الراحل مصطفى البارزاني زار الكيان الصهيوني مرتين، والتقى هناك بالقيادات

السياسية الصهيونية الي جانب قيادات في الموساد في اواخر الستينيات، ويضيف نكد يمون انه "في فترة الخمسينيات، بدأت العلاقات مع اسرائيل تأخذ شكلاً عملياً " مشيراً الى انها كانت تجري " عن طريق ثلاث قنوات اولها الاستخبارات الايرانية، وثانيها نشاط الاكراد في أوروبا مع السفارات الاسرائيلية، وثالثها علاقة (مصطفى البارزاني) بصديقة القديم موريس فيتشر، سفير اسرائيل في روما " ويتابع " ان البارزاني رأى ضرورة الاتصال بإسرائيل بطريقه مباشرة منذ عام ١٩٦٣ لتساعده على تحقيق حلم الاكراد في بناء حكم ذاتي بعدما فشل مع الحكومات العراقية لذلك استعان بشخص يدعى بدير خان من الاستخبارات الايرلندية " [١].

وربما من المهم الاشارة الى ان هذه الحقائق والمعلومات كشفت عنها الوثائق والصور والكتب التي خرجت في السنوات الاخيرة واصبحت متاحة بعد عام ١٩٩٠م، ومنها كتاب جوناثان راندل كما تعد اتصالات "بدر خان" دليلاً واضحاً على التعاون بين الفصائل المسلحة الكردية والموساد الصهيوني، ولم ينف قادة الاكراد المعلومات الواردة في مثل هذه الكتب وغيرها حول تفاصيل العلاقات مع (اسرائيل)[٢].

---

(١) صلاح عبد الطيف، ايمن الهاشمي، القصة الكاملة العلاقة اسرائيل بلا اكراد وبقلم اسرائيلي يهودي وهناك عدد كبير من الصور والحقائق، تغطيه لحقائق وكتاب يهودي، شبكة المنصور .

(٢) موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف الي تهديد الجغرافيا السياسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ٨٤ ٨٥.

استند الدعم الاسرائيلي لأكراد العراق على مبدأ سياسي اتبعه قادة الحركة الصهيونية ومن بعدها اسرائيل يقوم على مصادقة المحيط غير العربي كالأتراك والايرانيين والاقليات الاسلامية والمسيحيين لان اسرائيل تعيش في بيئة معادية لها [١]، ويمكن تلخيص الدعم الاسرائيل للأكراد في مرحلتين[٢]:

المرحلة الاولى: الممتدة ما بين عامي ١٩٦٥-١٩٧٥، اذ شهدت هذه المرحلة ذروة علاقات التعاون بين اكراد العراق والكيان الصهيوني، حيث اندلعت المعارضة الكردية ضد الحكومة العراقية، فقدمت اسرائيل للأكراد الاسلحة والاموال وعقدت لهم الدورات التدريبية في اسرائيل وامدتهم بالخبراء والمستشارين من رجال الموساد الاسرائيلي والخطط العسكرية، وساعدت في بناء جهاز الاستخبارات السرية للأكراد "البارستن"، وقدمت لهم مساعدات انسانية وطبية بغية اضعاف العراق عسكرياً واقتصادياً للحؤول دون قيامه بإرسال قوات عسكرية لدعم جبهات القتال العربية ضد اسرائيل اضافة لرغبة اسرائيل في ارضاء ايران حليفتها في تلك المرحلة التي كان لها ايضاً مصلحة في اضعاف العراق لوجود خلافات حدودية بين الدولتين.

المرحلة الثانية: الممتدة ما بين عامي ١٩٩١- ١٩٩٨، وهي المرحلة التي اعقبت حرب الخليج الثانية حيث بدأت العلاقة تأخذ منحى اكثر تقارباً بين اسرائيل والاكراد في شمال العراق، فقد وقفت اسرائيل بكل قواها الي جانب

---

(١) سيف الدين احمد العراقي، العلاقة الكردية الاسرائيلية – ملف خياني لا يغتفر، شبكة ذي قار، ٧ ايلول ٢٠١٠ .

(٢) حنان أخميس، العلاقة الكردية – الاسرائيلية .. اصل الاكراد – الجزء الثالث والاخير، ديوان العرب، ١٩ يناير ٢٠٠٤ .

الاكراد العراقيين في الشمال وقدمت لهم انواع الدعم العسكري والامني والاقتصادي والاجتماعي بهدف اقامة كيان كردي مستقل في الشمال واضعاف الحكومة المركزية في بغداد، وثمة مبررات اسرائيلية اخرى لوقفها الى جانب الاكراد في اعتبار العلاقات التاريخية جيدة بين الطرفين وانهم شركاء في المصير والاهداف وحلفاء طبيعيون وقد اسهم اكراد العراق منذ عقد الثلاثينيات من القرن العشرين حتى اواخر الستينيات في تنفيذ المخططات الصهيونية الاسرائيلية وبخاصة تهريب اعداد كبيرة من يهود العراق الى فلسطين، وحصول اسرائيل على معلومات استخباراتية خطيرة من سياسي اكراد العراق، وقبيل حرب الخليج الثالثة قام مسؤولون من اكراد العراق بزيارة الى كل من واشنطن وتل ابيب وحصلوا على مجموعة من الضمانات السياسية والامنية بالنسبة لأوضاع الاكراد في مرحلة ما بعد الحرب والاطاحة بالنظام العراقي السابق ومن بينها[1]:

أ- حصول كردستان العراق رسمياً على الحكم الذاتي وهو ما تم بالفعل وجرى النص عليه في قانون الدولة العراقية للمرحلة المؤقتة الصادر في ٨ مارس ٢٠٠٤، مع المزيد من الاستقلالية على حساب الوحدة الجغرافية العراقية.

ب- تساهم قوات البيشمركة الكردية في لعب دور بارز على المستويين الاستخباري والعسكري داخل العراق وفي الاقليم المحيط وعدم دمجها في الجيش العراقي الموحد، وكذلك عدم الخضوع لسلطة مركزية في بغداد.

---

(١) نائل الدهشان، مصدر سبق ذكره، ص

ثانياً – موقف اسرائيل من اقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣

مرت العلاقات بين الاكراد واسرائيل بمراحل عديدة لتعود وتزدهر وتتوثق سنة ٢٠٠٣، مع الاحتلال الامريكي للعراق، فكانت بداية لفتح ملف العلاقات الكردية– الصهيونية في الوقت الراهن، ففي تلك الفترة تكاثرت التقارير التي تحدثت عن زيادة التغلغل الاسرائيلي في كردستان العراق ووجود مستشارين عسكريين اسرائيليين يقومون بتدريب البيشمركة ويقدمون الدعم العسكري والاستخباراتي للأكراد[١]، كما كشفت مجلة ال (نيويوركر) الامريكية في منتصف عام ٢٠٠٤، عن تسلل عناصر من الاستخبارات الصهيونية، من هناك الى محيط منشئات نووية في ايران، وقد ورد في المقال الذي كتبه الصحفي الامريكي (سيمور هيرش) مؤلف كتاب " الخيار شمشون" الذي يعد من اهم ما كتب عن البرنامج النووي الصهيوني، ان عملاء من الكيان الصهيوني بينهم اعضاء في جهاز الاستخبارات الخارجية " الموساد" يقدمون انفسهم للسلطات العراقية بوصفهم رجال اعمال فيما يقومون بتدريب "فرق الكوماندوز" القوات الخاصة الكردية في كردستان العراق، ويقومون ايضاً بعمليات سرية في المناطق الكردية في سوريا وايران، وطبقاً لما جاء في مجلة ال" نيويوركر " فان الهدف الاساسي للنشاط الاستخباري الصهيوني في شمال العراق هو تشكيل فرق قوات خاصة كردية تكون قادرة على مواجهة الفصائل الشيعية المسلحة في العراق، كما ان عناصر اسرائيلية قد اتخذت من كردستان العراق منطلقاً لعبور الحدود بين كل من العراق وايران برفقة فرق القوات الخاصة الكردية التي جرى تدريبها

---

(١) رندة حيدر، اسباب الدعم الاسرائيلي لاستقلال اقليم كردستان، صحيفة النهار، ١ تموز ٢٠١٤.

على ايدي خبراء اسرائيليين لتثبيت كاشفات واجهزة رصد وتنصت وغير ذلك من الاجهزة بالقرب من منشآت نووية ايرانية تعتبر محل شك في البرنامج النووي الايراني[١].

ومنذ تلك الفترة بدأت تظهر الاهمية التي تعطيها اسرائيل لإقليم كردستان في موقفها ونظرتها الاستراتيجية الى التطورات في دول المنطقة، ورغم عدم وجود علاقات رسمية بين اقليم كردستان واسرائيل فأن التعاون بين الطرفين لا يقتصر فقط على المجالين العسكري والاستخباراتي بل بدأ يشمل مع مرور الوقت ومع بناء كردستان لمؤسساته ودولته التعاون في مجالات عديدة اخرى، فقد تحدثت الصحف الاسرائيلية عن زيارات قامت بها وفود كردية رسمية الى اسرائيل لدراسة سبل التعاون في المجالين الزراعي والصناعي بين الطرفين وكيفية الاستفادة من خبرة الشركات الاسرائيلية في بناء المزارع النموذجية وفي الفترة الاخيرة بدأ التعاون الاقتصادي بين الجانبين يظهر الى العلن مع اقدام اسرائيل على شراء النفط من كردستان وذلك رغماً عن ارادة الحكومة العراقية الاتحادية[٢]. حيث كشفت صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية المتخصصة، ان ٧٥% من النفط الذي تستورده اسرائيل يأتي من كردستان العراق[٣].

ويقول وزير الامن الاسرائيلي الاسبق (أفي ديختر)، في محاضرة عن الدور الاسرائيلي في العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة

---

(١) نائل دهشان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٤٧ .

(٢) رندة حيدر، اسباب الدعم الاسرائيلي لاستقلال اقليم كردستان، مصدر سبق ذكره .

(٣) المصالح الامنية والاستراتيجية تدفع اسرائيل لتأييد استفتاء انفصال كردستان، مصراوي، ٢٠١٧/٩/٢٣، متاح على الرابط : http://cutt.us.com/Y5RSAO

الامريكية " لقد حققنا في العراق اكثر مما خططنا وتوقعنا "، مشيراً الى ان " ذروة اهداف اسرائيل هي دعم الاكراد بالسلاح والتدريب والشراكة الامنية لتأسيس دولة كردية مستقلة في شمال العراق تسيطر على نفط كركوك وكردستان "، ويضيف ان " هناك التزاماً من القيادة الكردية بإعادة تشغيل خط النفط من كركوك الى خط IBC سابقاً عبر الأردن، وقد جرت مفاوضات أوليه مع الأردن، وجرى التوصل إلى اتفاق مع القيادة الكردية، وإذا ما تراجع الأردن، فهناك البديل التركي، اي مد خط كركوك ومناطق الإنتاج الاخرى في كردستان الى تركيا واسرائيل واجرينا دراسات لمخطط انابيب للمياه والنفط مع تركيا، ومن تركيا الى اسرائيل "[١].

بجانب ذلك فان هناك دوراً خطيراً اخر يلعبه جهاز "الموساد" الصهيوني في العراق وفي غالبية اركانه يعتمد على الاكراد، وهذا الدور هو شراء اراضي عراقية لا سيما في مناطق الشمال والغرب، وفي هذا السياق فقد اكدت مصادر تركمانية ان اموالاً يهودية- او صهيونية- هي التي اسست " بنك القرض الكردي" ومقره في مدينة " السليمانية" والذي مول الكثير من هذه العمليات (شراء الاراضي)، كذلك توسعت عمليات شراء الاراضي في مدينتي الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط، ومنذ عام ٢٠٠٣م تشكل جيش يهودي- كردي مشترك للحفاظ على المشروع الانفصالي للدولة الكردية مقابل منح الشركات الصهيونية امتيازات باستغلال الثروات لنفطية والمعدنية في الشمال [٢].

---

(١) ايلي شهوب، اسرائيل وكردستان : علاقة غرامية متواصلة، جريدة الاخبار، ٩ تموز ٢٠١٠.

(٢) حنان اخميس،، مصدر سبق ذكره .

اضافة الى هذا فأن اجهزة الاستخبارات الصهيونية عملت خلال الفترة الماضية، اي بعد الاحتلال الانجلو – امريكي للعراق على البحث عن كل ما يمس اليهود في العراق، بما في ذلك الوثائق وحتى الاثار مع الاعلان عن وجود ما اسموه ب" روابط تاريخية " بين اليهود والاكراد، الامر الذي يفسر سيطرة الاكراد واليهود على ٣٠٠ قرية للاشوريين والكلدان ووقوف الكردية ضد القومية العربية والهوية الاسلامية العراقية، لتهيئة موطأ قدم لعودة يهود العراق ممن هاجروا الى الكيان الصهيوني في عقود الاربعينيات والخمسينيات والستينيات الماضية او طلب تعويضات عن ممتلكاتهم القديمة التي يتم تحديدها من خلال الوثائق التي سبق الاشارة اليها[١].

ثالثاً – موقف الكيان الصهيوني من اعلان دولة كردية:

يتبين الموقف الاسرائيلي الواضح والصريح تجاه اقليم كردستان العراق من خلال تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، عندما اعلن ان اسرائيل تؤيد تطلع كردستان نحو الاستقلال السياسي في ندوة عقدها معهد ابحاث الامن القومي في جامعة تل ابيب عام ٢٠١٤[٢] ودعا خلالها الولايات المتحدة وأوروبا الى دعم هذا المسار والحث عليه، مضيفاً انهم يستحقون "الاستقلال السياسي" وعدت تصريحاته تأييداً واضح لقيام دولة كردية [٣].

---

(١) نائل الدهشان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨ .

(٢) انطون شلحت، لماذا تدعم اسرائيل قيام دولة كردية ؟، العربي الجديد، ٤ اكتوبر ٢٠١٧ .

(٣) BBC عربي، اسرائيل تعلن تأييدها قيام دولة كردية، ٢٠١٧/٩/13، متاح على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/middleeast41255346

لم يكن مفاجئاً الموقف الذي اتخذه نتنياهو في دعمه لإقليم كردستان المستقل، واصفاً الاكراد بأنهم " شعب مناضل اثبت التزامه واعتداله السياسي"، فهذا الموقف هو في الواقع مزيج من نظرية رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق ديفيد بن غوريون القائلة بضرورة اقامة تحالفات مع الاقليات في المنطقة ودول " الطوق الثالث " اي الدول التي ليس لها حدود مشتركة مع اسرائيل ولكن تجمعها مصالح مشتركة معها، وبين الحقائق الجيوسياسية التي افرزها سقوط نظام صدام حسين والغزو الامريكي للعراق، اللذين جعلا الحكم الذاتي في كردستان امراً واقعاً، اضافة الى التطورات التي شهدها العراق وظهور تنظيم داعش في غرب البلاد على مقربة من الاقليم الكردي(١).

واستناداً الى الشرح الذي قدمه نتنياهو وقتها في ندوة معهد الامن القومي، كان يوضح ان الدولة الكردية التي دعا الى اقامتها، ستكون جزءاً من تحالف اقليمي يضم الاردن وسائر اطراف معسكر "الاعتدال" العربي، ولكن هذه الدعوات تزامنت في حينه مع تمدد " داعش" في العراق، الذي شدد نتنياهو في تلك الفترة على ضرورة كبحها، ويأتي دعم خيار اقامة دولة كردية كجزء من استراتيجية اوسع تستهدف احتواء مرحلة ما بعد داعش، وبهدف انتاج خط توتر اقليمي جديد في المنطقة (٢).

وعندما جدد رئيس اقليم كردستان العراق دعوات الانفصال عن العراق وحدد موعد لإجراء استفتاء انفصال اقليم كردستان عن العراق في ٢٥ سبتمبر

---

(١) رند حيدر، مصدر سبق ذكره .

(٢) علي حيدر، اسرائيل والدولة الكردية :قنبلة اقليمية .. وكيان وظيفي، جريدة الاخبار، ١٤ ايلول ٢٠١٧.

٢٠١٧، بدت مواقف مجمل الدول المعنية بشؤون المنطقة رافضة او متحفظة على الامر، بينما بدت اسرائيل الوحيدة المؤيدة لإعلان الانفصال، ليعود نتنياهو الى تأكيد الموقف الاسرائيلي وتجديد دعم بلاده لاستقلال اقليم كردستان، بل وتدعو الى تقسيم العراق الى ثلاث دول على اساس عرقي ومذهبي، لان العراق كان دوماً في نظر اسرائيل هو خزان دول الطوق بحسب ابحاث الامن القومي الاسرائيلي[١] وادت اسرائيل دوراً رئيسياً في الاستفتاء والدفع بقوة باتجاه اجرائه، اذ عملت على تمكين حكومة اقليم كردستان من تأمين شروط اعلان استقلال الاقليم عن العراق، ولعل الدعم الاسرائيلي للانفصال عن العراق، قد لا يكون نتيجةً للعلاقات الوطيدة بين الاكراد واسرائيل، بل مؤشر على دعم اسرائيل لإقامة دولة كردية في شمال العراق، كي تكون نواة لدولة كردية اكبر تضم لها لاحقاً مناطق التواجد الكردي في شمال وشمال شرق سوريا وشرق تركيا وغرب وشمال غرب ايران، وقد دلل نتنياهو على اهمية قيام دولة كردية مستقلة في العراق، وذلك "لانهم جديرون بها" على حد قوله [٢].

بغض النظر عما سبق الحديث حول العلاقة بين الطرفين، وما تشهده المنطقة اليوم من متغيرات متلاحقة، فإن إسرائيل اتبعت استراتيجيات منفصلة ومحددة، لدعم مصالحها الاستراتيجية وتأمين الاستقلال الكردي، حيث كثفت

---

(١) قاسم عز الدين، لماذا يغامر برزاني بالانفصال والحروب؟، الميادين نت، ٢٠١٧/٩/٢٣ متاح على الرابط: http://cutt.us.com/6AyOCw9

(٢) زهير اندراوس، دعم اسرائيل لقيام دولة كردية بالعراق نابع من مخططها لدولة كبيرة تضم الاكراد بسورية وتركيا وايران ورسالة تحد ل حليفتها الاستراتيجية تركيا، صحيفة رأي اليوم، ١٧ سبتمبر ٢٠١٧ .

من مساعداتها الاقتصادية المباشرة لحكومة إقليم كردستان، من خلال توفيرها التدريب لقوات الأمن، وإنشاء المطارات، وإقامة البنية التحتية للاتصالات، فضلًا عن ممارسة ضغوط على أمريكا نيابة عن حكومة إقليم كردستان، بشأن الانفصال عن العراق [١].

رابعاً- محددات الموقف الاسرائيلي من اقليم كردستان العراق:

١. المحددات السياسية: تبرز مجموعة من المحددات السياسية التي تفسر الموقف الاسرائيلي من كردستان العراق ومنها:

أ- **تقسيم الدول الاقليمية في المنطقة (العراق وسوريا):** تهدف اسرائيل الى إطلاق مخطط إعادة تقسيم دول المنطقة الكفيل بإنهاء خطر الدول الكبيرة على إسرائيل، والتأسيس لواقع إقليمي بديل يرتكز على دويلات صغيرة طائفية وعرقية ودينية من شأنه أن يعطى لإسرائيل القدرة على السيطرة والهيمنة والتفوق المطلق وتأمين الوجود[٢].

أدركت اسرائيل أهمية دعم الأكراد، في إقامة دولتهم، في كل من إيران وتركيا والعراق وسوريا، وعجلت بتوطيد علاقات تحالف معها، فإقامة دولة كردية مستقلة، بعد تقسيم العراق وسوريا إلى دويلات

---

(١) بثينة اشتيوي، اسرائيل والاكراد .. علاقات سرية تكشفها صراعات المنطقة، ساسة بوست، ٢٠١٦/٣/٢٢، متاح على الرابط :
https://www.sasapost.com/kurdishisraelirelations/

(٢) فتحي خطاب، "فتنة كردستان" .. اهداف ومطامع اسرائيلية، تقارير، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧، قناة الغد، مصدر سبق ذكره .

متنازعة، يخدم مصلحة اسرائيل بالتأكيد، إذ ستُضعف هذه الدول العراق وسوريا استراتيجياً، وستضمن تحقيق المصالح الإسرائيلية في سوريا، متمثلة في الهدف الاستراتيجي وهو تصفية وجود «الدولة السورية»، بشكلها المتماسك الموحد، وتحويلها إلى كانتونات ذات صبغة عرقية ومذهبية، كما سيقضي إنشاؤها على تواجد جماعات إسلامية سنية، قد تتخذ من سوريا نقطة انطلاق، للوصول للعمق الإسرائيلي وتهديده، وسيقلص قيام دولة كردية في العراق فرصة ظهور جيش شيعي(١).

فمنذ قيام اسرائيل عام ١٩٤٨، وحتى الاحتلال الامريكي للعراق، والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تنظر للعراق كدولة معادية، وذلك لمشاركة القوات العراقية في حرب عام ١٩٤٨ وحرب عام ١٩٦٧، الى جانب الجيوش العربية ضد اسرائيل، كما كان لدور العراق في ايواء مقاتلين فلسطينيين وتدريبهم، مآخذ مهم للحكومات الاسرائيلية لاعتباره بلداً معادياً. راهنت (اسرائيل) على التركيبة القومية والاثنية في العراق، فعملت على اثارة النعرات الطائفية والقومية، وحرضت الاكراد على مزيد من المعارضة للنظام، بحجة حرصها على حقوق الاقليات، وهكذا عملت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على اضعاف العراق، ولذا وجدت

(١) هل تتعاون تل ابيب مع اكراد العراق لتحقيق حلم "اسرائيل الكبرى"، ساسة بوست، ٢٠١٦/٦/١٧، متاح على الرابط : https://www.sasapost.com/kurdsandisrael/

الحكومات الاسرائيلية لها موطئ قدم في عمليات تمزيق العراق، فراهنت على (المظلومية القومية الكردية) شمال العراق، حيث ساوى الساسة الاسرائيليون بين قضيتهم وبين القضية الكردية على انهما حقاً مشروعاً للقوميات (الاقلية) في المحيط العربي[١].

فقد كان رئيس الأركان الإسرائيلي، رفائيل إيتان، يتواجد في المناطق الكردية، وقدم الدعم بالمال والسلاح والتدريب للأكراد، وقال: «اليوم إسرائيل تسعى لتقارب أكبر مع الأكراد، لإثارة النعرات في المنطقة، وكي تصبح شوكة بظهر الدول العربية، فهي تدرك أن انفصال الأكراد، عن العراق وسوريا، سينهيهما لتنشأ الدولة الكردية على أنقاضهما، وبالتالي تعمل تل أبيب على إضعاف الدولتين، لتصبح هي الأقوى» [٢].

ب- **محاصرة كل من إيران وتركيا:** إن أحد الأسباب التي تدفع النخب الأمنية الإسرائيلية للمجاهرة بحماسها لفكرة إقامة دولة كردية، هو تقديرها أن مثل هذه الدولة ستسهم في محاصرة كل من تركيا وإيران اللتين تناصبهما إسرائيل العداء. وقد سبق للجنرال عوزي ديان، رئيس مجلس الأمن القومي وقائد شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي الأسبق، أن

---

(١) محمد خالد سرحان ابو الريش، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢ .

(٢) هل تتعاون تل ابيب مع اكراد العراق لتحقيق حلم "اسرائيل الكبرى"، مصدر سبق ذكره .

تحدث عن دور الدولة الكردية المهم في محاصرة أنقرة وطهران، على اعتبار أن مثل هذا الدور يقلص من قدرة هاتين الدولتين للتفرغ للاهتمام بالصراع مع إسرائيل مستقبلا. مع العلم أن إسرائيل استخدمت إقليم كردستان في العمل ضد إيران، حيث كشفت وسائل إعلام أجنبية أن جهاز الموساد اتخذ من "كردستان" منطلقا لتنفيذ عمليات سرية ضد المنشآت النووية الإيرانية "[١].

وعلى صعيد العلاقة المتوترة لإسرائيل مع تركيا، والعداء المعلن بينها وبين إيران، سيضمن قيام دولة كردية محاصرة الدولتين، إذ يعني ذلك وجود فاصل بينها وبين إيران وتركيا، وتقوية ما تسميه دولة الاحتلال بـ "مواقف الأطراف المعتدلة بالمنطقة"، فقيام دولة كردية، وانشغال إيران بها، سيقلص من قدرتها على التفرغ للاهتمام بالصراع مع (اسرائيل) مستقبلًا، ولذلك عملت اسرائيل مبكرًا على هذا المخطط، إذ كشفت معلومات أولية أنها استخدمت إقليم كردستان، في العمل ضد طهران، فانطلقت من الإقليم لتنفيذ عمليات سرية، ضد المنشآت النووية الإيرانية، كما أن التقارب مع الأكراد يعني تعويض اسرائيل نسبيًا عن فتور علاقاتها بتركيا[٢].

---

(١) صالح النعامي، الابعاد الاستراتيجية في علاقة اسرائيل بكردستان العراق، الجزيرة نت، متاح على الرابط : http://cutt.us.com/QbbZZe7Q

(٢) هل تتعاون تل ابيب مع اكراد العراق لتحقيق حلم " اسرائيل الكبرى "، مصدر سبق ذكره .

كما تهدف اسرائيل الى ايجاد مشكلة لكل من إيران وتركيا، القوتين الأبرز في المنطقة، المجاورتين للإقليم وللعراق عمومًا، واللتين تعانيان من مشكلة كردية كذلك، وتتخوفان من تنامي الأصوات الكردية المطالبة بالانفصال بعد تحقق ذلك لأكراد العراق، ويمر بالإقليم – وهو منطقة جبلية – عددٌ من الأنهار أهمها نهر الزاب الكبير الذي ينبع من جنوب شرق تركيا، ونهر الزاب الصغير الذي يقع منبعه في شمال غرب إيران، ويصب النهران في دجلة، وبالإضافة إلى إيران وتركيا، فإن الأكراد في سوريا يسعون بالفعل لخطوة مشابهة، مستغلين حالة الفوضى في البلاد، الأمر الذي سيعمق الأزمة السورية، ويخلق مشاكل جديدة، ستشغل أي منتصر في الحرب الدائرة، سواءً النظام أو معارضيه، عن التفكير في "إسرائيل"، ربما لعقود قادمة[1].

ت- **سياسة تحالف الاقليات:** كان توطيد علاقة اسرائيل مع أكراد العراق في الإقليم الشمالي جزءاً من سياسة الخروج من العزلة الإقليمية على إثر القطيعة مع الدول العربية المحيطة بها، فكانت سياسة "تحالف الأقليات" وحمل شعارات "وحدة المصير" والتشبيه بين "التجربة الإسرائيلية" في إقامة دولة قومية وبين مشروع الأكراد بإقامة دولتهم، ركيزة العلاقات

(١) تحليل ٤ اهداف "اسرائيلية" وراء دعم انفصال كردستان العراق، المركز الفلسطيني للأعلام، متاح على الرابط : https:// www. Palinfo.com> news>4

للعقود اللاحقة، إلى جانب الخروج من العزلة الإقليمية، تضمن تعزيز العلاقات الإسرائيلية الكردية مصالح أخرى[١].

أضف إلى ذلك، أن موقف "إسرائيل" قد جعل من الأكراد حليفًا مفترضًا لها، في منطقة تعج بـ"الأعداء"، وقد تكون "كردستان" المستقلة أول حليف حقيقي لاسرائيل، على المستويين الشعبي والرسمي، في مدخل مهم نحو "تطبيع" فكرة الصداقة في المنطقة. وبشكل فعلي، وفي حدث غير مسبوق في العالم العربي، ظهرت أعلام "إسرائيل" إلى جانب أعلام الأكراد في تظاهرات بكردستان العراق، فيما تعالت الأصوات فيها المؤيدة للاحتلال الإسرائيلي بشكل علني وإذا كانت فرص الجانبين في الاستفادة على المستوى التجاري من ذلك التقارب، تبدو ضعيفة الآن، بالنظر إلى افتقار الإقليم لمنفذ بحري، فإن ذلك قد يصبح ممكنًا إذا تمكن أكراد سوريا من الوصول إلى مياه البحر المتوسط، يُشار إلى أن نتنياهو صرح، منتصف أغسطس/آب الماضي، في العاصمة الأمريكية واشنطن أنه يدعم استقلال الأكراد، الذين وصفهم بـ" الشعب الشجاع والموالي للغرب"، في تأكيد لموقف سابق كشف عنه عام ٢٠١٤ [٢]. كما ان الأهداف والمطامع الإسرائيلية سبق وأن كشف عنها ايضاً «آلون

---

(١) مي خلف، علاقات اسرائيل – كردستان .. جذور تاريخية وثروة استراتيجية للاحتلال، الخليج اونلاين، ٢٠١٥/٨/٢٦، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/Pd7D

(٢) تحليل ٤ اهداف "اسرائيلية" وراء دعم انفصال كردستان العراق، مصدر سبق ذكره .

بن ديفيد» معلق الشئون العسكرية في صحيفة معاريف، في شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٥، بقوله إن «دولة كردية تضم أجزاء من العراق وإيران وسوريا وتركيا ستمثل (حليف أحلام) بالنسبة لإسرائيل»، أما صحيفة هآرتس فقد أكدت أن هناك عدداً من المزايا لإسرائيل في استقلال كردستان من أهمها الموقع الاستراتيجي للإقليم، كما أنها ستكون بمنزلة (صداع) بالنسبة للمنافسين المحتملين ومن ضمنهم العراق وتركيا وسوريا(١).

٢. **المحددات الاقتصادية:** إضافة لأهمية تحقيق الاستراتيجية الإسرائيلية، المتمثلة في إقامة علاقات وثيقة، مع دول وجماعات غير عربية، هناك أيضًا فوائد اقتصادية جمة تحققها اسرائيل، نظير التقارب مع الأكراد، فوائد لا تقتصر على استيراد ٧٧% من نفطها، بأسعار مخفضة من المناطق التي يسيطر عليها الأكراد، شمالي العراق، وإنما تمتد لما هو أبعد من ذلك(٢).

فقد كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية، في تشرين الثاني لعام ٢٠١٤، النقاب عن أن شركات تستحوذ على الكثير من الاستثمارات داخل كردستان لاسيما شركات إنشاءات هندسية ومقاولات إسرائيلية، واتصالات واستشارات امنية، تؤدي دورًا مهمًا في بناء مشاريع بنى تحتية، وقالت الصحفية إنها شركات تتبع قيادات سابقة، في الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، كالموساد،

---

(١) فتحي خطاب، "فتنة كردستان" .. اهداف ومطامع اسرائيلية، تقارير، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧، قناة الغد، مصدر سبق ذكره .

(٢) هل تتعاون تل ابيب مع اكراد العراق لتحقيق حلم "اسرائيل الكبرى"، مصدر سبق ذكره .

وجهاز الاستخبارات الداخلية «الشاباك»، وشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، كما ذكرت الصحفية أن: «كبار القادة الاستخباريين يستغلون علاقات العمل السابقة مع الأكراد، في خدمة مصالح شركاتهم، ويقف على رأس المستثمرين الإسرائيليين في كردستان، الجنرال داني ياتوم، الرئيس الأسبق لجهاز الموساد» (١).

٣. **تحقيق حلم «إسرائيل الكبرى»**، بالعودة الى عام ٢٠٠٣، عندما كشف الصحفي الأمريكي، وين مادسن، عن مخطط إسرائيلي للاستيطان في العراق، تحقيقًا لحلم "إسرائيل الكبرى"، ظهر دور الأكراد في عمليات شراء الأراضي، في منطقة تعتبرها اسرائيل ملكية يهودية تاريخية، ومنها أضرحة الأنبياء ناحوم ويونس ودانيال، وكذلك حزقيل وعزرا وغيرهم، وقامت الإدارة الأمريكية برعاية هذا المخطط، ونفذه ضباط من جهاز الموساد، وتتفاخر اليوم اسرائيل بأن يهود كردستان فيها، وأنهم «ما زالوا يحافظون على ولائهم لكردستان، ويتمنّون من قلوبهم مجيء اليوم الذي سيحقق فيه الشعب الكردي استقلاله، بعد سنوات طويلة من الاضطهاد»(٢).

٤. **المحددات الامنية:** يعد إقليم كردستان العراق أحد ساحات العمل النشطة لعناصر الأمن والمخابرات الإسرائيلية مثلما هو الحال في مناطق الأكراد الأخرى في إيران وسوريا وتركيا، وفي تكتم وهدوء استمر عقودا، ظلت إسرائيل تستثمر في بناء علاقات تعاون قوية مع العناصر الكردية بل وتعتبرهم أحد

---

(١) صالح النعيمي، الابعاد الاستراتيجية في علاقة اسرائيل بكردستان العراق، مصدر سبق ذكره.

(٢)هل تتعاون تل ابيب مع اكراد العراق لتحقيق حلم "اسرائيل الكبرى"، مصدر سبق ذكره .

حلفائها غير العرب في منطقة الشرق الأوسط، وبحسب ما ذكره تقرير لصحيفة الجارديان البريطانية حول المسألة الكردية وتداعياتها أكد التقرير لعب أكراد العراق دورا رئيسيا في إمداد الولايات المتحدة بالمعلومات الاستخبارية عبر إسرائيل وذلك قبيل الاجتياح الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، ويعتبر الجنرال عوزي دايان رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي ومدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "آمان" السابق أن إقامة دولة كردستانية من شأنه تطويق اطماع التوسع التركي و الإيراني في المنطقة، وسيحد من قدرة كليهما على تهديد إسرائيل [١].

وأكد على أن الاستخبارات الاسرائيلية تضع الأكراد ضمن حسابات معادلة المواجهة المخابراتية ضد تركيا وإيران وهي المعادلة التي عادة ما يتم ترجمتها إلى عمليات سرية لا يتم الكشف عنها، وأشارت مصادر صحفية إسرائيلية أن غالبية الشركات الإسرائيلية العاملة في كردستان العراق يتولى ضباط متقاعدون في الاستخبارات الإسرائيلية إدارتها، ومن ثم تعتبر إسرائيل ثلاثين مليون كردى يعيشون في مناطق الجبال الممتدة بين إيران والعراق وسوريا رديفا استراتيجيا لها لمواجهة المشروع الإيراني التركي للتمدد في المنطقة واقتسام مناطق للنفوذ والتأثير على أراضيه[٢].

---

(١) المصالح الامنية والاستراتيجية تدفع اسرائيل لتأييد استفتاء انفصال كردستان ٢٣ سبتمبر ٢٠١٧، مصدر سبق ذكره .

(٢) عبد الحميد المجالي، اسرائيل وكردستان وما بينهما، ٤ تشرين الاول، ٢٠١٧، https://www.addustour.com>articles> 9

ويأخذ الموقف الإسرائيلي الداعم لاستقلال كردستان اهمية خاصة في ظل التطورات الاخيرة التي يشهدها العراق ونشوء الدولة الإسلامية بزعامة "داعش" والصراع السني– الشيعي الذي بدأ في تفكيك دول مثل سوريا والعراق، فمن هذا المنظور يعتبر الأكراد بالنسبة لإسرائيل حليف موثوق، وهي تستطيع التعويل على المصالح الاقتصادية والعسكرية المشتركة بينهما، ناهيك بان كردستان اليوم هي بمثابة جنة استقرار في قلب العراق المضطرب، والاهم من هذا كله انه يمثل موطئ قدم بالغ الاهمية بالنسبة للاستخبارات الإسرائيلي في المواجهة الدائرة مع إيران على خلفية برنامجها النووي، او بالنسبة لمواجهة الخطر الجديد الذي يمثله الجهاديون والإسلام الراديكالي المتشدد في العراق وسوريا، الواقع فان فكرة تقسيم العراق الى دويلات واقاليم طائفية او اثنية تدخل في صلب العقيدة الاستراتيجية المحبذة لنشوء كيانات سياسية اثنية للأقليات يمكن ان تتلاقى مصالحها مع المصالح الإسرائيلية في المنطقة [١].

وبالتالي، فإن قيام كيان كردي مستقل في المنطقة، يعتبر «ذخراً استراتيجياً من الطراز الأول لإسرائيل» لأن ولادة كردستان ستؤدي إلى إضعاف عدة دول هي في حالة عداء تاريخي مع إسرائيل، مثل العراق وسوريا وإيران، وقيام الدولة الكردية سيساعد إسرائيل والأكراد على توطيد علاقة شراكة بينهما، قائمة على أساس مصالح وقيم مشتركة، بخاصة وأنّ كلا الطرفين يعانيان من عقدة المحيط العدو ذاتها، أي أن كليهما غير مرغوب وغير مرحَّب بهم في المنطقة، لذلك فإن احتمالات صعود دولة كردية في المنطقة قد يغيّر معادلات كثيرة ويخفف

(١) رندة حيدر، اسباب الدعم الاسرائيلي لاستقلال اقليم كردستان تكمن في التحالف مع دويلات طائفية وعرقية، مصدر سبق ذكره .

من صراع النفوذ التاريخي القائم بين «تركيا السنية» و«إيران الشيعية»، وهو ما يفتح الطرق أمام بروز ميزان قوى جديد في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل وأمنها القومي، كما ينظر طرف آخر، إلى أن العلاقة الجيدة مع إسرائيل كفيلة بتأمين الدعم والحماية الأميركية للأكراد في وجه المخاطر الاقليمية التي تهددهم[١].

المطلب الثاني: الموقف السوري من كردستان العراق بعد ٢٠٠٣

تعد القضية الكردية من القضايا التي شغلت صناع القرار في سوريا منذ تأسيسها. وتعود اهمية القضية الكردية لكونها قضية ذات حساسية تتعلق بمنطقة جغرافية تمتد الى اغلب الشمال السوري ومحافظاته وهي منطقة حيوية واستراتيجية، فضلاً عن كونها تتعلق بمواطنين دولة يعيشون على ارضها ولكنهم يشعرون بالحرمان القومي كون لغتهم غير عربية ويطمحون للحصول على حقوقهم اكثر من ذلك.

وللوقوف على موقف الحكومة السورية الرسمي من احداث القضية الكردية بشكل عام وتداعيات اقليم كردستان العراق لابد من تقسيم المطلب الى:

اولاً: طبيعة الموقف السوري من كردستان العراق:

تعد سوريا الضلع الاخير في الحلقة الرباعية التي تضم الوجود الكردي المشتت، فقد دأبت الحكومة السورية على النظر بحذر وريبة الى كل تحرك سياسي كردي، وعدت مطالب الاكراد في الاعتراف بوجودهم القومي وتلبية

---

(١) بثينة اشتيوي، اسرائيل والاكراد .. علاقات سرية تكشفها صراعات المنطقة، ساسة بوست، ٢٠١٦/٣/٢٢، متاح على الرابط :
https://www.sasapost.com/kurdishisraelirelations/

حقوقهم القومية والثقافية عوامل من شأنها ان تخلق تهديداً لأمن المنطقة واستقرارها، وذلك لما يمكن ان ينطوي علية تلبية تلك الحقوق من تماد الى المطالبة بحق تقرير المصير الكردي واقامة دولة كردية مستقلة، وان الموضوع الكردي كان منذ زمن طويل مثار اهتمام سوري وانشغال عميق به وذلك في خضم العلاقات السورية – العراقية[١].

كانت سوريا احدى الدول الداعمة للجماعات الكردية في العراق وتركيا عام ١٩٧٠ و ١٩٨٠، في حين كانت تتبع في الوقت نفسه سياسة القمع لأكراد سوريا، اذ تحول نظام الاسد الى مدافع عن حقوق الاكراد في العراق وتركيا، والهدف المحتمل لذلك اضعاف الدول المجاورة بتأليب مشاعر الاكراد فيها، مع تشجيع اكراد العراق وتركيا على التحدث الى اكراد سوريا لأقناعهم بالعدول عن اي طموحات قومية في سوريا، وفي السبعينات فتحت سوريا ابوابها لأكراد العراق، لاسيما الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني، ولكن مصالحة الرئيس الاسبق صدام حسين مع رئيس سوريا السابق حافظ الاسد في اواخر التسعينات وترت من علاقات الاسد بالقيادات الكردية العراقية، ولم تعد تسمح سوريا لأكرادها التعبير علناً عن دعمهم للأكراد في العراق وتركيا، فعملت الحكومة السورية منذ عام ٢٠٠٤ على قمع التجمعات العامة للتعبير عن

(١) شروان كامل سبتي الوائلي، تأثير اقليم كردستان العراق على العلاقات العراقية –التركية بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية في لبنان، ص ٤٥ .

التضامن مع الاكراد حول العالم بتدابير قاسية شملت (عمليات الاعتقال والاحتجاز واحكاماً بالسجن، واطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين)[١].

اذن نجد ان سوريا لا تختلف عن باقي الدول الذي يتواجد فيها الاكراد بنسب متباينة فقد اتبعت ايضاً سياسة متناقضة بين اكراد تلك الدول لاسيما (اكراد العراق وتركيا) واكرادها الذي يشكلون ثاني مجموعة قومية من حيث عدد السكان بعد العرب، حيث تتراوح نسبتهم بين ١٠% الى ١٢% من مجموع السكان، ويقيمون في الشمال الشرقي (الجزيرة والحسكة) وبعضهم في حلب ودمشق[٢].

فمنذ خمسينيات القرن العشرين تتبنى الحكومات المتعاقبة على سوريا سياسة القومية العربية، ولذلك اعتنقت هذه الحكومات سياسة قمع الهوية الكردية، لأنها ترى فيها تهديداً لوحدة سوريا العربية مع تزايد اهتمام تلك الحكومات بالدفاع عن حقوق الكرد في الدول الاخرى، وصولاً لتبني حزب البعث السلطة في عام ١٩٦٣ اذ استمر في سياسة انكار الهوية الكردية بدعوى تعزيز القومية العربية، وكان العنصر الاساسي لهذه السياسة تشجيع العرب على التوطن بالمناطق التي يقيم فيها الاكراد تقليدياً وتشكيل "حزام عربي" يفصل الاكراد السوريين عن اكراد العراق وتركيا، الذي بدأوا في المطالبة بحقوقهم القومية[٣].

---

(١) انكار الوجود : قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا، ٢٦ نوفمبر، التقرير العالمي لحقوق الانسان، ٢٠٠٩ .

(٢) خيرة والي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣ .

(٣) انكار الوجود : قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا، مصدر سبق ذكره .

وبعد اندلاع الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣ وسقوط النظام السياسي فيه، اظهرت الحكومة السورية مخاوفها من التواجد الامريكي على حدودها في الوقت الذي كانت تعتقد انها سوف تكون التالية ضمن قائمة الدول المارقة لدى الولايات المتحدة الامريكية، لذلك كان موقفها واضح من بعض القضايا العراقية، من ضمنها القضية الكردية فعلى الرغم من ضعف الحركة الكردية فيها الا ان سعي اكراد العراق للسيطرة على مدينة كركوك دفع بسوريا الى التدخل بشكل او باخر بإعادة حساباتها بوضع اكراد سوريا البالغ عددهم نحو ١،٥ مليون واحتمالات تمردهم على الحكومة السورية كذلك بالوضع الاستراتيجي المعقد الذي قد يخلفه سيطرة الاكراد الكاملة على منطقة كردستان العراق بما فيها مدينة كركوك ذات الاحتياطي النفطي الكبير، وقد ادركت القيادات الكردية من تحركات سوريا الخفية لذا حذر الرئيس الاسبق جلال الطالباني سوريا وايران من مغبة التدخل في الشأن العراقي، مهدداً كليهما بان العراق يمكن ان يثير المتاعب لدول الجوار[١].

كان للتطورات التي حدثت في العراق الاثر الواضح على تطور اوضاع الكرد بصورة عامة، اذ انعكست هذه التطورات على تطلعات كرد سوريا وازدادت مع المكاسب التي احرزها كرد العراق اثناء الحرب الامريكية للعراق عام ٢٠٠٣، من ناحية اخرى خلقت هذه الحرب وقائع جديدة، اكدت قدرة الولايات المتحدة الامريكية على احداث تغييرات جيوسياسية كبيرة، حينما ساعدت اكراد العراق على تشكيل اقليم فدرالي في شمال العراق، له حكومة ورئاسة وبرلمان، استقبله اكراد سوريا بانتعاش، ورحبوا بالدور الامريكي في وقت كانوا فيه في

(١) شروان كامل بيتي الوائلي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧ .

حالة يأس من التغيير في بلدهم، لذا عندما قام اكراد سوريا بانتفاضة ١٢ اذار ٢٠٠٤، كانوا على اعتقاد بإمكانية الاستفادة من المساعدة الامريكية، ومن ثم لم ينتظروا ولم يتشاوروا مع بقية السوريين الذين كانوا في حالة خشية من تدخل امريكي يؤدي ببلدهم على غرار العراق(١).

وازاء ذلك انقسم الموقف السوري تجاه كردستان العراق الى اتجاهيين متعارضين:

الاتجاه الاول: وهو الموقف الحكومي من قضية كردستان العراق وقد تميز هذا الموقف بمعارضته للتوجه الكردي واقليم كردستان جملةً وتفصيلاً ويرفض رفضاً قاطعاً منح اي حقوق سياسية للأكراد لاسيما حق تقرير المصير او الاستقلال. استمر نهج الحكومة السورية على هذه السياسة والمواقف بعد الاعتراف بحقوق الاكراد والوقوف ضد اي نوع من المطالبات، الا ان خصائص اللعبة السياسية قد تغيرت مع اندلاع الثورات العربية في المنطقة او ما عرفت بالربيع العربي، فقد تغيرت الرؤية السورية المتمثلة بحكومة الاسد نحو تأييد الحركات المحظورة في السابق لسد الثغرات المضادة له(٢).

فعلى الصعيد الداخلي اصدر السيد بشار الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية مرسوم جمهوري رقم (٤٩) في ٢٠١١/٤/٧ الذي نص على منح الاكراد في شمال سوريا الجنسية السورية، وكذلك اصدار المرسوم (٤٣) في ٢٠١١/٣/٢٦ والذي نص على منح تراخيص نقل الملكية في دمشق الى

---

(١) شمس الدين الكيلاني، المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والاحزاب الكردية السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، اغسطس ٢٠١٦، ص ١٣ .

(٢) شروان كامل سبتي الوائلي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠ .

محافظة الحسكة لتخفيف الاجراءات الروتينية، ان تلك الاجراءات جاءت لاستمالة الكرد الى الحكومة السورية عقب الفوضى التي حلت وعقب تشكيل تيار المعارضة السورية ومحاولة من الحكومة تحييد الكرد ولو بالحد الادنى بدل من الانضمام للمعارضة[1].

ونلاحظ التغيير الاخر جاء بعد اعلان السيد مسعود البارزاني عزمه عن اجراء استفتاء انفصال اقليم كردستان العراق في ايلول ٢٠١٧، فكان موقف الحكومة السورية هو رفض ذلك التصريح واعتبار ان اقليم كردستان العراق هو خطوة الى تقسيم العراق وان سوريا تقف مع وحدة العراق ارضاً وشعباً وان استقلال كردستان العراق يعني اعطاء مبرر لاستقلال اكراد سوريا وبالتالي خطوة لتقسيم او اقتطاع جزء مهم وحيوي من الاراضي السورية. وبعد اجراء الاستفتاء على استقلال اقليم كردستان العراق في ٢٥/ايلول /٢٠١٧ والذي شكل تاريخ مهم للحراك السياسي الكردي في العراق وحصوله على النسبة المطلوبة، لاقى هذا الاستفتاء رد فعل غاضب من قبل الحكومة السورية والذي اعلنت رفضه وعدم الاعتراف به وشككت بمشروعيته وقد جاء ذلك في تصريح السيد عبد القادر عزوز مستشار رئيس الوزراء السوري الذي نص على " ان اي خطوة باتجاه تحويل العراق من دولة فيدرالية الى دولة مقسمة من قبل اقليم كردستان لا

(١) انظر : نص المرسوم الجمهوري رقم (٤٩) في ٢٠١١/٤/٧، الصادر عن رئاسة الجمهورية العربية السورية .

يمكن ان يحظى باعتراف الحكومة السورية مالم يتم التوافق عليه من قبل الشعب العراقي" [١].

في الوقت الذي اكد فيه السيد وليد المعلم وزير الخارجية السوري " رفض الحكومة السورية بشكل قاطع للاستفتاء على انفصال اقليم كردستان العراق عن الدولة العراقية، مشدداً على ان سوريا تدعم وخدة العراق "[٢].

الاتجاه الثاني: على الرغم من الاتجاه المعارض للاستفتاء على اقليم كردستان العراق نلاحظ وجود تيار سوري مؤيد تمثل بالتيار الشعبي الذي تمثل به الكرد السوريين وتحديداً (حزب الاتحاد الديمقراطي) والذي رحب بالخطوة الذي عدها نهج صحيح وطالب حكومة دمشق بتوجه اكثر اعتدالاً وقد جاء ذلك بتصريح الناطقة باسم الحزب السيدة فوزية الذي نص "ان اكراد سوريا يدعمون حق اكراد العراق في تقرير المصير"، ويعود السبب بالدعم الذي يقدمه حزب الاتحاد الديمقراطي هو للترابط بين اكراد سوريا مع اكراد العراق وفي حال حصول اقليم كردستان العراق على الاستقلال سيسير اكراد سوريا على نفس النهج ويعد هذا الاستقلال مبرر لهم[٣].

---

(١) انظر : تصريح عبد القادر عزوز، مستشار رئيس الوزراء السوري، المنشور على الموقع www.aletihadpress.com

(٢) انظر : تصريح السيد وليد المعلم وزير الخارجية السوري، المنشور على قناة rt الروسية في ٢٠١٧/٩/٢٥ .

(٣) انظر : تصريح فوزية يوسف الناطق باسم حزب الاتحاد الديمقراطي ، في ٢٠١١/٩/٢٨، المنشور على الموقع www.google.com بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٠ .

وخلاصة القول ان الحكومات السورية السابقة لطالما كانت ترفض منح اكرادها ابسط الحقوق باعتبارهم يمثلون اقلية بسيطة ضمن النسيج المجتمعي السوري الا انها في الوقت ذاته كانت على متابعة دقيقة على مجريات الاحداث في الساحة العراقية، فكانت تخشى من تقوية النفوذ الكردي بشكل يهدد امن المنطقة، ويأتي موقف سوريا متفقا مع موقف ايران وتركيا في منع قيام اي كيان سياسي للأكراد في اي قطر مجاور، لئلا ينعكس ذلك على اكراد سوريا الامر الذي يهدد الامن الوطني والقومي السوري حسب المفهوم السوري، فالموقف السوري من اقليم كردستان العراق كان موقف سلبي يقف بالضد من اي محاولة لمنح اكراد العراق الاستقلال او حق تقرير المصير، وقد حاول النظام السوري الى استخدام الورقة الكردية ورقة مساومه او ضغط لكونها الحلقة الاضعف في معادلة الصراع الاقليمي الدائر بين كل من العراق وتركيا [١]

ثانياً: محددات الموقف السوري

اتسم الموقف السوري ازاء كردستان العراق بالثبات الى حد ما، وان هذا الموقف لم يأتِ من فراغ بل كان نتيجة لمحددات عدة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي ويمكن تلخيصها بالشكل الاتي:

١. **المحددات السياسية:** يقف النظام السوري بشكل عام بالضد من القضية الكردية ومنحهم اي حقوق سياسية لاسيما عدم السماح لهم بالاستقلال في اقليم مستقل او دولة مستقلة، كون هذا الامر يؤثر على الوحدة الوطنية السورية، ويشكل عنصر ضعف في النظام السياسي. فنجد ابرز المحددات لموقف سوريا تجاه كردستان العراق، هو استقلال اكراد العراق ودعواتهم الانفصالية لتشكيل

(١) محمد خالد سرحان ابو الريش، مصدر سبق ذكره، ص٥١ .

دولة كردية مما تنعكس اثارها على اكراد سوريا، اذ يأتي الموقف السوري الرافض للطموحات الانفصالية لأكراد العراق من تصور سوريا ان هذا الانفصال سيدفع اكرادها الى الانفصال ايضاً، كما ان منطقة (روج افا) الكردية في شمال شرق سوريا تتصرف كأنها دولة مستقلة ولديها ١٧ بعثة دبلوماسية في دول مهمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وروسيا، وان انفصال اكراد العراق لابد ان يشجعها على المطالبة بالاستقلال الكامل[١].

٢. **الوعي القومي الكردي والمطالبة بحق تقرير المصير:** اثار ازدياد الوعي القومي الكردي هاجس ومخاوف سوريا، الذي نشط لدى اكرادها اكثر من السابق نتيجةً للتطورات التي مرت بها المنطقة، كما اثارت المخاوف ايضاً المطالبة بحق تقرير المصير القائمة في صلب التوجه الكردي مادام ان هذا الحق شكل مدخلاً لإقامة العديد من الدول التي نالت لاحقاً اعتراف المجتمع الدولي واصبحت اعضاء في الامم المتحدة[٢]. اذ تطورت المطالب الكردية بشكل كبير، فظهرت مطالب من نوع الدعوة الى الفيدرالية والحكم الذاتي والاعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانية في البلاد على اعتبار ان العرب هم القومية الاولى، والغاء كلمة العربية من اسم الجمهورية العربية السورية لتصبح الجمهورية السورية، وقد

---

(١) دانية قليلات الخطيب، لماذا يريد الاكراد الانفصال ؟، جريدة الوطن، ٣ اكتوبر ٢٠١٧ .

(٢) خورشيد دلي، لماذا يصر البارزاني على الاستفتاء ؟، الجزيرة نت، متاح على الرابط : http://cutt.us.com/pBxZhe

اثارت هذه المطالب جدلاً كبيراً في الشارع الكردي والعربي معاً، وكان التطور الابرز هو سيطرة الاكراد على معظم المدن الكردية[١].

٣. **العلاقة الامريكية مع اكراد سوريا:** خلال سنوات قليلة تحول اكراد سوريا من اقلية مهمشة الى قوة عسكرية حقيقية تقف في صف المواجهة الاول ضد تنظيم داعش بدعم امريكي، وبات حزب الاتحاد الديمقراطي، الحزب الكردي الاكبر في سوريا وذراعه العسكري وحدات حماية الشعب الكردية بمثابة الحكومة والقوى الامنية في "روج افا"، اذ رأت الولايات المتحدة الامريكية بوحدات حماية الشعب الكردية اكفا حليف للتصدي لتنظيم داعش لذلك حظيت وحدات الحماية بمزيد من الشرعية الخارجية من خلال دعم التحالف لهم اضافة الى الشرعية الداخلية، وعمد الاكراد منذ ذلك الحين الى التعويض عن عقود من سياسة التهميش الذي اتبعته بحقهم الحكومات السورية المتعاقبة[٢]، اذ تولد احساس للكرد في العراق وسوريا وتركيا، بأنهم باتوا يشكلون قوة حليفة للولايات المتحدة الامريكية والغرب عموماً من بوابة الحرب ضد " داعش " وسعيهم الى الربط بين الحاجة الامنية الغربية لهم والتطلع الى جلب اعتراف دولي بهم[٣].

وامام هذا الدعم والشرعية التي احرزها حزب الاتحاد الديمقراطي تظهر المخاوف السورية، اذ ان هذا الدعم ادى الى تزايد تطلعاتهم واعلن الحزب في ١٧ مارس ٢٠١٦ عن النظام الفيدرالي في مناطق سيطرتهم في عين العرب

---

(١) خورشيد دلي، اكراد سوريا فرصة ومخاطر، الجزيرة نت، متاح على الرابط : http://cutt.us.com/xM6qglW

(٢) معركة الرقة ترسخ ادوار اكراد سوريا، صحيفة رأي اليوم، ٢٠١٧/٦/٧ .

(٣) خورشيد دلي، لماذا يصر البارزاني على الاستفتاء ؟، مصدر سبق ذكره .

وعفرين والجزيرة شمال سوريا، وقد فتح الاعلان النقاش مجدداً حول حقوق الكرد في منطقة الشرق الاوسط وحلم الاستقلال الذي يراود الكرد[١].

ان اعلان الفيدرالية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الكرد في شمال سوريا يعني ضم مناطق ومدن مختلفة كانت متقاتلة وضمها في كيان واحد وهذا يدفع الورقة الكردية في اتجاه تقسيم سوريا، ويعد اتجاه الانفصال ضرباً للوحدة السورية في الوضع الحالي وسيعمل على فتح الابواب امام الطوائف والاقليات لبحث مستقبلها بنفس الطريق التي تزيد سوريا تقسيماً[٢].

وترى اكثر الدول ومن ضمنها سوريا ان الولايات المتحدة الامريكية تسعى لإعادة تشكيل منطقة الشرق الاوسط ورسم خريطة جديدة للكيانات القائمة خصوصاً ما يتعلق بجغرافيتي العراق وسوريا عن طريق الاستثمار بالطموح الكردي لإقامة دولة او اكثر من دولة كردية في المنطقة، وتفضل الولايات المتحدة الوصول الى هذه الصياغة عن طريق اللجوء الى الخيارات السياسية ومنها اجراء الاستفتاء بعد الفراغ من قتال تنظيم "داعش" والوصول الى تسوية سياسية في سوريا[٣].

---

(١) نظام فيدرالي في سوريا .. هل حان وقت الدولة الكردية، موقع DW، متاح على الربط : http://cutt.us.com/lOF7

(٢) احمد جدوع، الاكراد يدفعون سوريا الى التقسيم بإعلان الفيدرالية، موقع مصراوي، ٢٠١٦/٣/١٧، متاح على الرابط : http://v.ht/1VxM

(٣) رائد الحامد، دروب كردستان الوعرة : احلام وحروب وتحالفات جديدة، مصدر سبق ذكره، ص٥.

٤. **انخراط الاكراد في الاعمال المسلحة:** ان وضع الاكراد لم يعد كما كان في السابق مجرد ورقة اقليمية، بل تحولوا الى لاعب اقليمي بامتلاكهم المزيد من عناصر القوة والخبرة والسلاح وتراكم التجربة في الحكم وادارة مناطقهم [١].

لقد ابدى الاكراد استعدادهم لتبني المفهوم (الثوري) الجديد في المنطقة العربية، فانخرطوا في المعارضة السورية بعد احداث درعا في مارس ٢٠١١، مطالبين بإسقاط النظام واقامة فيدرالية في سوريا القادمة، لكن الحماس الكردي وثوريته تم تجميدها بعد عام، حين سلم النظام المنطقة الكردية لحزب (الاتحاد الديمقراطي) الذي فرض سلطته وقبضته على مفاصل المجتمع الكردي. وفي المقابل حصل اكراد سوريا على حكم ذاتي بمناطق وجودهم، بموافقة النظام السوري الذي اقدم على هذه الخطوة بعد ان فقد السيطرة على اجزاء كبيرة من سوريا، هذا الامر يعني ان ضلعي مربع (دولة كردستان) قد تحقق لهما الحكم الذاتي او شبه الاستقلال عن الدولة السورية، والاستقلال في العراق. وعندما تكونت في سوريا (وحدات حماية الشعب الكردي) الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي، اتيح لهذه القوات الحصول على الاسلحة والمعدات الحربية في ظل الازمة السورية، واذا اضيف الى هذه القوات مقاتلو(pkk) فإنهم سيشكلون قوة عسكرية لا يستهان بها، وتكون احد مقومات استقلال الدولة الكردية[٢].

٥. **دعم اسرائيل لأكراد العراق:** ثمة قناعة سورية بأن اسرائيل وهي الدولة الوحيدة التي تجاهر بدعم الانفصال الكردي ستحاول بكل ما تمتلكه من اوراق في الغرب (بشقيه الامريكي والاوربي) الى التعاطي ايجابياً مع اعلان الدولة الكردية

---

(١) خورشيد دلي، لماذا يصر البارزاني على الاستفتاء ؟، مصدر سبق ذكره .

(٢) عمار عباس محمود، القضية الكردية اشكالية بناء الدولة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢ .

ولو على مراحل، وذلك لأسباب تتعلق باستراتيجية اسرائيل اتجاه المنطقة وحرصها على البقاء قريبة جغرافيا من الدول الاقليمية التي يتواجدون فيها الاكراد [١]. ولاشك في ان اي تقسيم للمنطقة سيؤدي الى توفير المزيد من الحماية والامن لإسرائيل بما يجعلها قوة مهيمنة على الشرق الاوسط في ظل الاختلاف الشديد لتوازن القوى الاستراتيجي بينهما وبين الدول العربية[٢].

٦. **العلاقة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وتركيا:** أن العلاقات مع انقرة توفر لهم دوراً سياسياً قيادياً في جميع المناطق التي يسكنها الاكراد في الشرق الاوسط، مما يمكن البارزاني من التحول الى زعيم لكل الاكراد، والسيناريو الافضل من منظور الحزب الديمقراطي الكردستاني والذي يتلاءم مع مخططاته، هو ان سقوط نظام الاسد سيسمح لسورية بتقليد النموذج العراقي، مما سيزيد من قوة الاكراد بزعامة البارزاني في سائر انحاء المنطقة، ويقول احد مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني " رغم ان الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني قاد سياسات حكومة اقليم كردستان فيما يتعلق بقضية الاكراد السوريين، فأن ذلك تم القيام به بالتنسيق مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة جلال الطالباني " كما قال عضو مكتب سياسي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني "نحن ندعم اكراد سورية، اجتمعنا اخيراً مع الحزب الديمقراطي الكردستاني واكدنا على تعاوننا حيال القضية الكردية في سوريا"[٣].

---

(١) خورشيد دلي، لماذا يصر البارزاني على الاستفتاء ؟، مصدر سبق ذكره .

(٢) احمد قنديل، التأثيرات المحتملة للأزمة السورية، السياسة الدولية، العدد ١٩٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، اكتوبر ٢٠١٢، ص٦٠ .

(٣) محمد خالد سرحان ابو الريش، مصدر سبق ذكره، ص ٥١ .

اضافة الى ان تحرك اكراد العراق بشأن اكراد سوريا سلاح ذو حدين بالنسبة الى سوريا فمن ناحية ترى تلك التحركات تهديداً للاستقرار السياسي الداخلي، ومن ناحية ثانية تراها مهددة للتفاعلات الاقليمية في المنطقة، لان تحفيز اكراد سوريا على الاستقلال في ظل الظروف التي تمر بها سوريا سيضعف سوريا ويؤهلها للفشل الذي يعقبه تقسيم طائفي لا محالة كما يكمن هنا تهديد اخر بالنسبة لتركيا تحديداً من الناحية الامنية والسياسية والاجتماعية لذلك مارست تركيا الضغط على مسعود البرزاني لسحب تصريحاته بشأن التعاون ما بين اكراد العراق وسوريا لان ما يجمع اقليم كردستان العراق والحكومة التركية من مصالح جعلت مسعود البارزاني يعيد دراسة حساباته الاقليمية خاصة وان تركيا توفر للإقليم متنفساً سياساً واقتصادياً بديلاً عن العلاقات المتوترة ما بين الاقليم والمركز في بغداد[١].

(١) صافيناز محمد احمد، التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار، السياسة الدولية، العدد ١٩٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، اكتوبر ٢٠١٢، ص٨٥ .

الخاتمة

يتضح من خلال القراءة التاريخية للعلاقة بين الكرد والحكومات التي تناوبت على حكم العراق ان الكرد تصارعوا مع وضعيات سياسية مختلفة حول تاريخهم، وقد خاضوا تجارب عديدة على مدار تاريخهم منذ جمهورية مهاباد وهي اول دولة كردية تأسست في ايران عام ١٩٤٦ الا انها لم تستمر طويلاً، وحتى عام ٢٠٠٣. حيث تميزت تلك الفترة بالحركات المسلحة والعنف بين الكرد والنظام العراقي او بين الكرد انفسهم. واخذ التطور السياسي الكردي بالتزايد بعد حصول الكرد على حقوقهم في الدستور العراقي لعام ١٩٥٨، ثم قانون الحكم الذاتي في عام ١٩٧٤، ثم تحقيق الفيدرالية في عام ٢٠٠٣. وفي ظل هذه المرحلة بات الاكراد على يقين بضرورة تغيير استراتيجيتهم القتالية الى الاستراتيجية السياسية والدبلوماسية لنيل المزيد من المكاسب السياسية والسيادية خاصة في ظل الدستور العراقي الدائم الذي اقر نظاماً فيدرالياً واعطى لإقليم كردستان درجة كبيرة من الحكم الذاتي على المحافظات الشمالية (اربيل والسليمانية ودهوك).

بدأ الكرد يخططون لتحقيق طموحاتهم من خلال احياء الامل في بناء الدولة الكردية في نطاق الفيدرالية العراقية، لتكون اللبنة الاولى في بناء دولة كردستان المستقلة مستقبلاً، ونستطيع القول ان هناك العديد من الظروف التي توفرت لتأسيس الدولة الكردية، انطلاقاً من العراق وسوريا ومنها الاستقلالية الاقتصادية التي حصل عليها الاكراد من خلال الاتفاق مع شركات عالمية لاستخراج وبيع النفط والغاز، كذلك اعلان مسعود البارزاني حينما كان رئيساً لإقليم كردستان بضم المناطق المتنازع عليها بعد سيطرة قوات البيشمركة على مدينة كركوك الغنية بالنفط، كما سمحت سيطرة (داعش) على اجزاء من

الاراضي العراقية والسورية من الاتصال الجغرافي ما بين الاكراد بعد فتح الحدود، فأصبحت الاراضي الكردية متصلة ما بين العراق وسوريا وهذه الاراضي ليست بعيدة عن الاراضي التي يتواجدون بها باقي الاكراد في تركيا وايران، ومن ثم جاء الاعلان لإجراء الاستفتاء للانفصال عن العراق في ٢٠١٧.

ولكن على الرغم من كل ذلك الا ان قضية كردستان العراق هي ليست قضية داخلية فحسب وانما هي اقليمية بإمتياز وذات ابعاد وتأثيرات دولية، ولا يمكن ان تمر بأي تطور من دون ان تؤثر وتتأثر بها الدول الاقليمية التي تتمثل بتركيا وايران وسوريا وحتى اسرائيل التي تترقب استغلال اي حدث في دول المنطقة لتوظيفه من اجل مصالحها.

من هنا كان للدول الاقليمية مواقفها وتأثيرها على اقليم كردستان العراق منذ تأسيس دولة العراق الحديثة عام ١٩٢١ الى يومنا هذا، ومواقف هذه الدول يحدد تطوراتها مجموعة من العوامل والمتغيرات السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك متغيرات الساحتين الاقليمية والعالمية وما يمر بهما من تحولات.

ومن خلال تتبعنا ودراستنا لتطور قضية اقليم كردستان العراق والمواقف الاقليمية: التركية والايرانية والسورية والاسرائيلية منها، يمكننا ان نلخص ما توصلنا اليه من نتائج على النحو الاتي:

١- ان الاكراد على مدار عقود طويلة من الزمن سيطر على فكرهم مفهوم الاستقلال وتكوين دولة كردية، فنشأت لديهم في اوائل القرن العشرين فكرة القومية الكردية، اذ خاضوا معارك وحروب من اجل هذا المبدأ.

٢- نجد ان الدولة العراقية كانت الدولة الوحيدة من بين الدول التي يسكنها الاكراد تعترف بالوجود الكردي ولم تمنع الاكراد من استخدام لغتهم ومن حقهم في التمسك بهويتهم القومية.

٣- استغلت الدول الاقليمية التي يقطنها الاكراد التطورات والمتغيرات السياسية في اقليم كردستان العراق لمصالحها السياسية الخاصة فنجدها في بعض الاحيان تدعم اكراد العراق بينما تلاحق اكراد بلادها وفق مصالحها.

٤- تمكن الكدر في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ من الحصول الحقوق السياسية والاقتصادية مكنهم من الاستقلال ولو نسبياً عن الحكومة الاتحادية، كما صار لهم التأثير في مراكز صنع القرار العراقي، اذ صار لهم منصب رئاسة الجمهورية العراق، ونواب رئاستي مجلس النواب والوزراء واصبح للكرد تمثيلهم في برلمان الدولة الاتحادية، وحصولهم على عشرات المناصب العليا الاخرى في غالبية وزارات الدولة العراقية.

٥- صياغة الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ في ظل الاحتلال الامريكي، ومشاركة الكرد فيه حيث حصلوا بموجبه على تثبيت مفهوم الفيدرالية التي تفرد بها اكراد العراق.

٦- وفي ظل مرحلة سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) على اجزاء كبيرة من الاراضي العراقية، استغل الكرد الوضع في الساحة العراقية لفرض سيطرتهم على محافظة كركوك والعديد من مناطق محافظات ديالى وصلاح الدين ونينوى بحكم الامر الواقع في ظل انشغال الحكومة الاتحادية والقوات الامنية في محاربة الارهاب وتحرير المناطق التي سيطر عليها، فضلاً عن

الاكراد البدء بتنظيم استفتاء على انفصال اقليم كردستان عن العراق عام ٢٠١٧، في ظل معارضة دولية واقليمية ومحلية.

٧- تتفق كل من تركيا وايران وسوريا في منع قيام كيان مستقل لكرد العراق لئلا ينعكس ذلك على اكرادها، الامر الذي يهدد الامن الوطني والقومي لتلك الدول.

٨- ان اقليم كردستان العراق وطموحاته الانفصالية شكل عامل مؤثر في علاقة العراق مع الدول الاقليمية المجاورة له، كما شكل ايضاً عامل قلق للوضع السياسي الاقليمي للدول المتجاورة.

قائمة المصادر

الكتب

١- ابراهيم دشتي، المسألة الكردية نشأة المشكلة وابعادها السياسية والقومية وانعكاساتها الاقليمية، قطاع البحوث والمعلومات في الامانة العامة لمجلس الامة، الكويت، ١٩٩٩ .

٢- أبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧.

٣- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.

٤- احمد سليمان السلمي، الورقة الكردية في يد القوة العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية لشئون العالم الاسلامي، سبتمبر ٢٠١٥.

٥- احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية – التركية، الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٦- اينغا روغ وهانس ريمشا، الاكراد اطراف الصراعات الدائرة في العراق وضحايا لها، منظمة الصليب الاحمر.

٧- بارك بيل، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والافاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٦ .

٨-بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان العراق الجاران الحائران، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩ .
٩-تكاوس قفطان، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق (١٩٥٨-١٩٦٤) المديرية العامة للطباعة، السليمانية، ٢٠٠٤ .
١٠- توماس بوا، تاريخ الاكراد، دار الفكر، ط١، دمشق ٢٠٠١ .
١١- جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي (الماضي، الحاضر، المستقبل ٢٠٠٣-٢٠٢٠)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٢ .
١٢- جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣، دار الجنان للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠١٣ .
١٣- جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة للطباعة، بيروت، ١٩٧١ .
١٤- جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م .
١٥- جوناثان راندل، امة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة نادي حمود، دار النهار للنشر، ط٢، بيروت، ١٩٩٩ .
١٦- جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، دار الساقي بيروت، ٢٠٠٤ .

١٧- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي (١٩١٤-٢٠٠٣)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥ .

١٨- حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، ط١، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف، ٢٠٠٨ .

١٩- حكمت سامي سليمان، نفط العراق – دراسة اقتصادية سياسية، دار الرشيد للنشر، بغداد ، ١٩٧٩م.

٢٠- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩.

٢١- الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان، كلية الحقوق بجامعة دي بول، شيكاغو، ٢٠٠٥.

٢٢- دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩ .

٢٣- دهام محمد دهام العزاوي، الاقليات والامن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣.

٢٤- ديفيد .م. مالون، الامم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الاوربي والعراق: تحديات متعددة للقانون الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي، ٢٠٠٥.

٢٥- ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٤ .

٢٦- سعد ناجي جواد، العراق والمسالة الكردية ١٩٥٨ -١٩٧٠، لندن، ١٩٩٠، ص٣٥.

٢٧- سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم, ناشرون، بيروت، ٢٠٠٥.

٢٨- شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان "مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي"، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠١١

٢٩- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، الدار العربية للموسوعات، بغداد، 2004 .

٣٠- عبد الحسين شيعان، السيادة ومبدأ التدخل الانساني، مطبعة صلاح الدين، اربيل، ط١، ٢٠٠٠ .

٣١- عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، ج١، وزارة الاعلام العراقية، بغداد، ١٩٧٣.

٣٢- عبد الفتاح علي البوتاني، الحركة القومية الكردية التحررية، مطبعة وزارة التربية، اربيل، ٢٠٠٤.

٣٣- عبد الكريم يحيى الزيباري، سؤال الهوية الكردية، دار الفارابي، ط١، بيروت، ٢٠١٢ .

٣٤- عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧،

٣٥- عبدالرحمن قاسملو، كردستان والاكراد، دراسة سياسية واقتصادية، بيروت، ١٩٧٠ .

٣٦- عزيز حسن بارزاني، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، دار سبيريز للطباعة والنشر، دهوك، ٢٠٠٢.

٣٧- علي شريعتي، التشيع العلوي والتشيع الصفوي، ترجمة حيدر مجيد، دار الامير للثقافة والعلوم، بيروت، ٢٠٠٤ .

٣٨- عمار عباس محمود، القضية الكردية اشكالية بناء الدولة، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦ .

٣٩- غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٨٧ .

٤٠- فالح عبد الجبار وهشام داود، الاثنية والدولة (الاكراد في العراق وايران وتركيا)، ترجمة عبدالاله النعيمي، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦.

٤١- فتحي عفيفي، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي، المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠ .

٤٢- فهمي هويدي، ايران من الداخل، مؤسسة الاهرام، ط٤، القاهرة ١٩٩١، ص١٧٥-١٩٠.
٤٣- فوزي الاتروشي، كردستان العراق (اراء ومواجهات اعلامية)، دار اراس للطباعة والنشر، ط١، اربيل، ٢٠٠٢.
٤٤- ليث عبد المحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١.
٤٥- مثنى امين قادر، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجاً، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٣.
٤٦- مثنى فائق العبيدي، سياسة تركيا تجاه القضايا العربية دراسة في طبيعة المحددات والمواقف، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.
٤٧- مجموعة باحثين، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية، الموصل، ١٩٩٤ .
٤٨- مجموعة باحثين، في الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، بغداد، ١٩٨٩م .
٤٩- مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤ .

٥٠- مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢ .

٥١- محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير الاستقلال . الحكم الذاتي . الفدرالية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨ .

٥٢- محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير الاستقلال – الحكم الذاتي – الفيدرالية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨ .

٥٣- محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ اقدم العصور التاريخية حتى الان، ترجمة: محمد علي عوني، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥.

٥٤- محمد حديد، مذكراتي: الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٦.

٥٥- محمد حسنين هيكل، مدافع اية الله: قصة ايران والثورة، دار الشروق، ط٣، القاهرة، ١٩٨٣ .

٥٦- محمود الدره، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، منشورات دار الطليعة، ط١، بيروت، ١٩٦٣.

٥٧- محمود رزوق احمد، الحركة الكردية في العراق دور البرزانيين في طريق الحكم الذاتي ١٩١٨- ١٩٦٨، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

٥٨- منذر الموصلي، عرب واكراد رؤية عربية للقضية الكردية، دار الغصون، بيروت، ١٩٨٦.

٥٩- منذر الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كردستان، دار الريس للنشر، لندن، ١٩٩١ .

٦٠- موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف الي تهديد الجغرافيا السياسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، ٢٠٠١ .

٦١- نائل الدهشان، القضية الكردية، معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، سلسلة الدراسات (٥٤)، غزة، ٢٠٠٩.

٦٢- نجم الدين البيرقدار، كركوك بين الحقيقة والواقع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١١م.

٦٣- هنري ج . باركي، الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، ٢٠٠٩ .

٦٤- يوسف ملك، كردستان او بلاد الاكراد، مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني، ط ٢، السليمانية، ٢٠٠٦.

الوثائق والتقارير

١-الامر رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٥ قانون الموازنة الفيدرالية للعراق لسنة ٢٠٠٥، الوقائع العراقية، العدد ٣٩٩٦، ١٧ اذار ٢٠٠٥ .

٢-تصريح وليد المعلم وزير الخارجية السوري، المنشور على قناة rt الروسية في ٢٥/٩/ ٢٠١٧.

٣-السفير ريان كروكر واخرون، تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق، مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط، المجلس الاطلنطي، مايو ٢٠١٧ .

٤-نص المرسوم الجمهوري رقم (٤٩) في ٢٠١١/٤/٧، الصادر عن رئاسة الجمهورية العربية السورية .

٥-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الاحصائية السنوية، بغداد، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

الرسائل

١-سمية جمني، صدام حسين وسياسته اتجاه الاكراد، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢-شروان كامل سبتي الوائلي، تأثير اقليم كردستان العراق على العلاقات العراقية –التركية بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بيروت .

٣- علي فخري جاسم الزاملي، عقود المشاركة في الانتاج النفطي في اقليم كردستان واثرها في العلاقة مع الحكومة المركزية، رسالة ماجستير معهد العلمين، النجف، ٢٠١٦.

٤- عمر وهيب ياسين، مشكلة كركوك (نموذج لقضية المناطق المتنازع عليها) في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٠ .

٥- محمد خالد سرحان ابو الريش، الاوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة .

٦- نزار بلاسم بجاي العكيلي، التطورات السياسية في اقليم كردستان العراق (١٩٩١_٢٠٠٩) دراسة سياسية – تاريخية، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، ٢٠١٥ – ٢٠١٦ .

٧- نسرين احمد عبدالله الجاف، التجربة البرلمانية في إقليم كردستان العراق (١٩٩١(1998-، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٥ .

٨- هزار صابر امين، اشكالية الدولة والهوية (الدولة العراقية والهوية القومية الكردية نموذجا) رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٨.

٩- هناء فاضل عبيد، دور الاحزاب والقوى الكردستانية في المسار الديمقراطي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٨.
١٠- ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ .
١١- علي حسين احمد، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ .

البحوث والدراسات

١- ابراهيم الداقوقي، بين تركيا والتقاطعات الاقليمية، قضايا دولية، عدد ٣٥١، معهد الدراسات السياسية، اسلام اباد، باكستان، سبتمبر ١٩٩١.
٢- ابو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٤٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو ٢٠٠١ .
٣- ابتسام محمد عبد، موقف حكومة اقليم كردستان من التصعيد التركي ضد حزب العمال الكردستاني، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٥)، كانون الاول ٢٠٠٧، ص١٣.

٤-احمد التلاوي، خطوات للخلف ام للأمام، البارزاني ومواقف واشنطن وطهران الخفية في ملف كردستان، مركز سام للدراسات الاستراتيجية، ١٧ اكتوبر ٢٠١٧ .

٥-احمد السيد تركي، القضية الكردية في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩.

٦-احمد حسن علي، ازمة البيت الكردستاني في شمال العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٧ .

٧-احمد قنديل، التأثيرات المحتملة للأزمة السورية، السياسة الدولية، العدد ١٩٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، اكتوبر ٢٠١٢.

٨-ازهار محمد عيلان، هل سيكون التقارب التركي – العراقي البداية لدور هام لتركيا في الشرق الاوسط، اوراق، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٩٧، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠١٠، ص٢ .

٩-افراح ناثر جاسم حمدون، العلاقات العراقية-التركية في ضوء اتفاقية التعاون الامني الاستراتيجي، مجلة الدراسات إقليمية، العدد ٢٧، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، تموز ٢٠١٢.

١٠- اماني عاطف، الازمة الكردية – التركية ما بين التصعيد والتهدئة، مجلة الشؤون الخليجية، مجلد ١٠، العدد ٥٢، الكويت، ٢٠٠٨ .

١١- امينة قصراوي، حقوق الاقلية الكردية في السياسة الخارجية التركية، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، العدد ٦، ٢٠١٧ .
١٢- الانتخابات العراقية .. تقارير ووثائق، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٢١، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦.
١٣- انسحاب حزب العمال الكردستاني الى العراق (الخلفيات والاثار والنتائج)، مؤسسة وطنيون الاعلامية، قسم الدراسات والبحوث، تحليل سياسي اسبوعي، ٢٠١٣/٥/٢٣.
١٤- أيلاف راجح هادي، الاهمية الاستراتيجية لكركوك في ضل الطموحات والواقع الاقليمي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الاول، ديسمبر ٢٠١٧.
١٥- أيلاف راجح هادي، الاهمية الاستراتيجية لكركوك في ضل الطموحات والواقع الاقليمي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الاول، ديسمبر ٢٠١٧.
١٦- بتسام محمد عبد، موقف حكومة اقليم كردستان من التصعيد التركي ضد حزب العمال الكردستاني، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٥)، كانون الاول ٢٠٠٧.
١٧- بشير عبد الفتاح، العلاقات الامريكية – التركية، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢.
١٨- بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجاً، المركز العربي للدراسات الانسانية، القاهرة، ٢٠٠٨ .

١٩- بوست هيلتر مان، هل يتعرض الشرق الاوسط لتهديدات طائفية جديدة، المجموعة الدولية لمعالجة الازمات – انترناشيونال كرايس غروب .
٢٠- تركيا واكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، نيسان ٢٠١٣.
٢١- تلا عاصم فائق، اثر المتغير الامريكي في العلاقات العراقية – التركية، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٥٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٢١١ .
٢٢- جاسم الشمري، الكرد والنظام التوافقي في العراق، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ١٩ اغسطس ٢٠١٧ .
٢٣- جاسم يونس الحريري، قراءة في مستقبل العراق السياسي وانعكاساته على الامن الاقليمي والدولي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٧٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٥.
٢٤- حامد محمد طه السويداني، العلاقات العراقية- التركية العمق التاريخي وأليات تفعيل التواصل، مجلة الدراسات إقليمية، جامعة الموصل العدد (٢٤)، تشرين الاول٢٠١١ .
٢٥- حسون جاسم العبيدي، حزب العمال الكردستاني (PKK) وازمة الهوية، المجلة السياسية والدولية، العدد(١٧)، السنة (٥)، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠ .

٢٦- حسين مصطفى احمد، العامل الكردي في العلاقات العراقية الايرانية، المجلة السياسية والدولية، العدد ١٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١ .
٢٧- حسين مصطفى احمد، المسألة الكردية في الشرق الاوسط (المشكلة- النتائج – الحلول) المجلة السياسية والدولية، العدد ٢٨-٢٩، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٥ .
٢٨- حنا عزو بهنان، تركيا والعالم العربي علاقات محسوبة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧ .
٢٩- حنا عزو بهنان، العلاقات العراقية- التركية ٢٠٠٥-٢٠١٠ (دراسة سياسية اقتصادية)، مجلة دراسات إقليمية، العدد ٢٥، جامعة الموصل، ٢٠١٢ .
٣٠- خضر عباس عطوان واسراء علاء الدين نوري، فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان، اراء ومناقشات، مجلة المستقبل العربي، العدد 434، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ٢٠١٥ .
٣١- خضر عباس عطوان وحسين مصطفى احمد، خيارات الدولة للكرد في العراق (مرحلة ما بعد داعش)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (٣)، العدد (٩)، تكريت، ص ٣٣.

٣٢- خليفة محمد، تركيا وازمة الخليج، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، السنة الاولى، العدد ٢، ١٩٩١م.
٣٣- سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ .
٣٤- سيدي محمد حيماد، الازمة الكردية واثرها في العلاقات التركية العراقية، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الاول، المركز الديمقراطي العربي، برلين،٢٠١٧ .
٣٥- شذى فيصل رشو العبيدي، أكراد العراق في العلاقات العراقية الايرانية، مجلة أداب ذي قار، العدد ٦، المجلد ٢، حزيران ٢٠١٢ .
٣٦- شمس الدين الكيلاني، المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والاحزاب الكردية السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، اغسطس ٢٠١٦ .
٣٧- صافيناز محمد احمد، التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار، السياسة الدولية، العدد ١٩٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، اكتوبر ٢٠١٢ .
٣٨- صلاح سالم، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٤ .

٣٩- عامر كامل احمد، الموقف التركي من الفيدرالية في اقليم كردستان العراق، مجلة دراسات دولية، العدد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد .
٤٠- عبد الحكيم خسرو، رؤية كردية: ماذا لو استقلت كردستان العراق ؟، مجلة اتجاهات الاحداث، العدد ٢٢، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، اغسطس ٢٠١٧.
٤١- عبد الحكيم خسرو، رؤية كردية: ماذا لو استقلت كردستان العراق ؟، مجلة اتجاهات الاحداث، العدد ٢٢، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، اغسطس ٢٠١٧.
٤٢- عبد الحكيم خسرو جوزل، تطورات القضية الكردية في العراق ما بعد ٢٠٠٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣ .
٤٣- عبد الحليم المحجوب، مستقبل العراق المحددات والخيارات، كراسات استراتيجية، العدد ٤٨، السنة السادسة ١٩٩٦ .
٤٤- عبد الصمد سعدون الشمري وخضير عباس النداوي، اتجاهات الايرادات النفطية العراقية بعد ٢٠٠٣ في ظل تذبذب اسعار النفط العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٨، العدد ٦٨، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، ٢٠١٢.

٤٥- عثمان علي، كردستان العراق تحولات وافاق، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ٢٧ يناير ٢٠١٨،
٤٦- غالب دلاي، مستقبل استفتاء كردستان العراق، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٧ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧ .
٤٧- فايز عبدالله العساف، الاقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠٠٩-٢٠١٠ .
٤٨- كاظم حبيب، افكار حوارية (العنصرية في الممارسات او حملات مذابح الانفال في كردستان العراق)، مجلة كولان العربي، العدد ٧٤، تموز ٢٠٠٢ .
٤٩- لمياء محسن الكناني، هادي حسين، محسن المفرجي، الحدود الادارية لإقليم كردستان دراسة تاريخية (١٩٢١- ٢٠١٢)، قضايا سياسية ISSN، العدد ٣٥-٣٦، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٤ .
٥٠- مجلة المسيرة ، العدد ١٤٦٣، ٣٠ حزيران ٢٠١٤ .
٥١- مجموعة الازمات الدولية، تركيا والاكراد العراقيين: تنازع ام تعاون، تقرير رقم ٨١، واشنطن، ٢٠٠٨.

٥٢- محمد السعيد، ايران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسات، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، اكتوبر ٢٠٠٥.

٥٣- محمد سعيد ابو عامود، الدولة الكردية بين الفكر والحلم الواقع ، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٩م .

٥٤- محمد نور الدين، "النتائج والتداعيات تركيا"، ورقة قدمت الى: احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤

٥٥- مصطفى اللباد، العامل الكردي في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٧ .

٥٦- نجدت عقراوي، اقليم كردستان بعد الحرب ..رؤية نقدية، الملفات الخاصة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٦ .

٥٧- واثق محمد سعدون، البعد الامني في العلاقات العراقية التركية، مجلة الدراسات اقليمية، العدد ٢٧، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٢ .

٥٨- وحدة تحليل السياسات، استفتاء اقليم كردستان: بين الاصرار الكردي والمعارضة الاقليمية، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سبتمبر ٢٠١٧ .
٥٩- وحدة تحليل السياسات، استفتاء اقليم كردستان: بين الاصرار الكردي والمعارضة الاقليمية، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سبتمبر ٢٠١٧ .
٦٠- وسمي محمد الشمري ومحمد حازم حامد الشمري، موقف تركيا من فيدرالية إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد(٤) السنة(٤)، العدد (١٥) .

الصحف

١- أحمد عبد المطلب، استفتاء كردستان بين القلق التركي – الايراني وحلم الدولة، جريدة الشرق الاوسط، ٢٣ اغسطس٢٠١٧ .
٢- اسراء احمد فؤاد، قبل ايام من استفتاء كردستان .. قاسم سليماني يتنقل بين اربيل والسليمانية، جريدة اليوم السابع المصرية، ١٢ سبتمبر ٢٠١٧.
٣- اسماء الدراملي، اقامة دولة كردية .. في مصلحة اسرائيل، الاهرام المسائي، سبتمبر ٢٠١٧ .

٤- إقليم كردستان: قانون الموازنة العراقي "مؤامرة"، العربي الجديد، ٧ ديسمبر ٢٠١٦ .
٥- انطون شلحت، لماذا تدعم اسرائيل قيام دولة كردية ؟، العربي الجديد، ٤ اكتوبر ٢٠١٧ .
٦- انكار الوجود: قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا، ٢٦ نوفمبر، التقرير العالمي لحقوق الانسان، ٢٠٠٩ .
٧- ايلي شهوب، اسرائيل وكردستان: علاقة غرامية متواصلة، جريدة الاخبار، ٩ تموز ٢٠١٠ .
٨- بارزاني: ان الاوان لكي يحدد الكرد هويتهم، صحيفة الصباح الجديد، ٢٤ يونيو ٢٠١٤ .
٩- جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٢٥٠٤، ٢٠١٣/٢/٢١
١٠- جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٢٥٤٢، ٢٠١٣/٣/٣١.
١١- جريدة الصباح الجديد، ردود فعل دولية وعربية رافضه بشأن استفتاء كردستان .٢٥ سبتمبر ٢٠١٧.
١٢- جريدة شرق الاوسط، العدد ١١٦٠٧، ٢٠١٠/٩/٨.
١٣- حسن منيمنه، تنامي المعارضة للحرب على العراق في الولايات المتحدة، جريدة الحياة، ٦ اكتوبر ٢٠٠٢.

١٤- حنان أخميس، العلاقة الكردية – الاسرائيلية .. اصل الاكراد – الجزء الثالث والاخير، ديوان العرب، ١٩ يناير ٢٠٠٤.
١٥- حيدر صبي، مجمل ردود الافعال المحلية والعربية والدولية حول اجراء الاستفتاء في اقليم كردستان، الصدى، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧ .
١٦- دانية قليلات الخطيب، لماذا يريد الاكراد الانفصال ؟، جريدة الوطن، ٣ اكتوبر ٢٠١٧ .
١٧- زهير اندراوس، دعم اسرائيل لقيام دولة كردية بالعراق نابع من مخططها لدولة كبيرة تضم الاكراد بسورية وتركيا وايران ورسالة تحد ل حليفتها الاستراتيجية تركيا، صحيفة رأي اليوم، ١٧ سبتمبر ٢٠١٧ .
١٨- سيدات ارجين، صحيفة حريات (استانبول)، ٢ مارس ٢٠٠٣، واردال جوين، صحيفة راديكال (استانبول)، ٢ مارس ٢٠٠٣ .
١٩- صحيفة الاخبار، ائتلاف المالكي: مطالبة الاقليم بدفع تعويضات عن سياسيات صدام مرفوضة و غرضها تحقيق مكاسب في الموازنة، 19 نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣ .
٢٠- عبد الجليل زيد مرهون، تركيا وقضية كركوك، جريدة الرياض، العدد ١٤١٧٢، ٢٠٠٧/٤/١٣.
٢١- علي حيدر، اسرائيل والدولة الكردية:قنبلة اقليمية .. وكيان وظيفي، جريدة الاخبار، ١٤ ايلول ٢٠١٧.

٢٢- كردستان العراق (سايكس بيكو جديدة) تدعمها الامارات واسرائيل لتفتيت المنطقة، جريدة الشرق، الدوحة، ٢٧/ ٢٠١٧/٩.

٢٣- معركة الرقة ترسخ ادوار اكراد سوريا، صحيفة رأي اليوم، ٢٠١٧/٦/٧ .

٢٤- هدى الحسني، الفدرالية في العراق هاجس يحمله اردوغان الى واشنطن، صحيفة الشرق الاوسط، لندن، ٢٠٠٤/١/٢٢.

الانترنت

١- BBC عربي، اسرائيل تعلن تأييدها قيام دولة كردية، ٢٠١٧/٩/13، متاح على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41255346

٢- BBC عربي، ماهي المنافذ الحدودية التي تتنازع عليها اربيل وبغداد؟، ٢٠١٧/١٠/30، متاح على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/41804154

/http://www.niqash.org/ar/articles/economy/3403

٣- احمد الحمداني، برلمان كردستان لبغداد:قرارات الحكومة لن تسري علينا، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧، قناة العربية، متاح على الرابط: http://soo.gd/xyT5

٤- احمد جدوع، الاكراد يدفعون سوريا الى التقسيم بإعلان الفيدرالية، موقع مصراوي، ٢٠١٦/٣/١٧، متاح على الرابط: http://v.ht/1VxM

٥- اردوغان: الوضع في سوريا سيتغير في لحظة معينة ولن نكرر ما ارتكبناه في العراق، روسيا اليوم، ٢٠١٦/٢/٧، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/1eeZJE

٦- اكثم سيف الدين وسلام الجاف، هذه خيارات بغداد للسيطرة على كركوك والمناطق المتنازع عليها بعد استفتاء كردستان، العربي الجديد، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧، الرابط: http://soo.gd/q10y

٧- الاكراد والمشكلة الكردية، الرابط: www.moqatel.com>akrad>sec102

٨- انفصال كردستان عن العراق، اسرائيل الداعم الوحيد، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٧/٨/١٨، متاح على الرابط: https://www.arab48.com/article-print/1223467

٩- ايران: استفتاء كردستان العراق يجر الفوضى والتقسيم، الجزيرة نت، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/0Wam0CGb

١٠- ايران ووسائل شتى لمنع اجراء استفتاء كردستان الذي يضر بمصالحها في العراق، وكالة يقين، ٢٠١٧/١١/١٨، متاح على الرابط: https://yaqein.net/politics/58997

١١- البارزاني يتنحى عن رئاسة اقليم كردستان العراق، الجزيرة نت، ٢٠١٧/١٠/٢٩، متاح على الرابط:
http://cutt.us.com/LrUWR9
١٢- بثينة اشتيوي، اسرائيل والاكراد .. علاقات سرية تكشفها صراعات المنطقة، ساسة بوست، ٢٠١٦/٣/٢٢، متاح على الرابط:
/https://www.sasapost.com/kurdish-israeli-relations
١٣- بثينة اشتيوي، اسرائيل والاكراد .. علاقات سرية تكشفها صراعات المنطقة، ساسة بوست، ٢٠١٦/٣/٢٢، متاح على الرابط:
/https://www.sasapost.com/kurdish-israeli-relations
١٤- بريفان سعيد، من المسؤول عن غياب الدولة الكردية بعد سايكس بيكو؟، معهد واشنطن، متاح على الرابط::
https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/who-to-blame-for-the-absence-of-a-kurdish-state-after-sykes-picot
١٥- تحليل ٤ اهداف "اسرائيلية" وراء دعم انفصال كردستان العراق، المركز الفلسطيني للأعلام، متاح على الرابط: <www. Palinfo.com https:// news>4

١٦- تركيا تريد عقد قمة ثلاثية مع ايران والعراق لبحث الرد على استفتاء كردستان، جريدة الرأي، ٢٠١٧/٩/٢٨، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/lp4l6

١٧- تركيا تسعى لتصدير كل شيء إلى العراق بعد عقوبات إيران، موقع احوال تركية، ٢٠١٨/١١/١٤، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/BWwWyo

١٨- تصريح عبد القادر عزوز، مستشار رئيس الوزراء السوري، المنشور على الموقع www.aletihadpress.com

١٩- تصريح فوزية يوسف الناطق باسم حزب الاتحاد الديمقراطي ، في ٢٠١١/٩/٢٨، المنشور على الموقع www.google.com بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٠ .

٢٠- التقارير، القلق الايراني من استفتاء اقليم كردستان العراق، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية،٢٠١٨/١/٢٩،الرابط: https://arabiangcis.org .

٢١- تنسيق ايراني تركي لمواجهة استفتاء كردستان العراق، الجزيرة نت، ٢٠١٧/١٠/٤، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/eTYUYJk

٢٢- جراهام فولر، مستقبل الاكراد في العراق، ترجمة: هبة عباس محمد، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧/١٠/٦، متاح على الرابط: http://fcdrs.com/polotics/908

٢٣- الجزيرة نت، استفتاء اقليم كردستان تفاصيل وتطورات، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/IsXdqT

٢٤- الجزيرة نت، اكراد العراق من الحكم الذاتي الى استفتاء الانفصال، الرابط: http://ksa.pm/c2m

٢٥- الجزيرة نت، البيشمركة، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/Lo5kt

٢٦- جلال سلمي، ايران تدعم الاتحاد الوطني الكردستاني لإزاحة تركيا عن اقليم شمال العراق، ترك برس، ٢٠١٦ /١١/٢٩، متاح على الرابط: https://www.turkpress.co/node/28392

٢٧- حسين احمد السرحان، اتفاق المواقف الايرانية والتركية يقوض استفتاء استقلال اقليم كردستان، اراء وافكار، مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧/٨/٣١، متاح على الرابط: http://fcdrs.com/polotics/883

٢٨- حسين احمد السرحان، المعارضة الايرانية والعلاقات بين ايران واقليم كردستان العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٦/١١/٨، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/HuyRTz

٢٩- حمد جاسم محمد، دور ايران في الدعوة لانشاء اقليم السليمانية في العراق دراسة تحليلية في الاسباب، مركز الفرات للتنمية والدراسات

الاستراتيجية، ٢٠١٥/٧/٢٥، متاح على الرابط:
http://fcdrs.com/polotics/264
٣٠-خورشيد دلي، اكراد سوريا فرصة ومخاطر، الجزيرة نت، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/xM6qglW
٣١-خورشيد دلي، لماذا يصر البارزاني على الاستفتاء ؟، الجزيرة نت، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/pBxZhe
٣٢-رانيا مكرم، محددات الدور: الاستراتيجية الايرانية بشأن محاربة "داعش"، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/٤/١٦، متاح على الرابط:
http://www.acrseg.org/37873
٣٣-زيرفان البرواري، السياسة التركية تجاه اربيل .. استراتيجية ام تكتيك، ترك برس، ١٤ ديسمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط،http://www.turkpress.co/node/16335//
٣٤-زينب ماهر السيد مرسى، العلاقات التركية – العراقية: دراسة (لحالة الاكراد)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية 14.أغسطس ٢٠١٥، ص ٦-٧، متاح على ارابط:
https://democraticac.de/?p=18020
٣٥-سامر مؤيد عبد اللطيف، قضية كركوك: رؤية في الأبعاد الاستراتيجية والحلول المقترحة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متاح

على الرابط:
www.fcdrs.com/includes/download.php?type=article&aid=116
٣٦- سروار عبدالله، لماذا تعارض ايران الاستفتاء في اقليم كردستان العراق؟، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، ٢٠١٧/١١/٢٢، متاح عل الرابط:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/why-is-iran-against-the-independence-referendum
٣٧- سروار عبدالله، لماذا تعارض ايران الاستفتاء في اقليم كردستان العراق؟، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، ٢٠١٧/١١/٢٢، متاح عل الرابط:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/why-is-iran-against-the-independence-referendum
٣٨- سعود كابلي، المسألة الكردية .. ديناميكيات الصراع الممتد، العربية، ٢٠١٣/٣/١٣، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/ESrAFhA
٣٩- سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء العراق، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، متاح على الرابط:
http://idraksy.net/turkish-foreign-policy-determinants-about-iraq/?print=pdf

٤٠-سعيد الحاج، عملية السلام مع اكراد تركيا امام مفترق طرق، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦/١/١٩، متاح على الرابط: http://studies Aljazeera.net/ar/reports/2016/01/2016119656181191 65.html

٤١-سكاي برس الاخبارية، البارزاني يفجرها: اذا لم تدفع رواتب البيشمركة فلن يؤدوا واجباتهم المناطة بهم، متاح على الرابط: http://ksa.pm/c2k

٤٢-سونير جاغابتاي، تركيا وحكومة اقليم كردستان: مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة، معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى، ٢٠١٥/٣/١٩، متاح على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-and-the-krg-an-undeclared-economic-commonwealth

٤٣-شاهو القره داغي، تداعيات المظاهرات في ايران على اقليم كردستان العراق، تقدير موقف، مركز العراق الجديد، ٢٠١٨/١/٢٧، متاح على الرابط: https://www.newiraqcenter.com/archives/3160

٤٤- شمال عقراوي، برلمان كردستان يصادق على اتفاق السلام الموقع في واشنطن، ميدل ايست اونلاين، ٢٠٠٢\١٠\١٤، متاح على البرابط: http://soo.gd/hXls

٤٥- صالح النعامي، الابعاد الاستراتيجية في علاقة اسرائيل بكردستان العراق، الجزيرة نت، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/QbbZZe7Q

٤٦- عاطف عبد اللطيف، مصر ترفض استفتاء اقليم كردستان دون التنسيق مع حكومة العراق، شبكة رؤية الاخبارية، ١٠ اغسطس ٢٠١٧، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/3RH0ML2o

٤٧- عبد الامير رويح، استعادة كركوك هل تعني نهاية العهد البارزاني؟، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠١٧/١٠/١٩، الرابط: https://annabaa.org/arabic/reports/12860

٤٨- عبد الحميد المجالي، اسرائيل وكردستان وما بينهما، ٤ تشرين الاول، ٢٠١٧، 9 <https://www.addustour.com>articles

٤٩- عبد الخالق دوسكي، منافذ تجارية جديدة بين اقليم كردستان وتركيا، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/FxdiJtv

٥٠- عبد العظيم محمود حنفي، سيناريوهات ثلاث الموقف التركي من دولة الاكراد، معهد العربية للدراسات، متاح على الرابط:
http://ksa.pm/c2l
٥١- العربي الجديد، اغلاق تركيا لمعبر حدودي يزيد متاعب كردستان العراق، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/FxdiJtv
٥٢- العربية نت، نتائج استفتاء كردستان العراق ٩٢% ايدوا الانفصال، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/nK3kUx
٥٣- علي الجمال، معوقات قيام الدولة الكردية، المركز المصري للدراسات والابحاث الاستراتيجية، متاح على الرابط: http://soo.gd/DtTX
٥٤- عمر عبد الستار، ما سر الخلاف بين بغداد واربيل؟، روسيا اليوم، ٢٠١٦/٨/٢٠، متاح على الرابط:
http://cutt.us.com/SWqr6mtR
٥٥- عيسى الحربي، دراسة استفتاء كردستان العراق غير قانوني .. وهذه اسباب الموقف التركي، ١٨ اكتوبر ٢٠١٧، الرابط:
http://soo.gd/d6j3
٥٦- فراس الياس، ايران والمشروع الكردي في العراق .. التهديدات وخيارات المواجهة، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 17/١٠/٢٠١٧ ، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/rmqnt

٥٧- فرح الزمان شوقي، توقعات بحجب ايران السلع عن كردستان واغلاق الحدود للضغط على الاسواق، العربي الجديد، ٢٠١٧/٩/٢٤، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/uAFN

٥٨- قاسم عز الدين، لماذا يغامر برزاني بالانفصال والحروب؟، الميادين نت، ٢٠١٧/٩/٢٣ متاح على الرابط:
http://cutt.us.com/6AyOCw9

٥٩- قطر: استفتاء كردستان يشكل خطراً على وحدة العراق واستقرار المنطقة، العربي الجديد، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط:
http://soo.gd/Ujej

٦٠- كفاح محمود كريم، "المناطق المتنازع عليها" في العراق، شبكة روداو الاعلامية، متاح على الرابط:
http://www.rudaw.net/arabic/opinion/150320152

٦١- لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ من دستور جمهورية العراق، المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، www.com140.com.

٦٢- لماذا تنفرد اسرائيل بدعم اقامة دولة كردية في العراق، القدس، متاح على الرابط: http://www.alguds.com/articles .

٦٣- ماذا يفعل وفد كردي من العراق في اسرائيل ؟ ١٦ اغسطس ٢٠١٧، متاح على الرابط: http//afkarhura.com/p=6429 .

٦٤- مثنى العبيدي، تداعيات خطرة:خيارات اللحظة الاخيرة امام استفتاء كردستان، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط: http://soo.gd/pAJe

٦٥- مثنى العبيدي، رسائل التنحي: من يخلف بارزاني في رئاسة كردستان العراق؟، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، ٤ نوفمبر ٢٠١٧، متاح على الرابط: http://soo.gd/Pn0f

٦٦- محمد جودة، ايران والاكراد: قصة من الصراعات والمصالح المشتركة، موقع مصر العربية، ٢٠١٥/١١/١٤، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/TM5uw2K

٦٧- محمد زاهد غول، مستقبل اقليم شمال العراق بعد استفتاء الانفصال، اورينت نت، ٢٠١٧/١٠/١، متاح على الرابط: http//orient-news.net/ar/news-show .

٦٨- محمد سلمان حمد، جدلية القطب المحوري في العلاقات الاقليمية: العلاقات العراقية التركية نموذجاً، ميدل ايست اونلاين، متاح على الرابط: http: //www. Middle-east-online.com

٦٩- محمد عبد القادر خليل، ما بعد استفتاء كردستان .. ماذا تريد تركيا من شمال العراق ؟ مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،

٢٠١٧/٩/٢٦، متاح على الرابط:

http//acpss.ahram.org.eg/print/16405.aspx

٧٠- المسلة، دراسة: دعم ايران للعراق ضد داعش اعاد لـ (الشيعة) الثقة بالنفس، ٢٠١٦/٣/١٠، متاح على الرابط:

http://almasalah.com/ar/News/48332/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B6%D8%AF-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D8%A3%D8%B9%D8%A7%D8%AF

٧١- المصالح الامنية والاستراتيجية تدفع اسرائيل لتأييد استفتاء انفصال كردستان، مصراوي، ٢٠١٧/٩/٢٣، متاح على الرابط:

http://cutt.us.com/Y5RSAO

٧٢- المصري اليوم، برلمان كردستان: نرفض القرارات الصادرة عن بغداد، ٢٠١٧/٩/٣٠، متاح على الرابط:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1198767

٧٣- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، القلق الايراني من استفتاء اقليم كردستان العراق، ٢٠١٧/٨/٢٨، متاح على الرابط:
http://cutt.us.com/XIvsJOG

٧٤- موقع DW، كردستان العراق من الازدهار الى حافة الافلاس، متاح على الرابط: http://cutt.us.com/z573qeRf

٧٥- موقف ايران من استفتاء كردستان .. بين الرفض والخوف .. لماذا ؟، وكالة يقين، ٢٠١٧/٨/١٥، متاح على الرابط:
https://yaqein.net/reports/52968

٧٦- مي خلف، علاقات اسرائيل – كردستان .. جذور تاريخية وثروة استراتيجية للاحتلال، الخليج اونلاين، ٢٠١٥/٨/٢٦، متاح على الرابط:
http://cutt.us.com/Pd7D

٧٧- ناظم الكاكئي، نمو العلاقات التجارية بين ايران وكردستان العراق، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٥/٢٣، متاح على الرابط:
http://cutt.us.com/3czL8K

٧٨- نبيل العتوم، استفتاء كردستان وايران، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧/٩/١٦، الرابط:
http//www.umayya.arg/articles/umayya-articles/12851
٧٩- نظام فيدرالي في سوريا .. هل حان وقت الدولة الكردية، موقع DW، متاح على الربط: http://cutt.us.com/lOF7
٨٠- هاني العامري، ٨ مطالب يسعى الاكراد لإدخالها في الدستور الدائم للعراق، اربيل . بغداد، موقع نحن التركمان، ٢٠٠٥، متاح على الرابط: http://soo.gd/yEn0
٨١- هل تتعاون تل ابيب مع اكراد العراق لتحقيق حلم "اسرائيل الكبرى"، ساسة بوست، ٢٠١٦/٦/١٧، متاح على الرابط:
/https://www.sasapost.com/kurds-and-israel
٨٢- هونر حمه رشيد، الصداقة بين ايران وكردستان تكاد تتحول الى عداوة، موقع نقاش، ٢٠١٦/٧/٢١، متاح على الرابط:
/http://www.niqash.org/ar/articles/security/5316
٨٣- وكالة الفرات نيوز، نائبة كردية:تخصيصات الاقليم في موازنة ٢٠١٧ حبر على ورق، متاح على الرابط:
http://alforatnews.com/modules/news/article.php?storyid=131414

٨٤-وكالة انباء براثا، كردستان تطالب بغداد بأكثر من ٣٨٤ مليار دولار تعويضات لما اقترفه صدام حسين، متاح على الرابط:

http://burathanews.com/arabic/news/219051

المحتويات

المقدمة ٥
- الاشكالية : تتمحور مشكلة الدراسة حول الاسئلة التالية: ٧
الفصل الاول:كردستان العراق ــ النشأة والتطور ١٠
المبحث الاول:نظرة تاريخية للقضية الكردية في العراق ١١
المطلب الاول: الكرد اصولهم ولغتهم ١١
المطلب الثاني: التطور التاريخي للقضية الكردية ١٩
اولاً/ القضية الكردية في ظل الحكم الملكي ١٩٢١- ١٩٥٨: ١٩
ثانياً / القضية الكردية في ظل الحكم الجمهوري ١٩٥٨ - ٢٠٠٣: ٢٧
المبحث الثاني:كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣ ..... ٣٥
المطلب الاول:اولاً / الاوضاع السياسية لاكراد العراق في ضوء الاحتلال الامريكي ٣٥
ثانياً / وضع اقليم كردستان في ضوء الدستور الدائم عام ٢٠٠٥: ٤١
المطلب الثاني: ملفات الخلاف بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية ٤٩
ثانياً/ عقدة الموازنة المالية ٥٢
ثالثاً/ السياسة النفطية لإقليم كردستان ٥٣
رابعاً / موازنة البيشمركة ٥٤
خامساً/ واردات المنافذ الحدودية ٥٥
سادساً/ المطالبة بالتعويضات عن النظام السابق ٥٧
سابعاً/ محاولة الانفصال ٥٨
المبحث الثالث:استفتاء اقليم كردستان للانفصال عن العراق وردود الافعال منه ٦٢
المطلب الاول: استفتاء انفصال اقليم كردستان في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ ..... ٦٣
ثانياً/ المبررات والدوافع الرئيسية لإجراء استفتاء انفصال اقليم كردستان ٦٦
ثالثاً/ الموقف القانوني من عملية الاستفتاء ٦٩
المطلب الثاني:اولاً/ نتائج الاستفتاء والاجراءات المتبعة من قبل حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية: ٧٠
ثانياً / ردود الافعال الداخلية والخارجية من استفتاء اقليم كردستان ٧٧
أ / المواقف المحلية ٧٧
ب / ردود الفعل العربية ٧٨
ج / ردود الافعال الاقليمية: ٨١

د ـــ ردود الافعال الدولية:..... ٨٣
الفصل الثاني:تطور المواقف الاقليمية من اقليم كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣..... ٨٥
المبحث الاول:الموقف التركي من كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣ ..... ٨٦
ثانياً- الموقف التركي قبيل حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣: ٩١
ثالثاً-الموقف التركي ازاء كردستان العراق على اثر التقارب الامريكي- الكردي..... ٩٦
رابعاً - الموقف التركي من اعلان الدولة الكردية:..... ١٠١
المطلب الثاني: محددات الموقف التركي تجاه اقليم كردستان ١٠٢
اولاً-المحددات السياسية ١٠٢
ثانياً -المحددات الاقتصادية ١١٠
ثالثاً- المحددات الامنية..... ١١٦
المبحث الثاني:الموقف الايراني تجاه كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣ ..... ١٢٣
المطلب الاول: طبيعة الموقف الايراني تجاه كردستان العراق ١٢٤
اولاً- الموقف الايراني من كرد العراق خلال عقد السبعينات:..... ١٢٤
ثانياً-الموقف الايراني تجاه كردستان العراق اعقاب(الثورة الايرانية ١٩٧٩):..... ١٢٦
ثالثاً-الموقف الايراني من كردستان العراق بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١:..... ١٢٨
رابعاً- الموقف الايراني تجاه كردستان العراق منذ الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣: ١٢٩
خامساً- الموقف الايراني من اعلان الدولة الكردية:..... ١٣٢
الاجراءات الايرانية المتبعة ضد اقليم كردستان العراق على اثر اعلان استفتاء الانفصال:..... ١٣٦
الاتجاه الاول ١٣٧
الاتجاه الثاني ١٣٨
المطلب الثاني: محددات الموقف الايراني تجاه كردستان العراق ١٤١
اولاً- المحددات السياسية:..... ١٤١
ثانياً- المحددات الاقتصادية ١٤٤
ثالثاً-المحددات الامنية..... ١٤٧
المبحث الثالث:الموقف (الاسرائيلي) والسوري من كردستان العراق بعد ٢٠٠٣ ..... ١٥٣
المطلب الاول: الموقف الاسرائيلي من كردستان العراق بعد ٢٠٠٣..... ١٥٣
اولاً - طبيعة الموقف الاسرائيلي:..... ١٥٣
ثانياً - موقف اسرائيل من اقليم كردستان العراق بعد ٢٠٠٣..... ١٥٧

ثالثاً - موقف الكيان الصهيوني من اعلان دولة كردية ١٦٠
رابعاً- محددات الموقف الاسرائيلي من اقليم كردستان العراق ١٦٣
٢. المحددات الاقتصادية ١٧٠
٣. تحقيق حلم «إسرائيل الكبرى»، ١٧١
المطلب الثاني: الموقف السوري من كردستان العراق بعد ٢٠٠٣ ..... ١٧٤
اولاً: طبيعة الموقف السوري من كردستان العراق: ١٧٤
ثانياً: محددات الموقف السوري ١٨١
٣. العلاقة الامريكية مع اكراد سوريا ١٨٣
٥.دعم اسرائيل لأكراد العراق ١٨٥
٦. العلاقة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وتركيا ١٨٦
الخاتمة ١٨٩
قائمة المصادر ١٩٣